

الاسم: نايف محمد حمد حكي

العام: 2024

المقرر: قضايا بحثية

الرقم الجامعي: 222000856

مقارنة بين الدراسات المحلية والدراسات العالمية
"الجمعيات الأهلية"
(قضايا بحثية الأسبوع الخامس)

"إسهامات الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية"

(دراسة مطبقة على الجمعيات الأهلية بمنطقة مكة المكرمة)

الاتجاه البحثي:

- تركز الدراسة على دور الجمعيات الأهلية في معالجة مشكلة السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية، وتسعى إلى تقديم توصيات لتحسين فاعلية هذه الجمعيات

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى معرفة إسهامات الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية، وتحديد المعوقات التي تواجهها، و اقتراح حلول لهذه المعوقات

المنهجية البحثية:

- استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. تم تصميم استبيان وتطبيقه على عينة من 100 إداري وأخصائي اجتماعي في أربع جمعيات أهلية بمنطقة مكة المكرمة

النتائج:

- أظهرت الدراسة أن الجمعيات الأهلية تساهم بشكل متوسط في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ. من أبرز إسهاماتها تقديم دورات للتوعية حول إدارة الميزانية والادخار، وتقديم الدعم المادي للأسر المنتجة. أما المعوقات التي تواجهها فتشمل نقص الموارد، وضعف التنسيق بين الجمعيات، وعدم اقتناع العاملين بأهمية المشكلة، بالإضافة إلى معوقات مرتبطة بالأسر والأخصائيين الاجتماعيين

"دور الجمعيات الخيرية في المساهمة في التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030."

الاتجاه البحثي:

- تركز الدراسة على دور الجمعيات الخيرية في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، وتسعى إلى تحديد إسهاماتها في مختلف الأبعاد التنموية.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى تحديد دور الجمعيات الخيرية في المساهمة في التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة 2030، من خلال سبعة أبعاد: تطوير وتنمية الموارد البشرية، التعليم والتدريب والتأهيل، تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية، البعد الاجتماعي وقيم الانتماء والمواطنة، تنمية المهارات الإدارية، تدعيم جوانب الشخصية والوعي البيئي، والمعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة في التطوع بالجمعيات الخيرية.

المنهجية البحثية:

- استخدمت الدراسة المنهج الكمي. وتم تطبيق استبيان على عينة عشوائية من 40 عضواً من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بجامعة أم القرى.

النتائج:

- أظهرت الدراسة أهمية دور الجمعيات الخيرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة في مجالات التغيير الإيجابي، ودعم الخطط الوطنية، وتنمية المهارات التعليمية، وتمكين المرأة، وتعزيز القيم الاجتماعية.

"Role of NGOs in women empowerment: case studies from Uttarakhand, India "

الاتجاه البحثي:

- تركز الدراسة على دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة في المناطق الريفية في الهند، من خلال توفير التدريب وفرص كسب الرزق.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى تحديد دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز تمكين المرأة من خلال توفير فرص كسب الرزق الفوري. وتركز على كيف أن النساء، على الرغم من قدرتهن على بدء مشاريعهن الخاصة، يواجهن صعوبات في استكشاف الفرص المتاحة بسبب هيمنة الذكور ونقص التعليم والدعم الحكومي المناسب
- المنهجية البحثية:
- استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة. تم تطوير خمس دراسات حالة لنساء حصلن على تدريب وبدأن مشاريعهن الخاصة، وذلك باستخدام مقابلات متعمقة.

النتائج:

- أسفرت دراسات الحالة الخمس إلى أن تمكين المرأة يحدث من خلال إنشاء المشاريع وريادة الأعمال، والتي يمكن تحقيقها من خلال التدريب المناسب والمعلومات. كما أن التحفيز والقيادة الفعالة يساعدان النساء على اكتساب الثقة وتحقيق أهدافهن. كما تساعد المعلومات حول السياسات الحكومية والتواصل مع العملاء والعلاقة مع مجموعات المساعدة الذاتية والمنظمات غير الحكومية على تمكينهن.

"Role of Local Non-Governmental Organizations (NGOs) in Community Development in Zamfara State, Nigeria".

الاتجاه البحثي:

- تركز الدراسة على دور المنظمات غير الحكومية المحلية في التنمية المجتمعية في نيجيريا، وتسعى إلى تحديد إسهاماتها والتحديات التي تواجهها
- ## أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى تقييم دور المنظمات غير الحكومية المحلية في التنمية المجتمعية في ولاية زمفرا، نيجيريا.

المنهجية البحثية:

- استخدمت الدراسة المنهج الكمي. تم تطبيق استبيان على 200 مستفيد من أنشطة المنظمات غير الحكومية تم اختيارهم عشوائياً، واستبيان آخر على 58 مسؤولاً من المنظمات غير الحكومية المحلية. تم استخدام الإحصاءات الوصفية والاستدلالية لتحليل البيانات

النتائج:

- وجدت الدراسة أن المنظمات غير الحكومية المحلية تساهم بشكل كبير في التنمية المجتمعية من خلال جهود المساعدة الذاتية المجتمعية، وتدريب وإعادة تدريب أعضاء المجتمع، والتوعية والتثقيف. وقد أدت هذه الجهود إلى العديد من التحسينات، مثل زيادة التحاق الأطفال بالمدارس، وتحسين تقديم خدمات الرعاية الصحية، وزيادة المحاصيل الزراعية. كما حددت الدراسة المشكلات التي تعيق عمل المنظمات غير الحكومية، مثل نقص التمويل والموظفين، و انخفاض مستوى التزام المستفيدين، و انخفاض مستوى الدعم الحكومي.

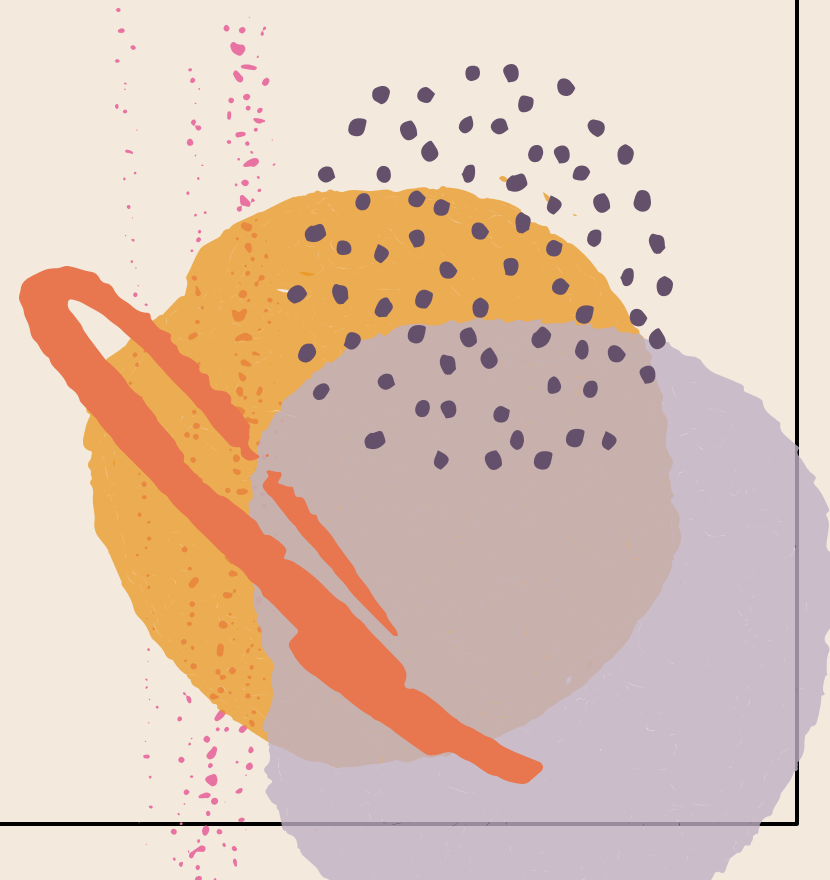
أوجه التشابه

- التركيز على دور الجمعيات الأهلية في التنمية: جميع الدراسات تركز على أهمية دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمعات، سواء كان ذلك من خلال تمكين المرأة، أو التنمية المستدامة، أو التنمية المجتمعية.
- استخدام المنهج الكمي: جميع الدراسات اعتمدت على المنهج الكمي في جمع وتحليل البيانات، سواء كان ذلك من خلال الاستبيانات أو المقابلات.

أوجه الاختلاف

- السياق الجغرافي: الدراسات المحلية مجال دراستها بالمملكة العربية السعودية، بينما الدراسات العالمية التي قارناها تشمل الهند ونيجيريا. وهذا الاختلاف في السياق يؤثر على طبيعة التحديات والفرص التي تواجهها الجمعيات الأهلية.
- المجالات التنموية: تختلف الدراسات في المجالات التنموية التي تركز عليها. فالدراسة السعودية الأولى تركز على السلوك الاستهلاكي، بينما الدراسة السعودية الثانية تركز على التنمية المستدامة. أما الدراسة الهندية فتُركز على تمكين المرأة، بينما الدراسة النيجيرية تركز على التنمية المجتمعية.
- المستوى التنظيمي: تختلف الدراسات في مستوى تحليلها للجمعيات الأهلية. فبعض الدراسات تركز على دور الجمعيات ككل، بينما تركز دراسات أخرى على دور الأفراد العاملين في هذه الجمعيات.
- أدوات البحث: على الرغم من أن جميع الدراسات استخدمت المنهج الكمي، إلا أنها تباينت في أدوات جمع البيانات. فبعض الدراسات استخدمت الاستبيانات، بينما استخدمت دراسات أخرى المقابلات أو مجموعات التركيز.

Thank you



مجلة الجمعية المصرية
للأخصائيين الاجتماعيين

إسهامات الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ
للأسر السعودية
"دراسة مطبقة على الجمعيات الأهلية بمنطقة مكة المكرمة"

إعداد الطالبة
فاطمة احمد عبد الله الزهراني

2020م

مدخل لمشكلة الدراسة:

إن التنمية البشرية هي موضع اهتمام كثير من التقارير والدراسات الدولية وقضية وضع البشر هي بؤرة اهتمام المخططيين وصناع السياسة في البلدان النامية، ويرتبط بذلك التأكيد على أن البشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة وأن الهدف الأساسي للتنمية هو وضع البيئة الملائمة لهم كي يتمتعوا بحياة كريمة. (مخلوف والشيشيني 2004م، 63).

وذلك لأن التنمية البشرية هي وسيلة الارتقاء بحياة الناس لأنهم الثروة الحقيقية لأي أمة إذا أحسن استثماره، فالموارد البشرية من أهم الموارد في العصر الحديث سواء كان ذلك بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية على حد سواء، غير أن الأمر يزداد أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية التي تسعى جاهدة نحو تحقيق معدلات نمو مرتفعة للقضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والتي من أمثلتها: مشكلة سوء الاستهلاك التي تقابلها وتحاول أن ترفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع. (محفوظ وأحمد ومحمود 2018م، 48).

والسلوك الاستهلاكي يعتبر انعكاساً للتغيرات الاقتصادية والبنائية التي شهدتها المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ثم ما لبث أن انتشر من خلال الإعلام لباقي العالم بأسره. حيث يرى (حبيب، 2010م): أن من أهم الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية، انتشار أنماط الاستهلاك المظهري والخاطي وزيادة الصرف على المنتجات الاستهلاكية مما أدى إلى تغيير في نمط الاستهلاك وخلق حاجات جديدة لدى الأسر لم تكن موجودة من قبل، مما شكل عبئاً اقتصادياً ونفسياً على الأسرة وسبب لها العديد من المشكلات.

كما أن قضية الاستهلاك من القضايا التي تهتم بها كافة المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك لأن الاستهلاك والإنتاج وجهان لعملة واحدة، لذا اهتم المتخصصون من كافة التخصصات سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي أو الديني أو الاجتماعي أو الخدمة الاجتماعية بدراسة هذه القضية لإحداث نوع من التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وإذا لم يحدث هذا التوازن تظهر العديد من المشكلات التي يمكن أن تلحق بالمجتمع أو بالأفراد أنفسهم.

وهذا ما أكدته: (الزامل 1441هـ) حيث أكدت أن الاستغراق في هذا السلوك الاستهلاكي الخاطي قد يجعل الآباء والأمهات ومحدودي الدخل يواجه العديد من المشكلات والضغط المتمثلة في ضرورة صنع التوازن بين هذا الدخل والحاجات المتعددة للأطفال.

ومن هنا يتضح أن: الأسرة هي المسؤولة الأولى عن غرس القيم والاتجاهات والعادات الاستهلاكية السليمة لدى الأبناء وعلى قدر وعي ربة الأسرة بالاتجاهات والعادات الاستهلاكية الرشيدة وعلى قدر ثقافتها وخبرتها من جميع شؤون الحياة الأسرية يتحقق التوازن بين مواردها الأسرية واحتياجاتها. ومن ثم الإرتقاء بالمستوى المعيشي لأسرتها. (إبراهيم 2010م). وقد أكدت هذا دراسة "الدوسري 2006" التي أوضحت أن هناك عوامل اجتماعية عدة مثل حجم الأسرة وتقاليدها تؤثر على عملية الاستهلاك كما اتفقت معها دراسة "أحمد زايد" التي أوضحت أن هناك عوامل اجتماعية تؤدي إلى سوء استهلاك الأسرة بالمج بقع الخليجي، كما اتفقت معها أيضاً دراسة "كومبار جي 2017" والتي أوضحت أن العوامل الاجتماعية لها تأثير مباشر على السلوك الاستهلاكي.

فمهمة الخدمة الاجتماعية من المهن التي تهتم بتنمية الموارد البشرية كما تهدف إلى إحداث تغييرات اجتماعية مرغوبة في الأفراد والجماعات والمجتمعات بقصد إحداث تكيف متبادل بين الأفراد وبيئاتهم كما تسهم بجانب التخصصات الأخرى في توضيح المتغيرات التي تطرأ على المجتمع وتنظيم الأفراد والجماعات وتشجيعهم على التعبير عن اهتماماتهم مما يساهم في تحقيق الأهداف الاجتماعية العامة والمرغوبة. (متولي 2007م).

فالجمعيات الأهلية لها دوراً هاماً في حل العديد من المشكلات التي تواجهها الأسرة ومن أهم تلك التخصصات التي تتولى مسؤولية العمل بالجمعيات الأهلية مهنة الخدمة الاجتماعية والتي أعطت للمجال الأسري الاهتمام الكافي حيث أنها مهنة إنسانية تتحدد أهدافها الأساسية

على أساس التدخل الوقائي والعلاجي والإنمائي لتحسين الأداء الاجتماعي للإنسان داخل الأسرة. كما إنها تعمل أيضاً على استثمار قدراتهم وتنمية مهاراتهم وإكسابهم الخبرات التي تنمي شخصياتهم. (بسيوني 2013م).

وقد أكدت دراسة: (محمود 2001م) أن الجمعيات الأهلية تقوم بدور فعال في تحقيق التنمية البشرية داخل المجتمع في كل مجالات الصحة والبيئة والتعليم والشباب. ويزداد وضوح دور الجمعيات الأهلية مع بداية الألفية الثالثة كقوى هامة وفاعلة ودافعة لتطوير وتنمية المجتمعات المحلية حيث تأخذ دور الشريك الشعبي في بناء منظومة تكامل الأداء الشعبي في تبني القضايا القومية والأدوار لتطوير البيئة البشرية ذات البعد المتلقي (تعليم - صحة - دخل - الاستهلاك) ، واتفقت معها دراسة "النعناعي" والتي أكدت بأن الجمعيات الأهلية لها إسهامات عديدة في تحقيق التمكين المستدام للأسر من خلال مساعدتها علي مواجهة مشكلاتها والتي من أهمها سوء الاستهلاك وأكثرت أيضاً دراسة "Kumar 2015" علي ضرورة الاهتمام بإنشاء الجمعيات الأهلية التي تهتم بقضايا السلوك الاستهلاكي والعمل علي تثقيف المستهلك والتوعية بخطورة الاستهلاك الخاطئ. كما اتفقت مع كل ما سبق دراسة "عبد السلام 2006" والتي أكدت على أن الجمعيات الأهلية يمكن أن يكون لها دور كبير في حماية المستهلك وتعديل سلوكها الاستهلاكي. وتمارس مهنة الخدمة الاجتماعية في مختلف المؤسسات والتي من أبرزها الجمعيات الأهلية التي أصبح لها دوراً بارزاً وفعالاً في مجال مواجهة مشكلات الأسرة حيث تشارك في مجال التوعية والأعلام عن طبيعة مشكلات الاستهلاك الخاطئ وكيفية مواجهتها حيث اتضح أن للجمعيات الأهلية بحكم وظائفها المتعددة ووزنها السياسي والاجتماعي والتربوي ومصلحتها الحقيقية في القضاء على مشكلات الأسرة فهي تشكل الأداة الرئيسية في دفع حركة التوعية والإعلام إذ أن كثافتها العددية وتواجدها في الريف والحضر وتمثيلها للأغلبية العظمى من قطاعات المجتمع وأفرادها يؤهلها إلى أن تؤدي هذا الدور بكفاءة عالية من خلال إعداد وتدريب الاختصاصيين الاجتماعيين وفريق العمل اللازم للقيام بهذه المهام مع مراعاة التنسيق والتكامل مع الأجهزة الأخرى في المجتمع. (دسوقي 2011م).

كما أكدت دراسة: (kombatels, 1997) على أن الجمعيات الأهلية تلعب دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المحلية ونتيجة لذلك تتجه الجهات المانحة على تقديم التمويل والدعم النفسي لهذه الجمعيات.

وقد استهدفت دراسة: (sale, 2001) إلى أن هناك العديد من المشكلات التي تؤثر سلباً على دور الجمعيات الأهلية حيث تعاني تلك الجمعيات وخصوصاً في قارة إفريقيا من ضعف قدرتها وبالتالي عدم قدرتها على القيام بدورها في تنمية المجتمع المحلي.

مشكلة الدراسة:

بناء على الآراء النظرية والدراسات السابقة يتضح زيادة معدلات الاستهلاك عند الأسرة السعودية ومظهرية هذا الاستهلاك وأيضاً ما له من آثار سلبية على الإدخار والاستثمار وبالتالي عمليات التنمية في المجتمع، فمهمة الخدمة الاجتماعية اهتمت بالتصدي لمشكلات المجتمع ومحاولة الرقي به وتنميته من خلال التعامل مع سكان المجتمع عن طريق الجمعيات الأهلية التي تعد الرابط الأساسي بين المواطنين ، وقد اتضح دورها منذ بداية نشأتها في مواجهة مشكلات المجتمع من خلال أخصائيين اجتماعيين يمارسون مهنة الخدمة الاجتماعية يقومون بدور فعال في تصدي الاستهلاك الخاطئ كأحد أهم مشكلات الأسرة في المجتمع المعاصر.

لذا تبلورت هذه الدراسة في إسهامات الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية، حيث تسعى الدراسة إلى معرفة إسهامات الجمعيات الأهلية في

تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية، ومن ثم الوصول إلى المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية، حتى نستطيع الخروج بمقترحات لمواجهة تلك المعوقات التي تحد من اسهامات الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي

أهمية الدراسة:

- 1- أشارت العديد من الدراسات أن هناك صعوبات متعددة تواجه الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في الجمعيات الأهلية، مما دفع الباحثة إلى القيام بهذه الدراسة لمعرفة تلك الصعوبات التي تواجههم لكي يتمكن من إيجاد حلول لتلك الصعوبات
- 2- تشير إحصائيات الهيئة العامة للإحصاء لعام 2018م بزيادة في متوسط الدخل الشهري للأسرة مقارنة بعام 2013م يقابلها بالازدياد في متوسط الانفاق الاستهلاكي الشهري للأسرة حيث بلغ 14,584. وبناء على هذه الإحصائية تأتي أهمية دراستنا نحو معرفة دور الجمعيات الأهلية لتعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ عند الأسر السعودية ومعرفة المعوقات التي تواجه تلك الجمعيات للوصول إلى مقترحات للحد منها. (الهيئة العامة للإحصاء 2018م).
- 3- تماشياً مع ما توكده رؤية المملكة الحبيبة 2030م نحو العمل على زيادة وعي أفراد الأسرة بترشيد الاستهلاك والبعد عن الاستهلاك الخاطئ أو التفاخري.
- 4- اهتمام الباحثة بموضوع الدراسة وفي حدود علم الباحثة أنه لا توجد أي من الدراسات السابقة التي تناولت إسهام الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية.

أهداف الدراسة:

- 1- معرفة إسهامات الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية.
- 2- معرفة المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية.
- 3- الخروج بمقترحات لمواجهة المعوقات التي تحد من اسهامات الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية.

الإطار النظري والمفاهيم:

أولاً - الجمعيات الأهلية Non-Governmental Organizations وأهميتها ووظائفها ومبادئها والمعوقات التي تواجهها وادوار الاخصائي الاجتماعي بها. - الجمعيات الأهلية

تعرف الجمعيات الأهلية في قاموس مصطلحات الخدمة الاجتماعية على أنها "منظمات أنشئت لتحقيق أهداف اجتماعية معينة وليس بغرض الحصول على الربح". (النعناعي 2011م، 226).

"هي منظمة لها شكل رسمي مقنن إلى حد ما بمعنى وجود واقع مؤسسي، وهي منظمات غير ربحية تدار ذاتياً وتقوم على المشاركة التطوعية في إدارة شؤونها والأنشطة التي تقوم بها". (خليفة 2013م، 5581).

مفهوم الجمعيات الأهلية:

يشير مفهوم الجمعيات الأهلية إلى أنها "تنظيم غير حكومي غير هادف إلى الربح يقوم بإنشائها الأفراد المهتمين بموضوع ما بغرض الصالح العام وتقوم الجمعية على أساس الجهود الذاتية وجمع التبرعات لأنشطتها" (رفاعي 2013م، 18).

وتقصد الباحثة الجمعيات الأهلية بتلك الدراسة:

هي جمعيات تطوعية خاصة لا تهدف إلى الحصول على الربح حيث أن يكون مجال عملها الاهتمام بقضايا ومشكلات الأسر وتوعيتها نحو الاستهلاك الرشيد وتقوم بتقديم مجموعة من البرامج والخدمات لتعديل تلك السلوكيات الخاطئة لدى الأسر، كما يشترط أن تكون الجمعيات الأهلية تابعة إلى منطقة مكة المكرمة.

أهمية الجمعيات الأهلية:

ان الجمعيات الأهلية تلعب أهمية داخل المجتمع تتضح فيما يلي:

- 1- تلعب دوراً رئيسياً في تخطيط وتقديم الخدمات الاجتماعية حيث تعتبر هذه الهيئات شريكاً للمنظمات الحكومية في تحقيق أهدافها وأغراضها نحو تحقيق احتياجات الناس.
- 2- تعمل على توفير الموارد المالية وكذلك المتطوعين حيث تقوم على المشاركة الذاتية.
- 3- تعمل على اكتشاف الاحتياجات الحقيقية للمواطنين والتي يمكن الوصول إليها عن طريق القيادات الطبيعية.

- 4- تعتبر هذه المنظمات بوتقة لمشاركة المتطوعين من حيث يمكن الاستفادة من خبراتهم ومجهوداتهم ومهاراتهم. (الرشدي وقاسم وشعبان 2006م، 345-346).

وظائف الجمعيات الأهلية:

هناك أربع وظائف أساسية تقوم بها الجمعيات الأهلية في المجتمعات المعاصرة متمثلة فيما يلي:

- 1- تتعلق بوجود الجمعيات الأهلية كمجال لتنفيس رغبات الأفراد: حيث تقوم الجمعيات الأهلية بتمكين الأفراد لتحقيق أهدافهم ورغباتهم دون اللجوء إلى الاختلافات أو العداوات مع الأغلبية.
- 2- تتعلق بتنفيذ برامج اجتماعية بالتعاون مع الحكومات في تنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية: حيث تقوم الجمعيات الأهلية بتنفيذ برامج توعية الأسر بالتعاون مع الهيئات الحكومية المهمة بهذه المشكلة داخل المجتمع مثل وسائل الاعلام والمؤسسات الدينية وغيرها من المؤسسات.
- 3- قدرة المؤسسات على تقديم الخدمات بشكل أيسر من المنظمات الحكومية البيروقراطية بالإضافة إلى عوامل سرعة الأداء والمرونة والإتقان وقلة التكلفة. حيث تسعى الجمعيات الأهلية إلى تقديم خدماتها للأسر المستهلكة استهلاك خاطئ بصورة بسيطة وسريعة الأمر الذي سوف يزيد من نسبة مشاركتهم أو يعمل على تقليل حجم هذه المشكلة بأي صورة من الصور. مثل: تقديم مسابقة للأسر المنتجة ودعم منتجاتهم مما يدفع الأسر
- 4- تلك المنظمات تتيح للمواطن إمكانية المشاركة في صنع القرارات الاجتماعية: تقوم الجمعيات الأهلية بإتاحة الفرص للمواطنين بالمشاركة في صنع القرارات والتعرف على آرائهم فيما يخص شئون مجتمعهم الأمر الذي يعمل بدوره على زيادة نسبة المشاركة لديهم في التصدي للمشكلات المجتمعية مثل مشكلة الاستهلاك الخاطئ. (حجازي والشرقاوي 2013م، 223).

المبادئ التي تعتمد عليها الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ لدى الأسر:

1- مبدأ الاستشارة:

يشير هذا المبدأ إلى كل ما من شأنه أن يحدث تغييراً إيجابياً في مواقف المواطنين وسلوكياتهم نحو القضايا والمشكلات التي تواجه مجتمعهم ويبدأ ذلك بشعور المواطنين بعدم الرضا عن الأوضاع القائمة يليه شعور بالرغبة في الإصلاح والاستعداد له وذلك نتيجة الاستشارة النابعة من داخل المجتمع أو من خارجه. (عبد اللطيف 2009م، 122).

2- مبدأ إشراك المواطنين:

لا تتفاعل برامج التنمية وتظهر لها نتائج ملموسة، ما لم تشترك فيها كافة قطاعات وفئات المجتمع من حيث أن ما يجمعهم مصير هدف واحد. فعندما يشارك المواطنون وينخرطوا في برامج التنمية الاجتماعية والحضارية فإنهم بذلك يعكسون صورة صادقة عن الشعور بالمسؤولية تجاه قضايا المجتمع. (الشهراني 2013م، 153)

3- مبدأ التخطيط:

يشير هذا المبدأ إلى استخدام الأسلوب العلمي السليم لإشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات وتحقيق التنمية المنشودة من خلال وضع خطة يسير عليها المجتمع تتضمن تعبئة وتنسيق وتوجيه الموارد والطاقات المتاحة والتي يمكن توفيرها مستقبلاً لتحقيق الأهداف المطلوبة للمجتمع ومواطنيه على أحسن وجه وفي أقل وقت ممكن. (عفيفي 2007م، 245)

الاستراتيجيات التي يعتمد عليها الأخصائي الاجتماعي لتعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية:

1- الإقناع: حيث يقوم الأخصائي الاجتماعي باستخدام الأدلة والبراهين المقنعة والصادقة للتأثير الإيجابي في رأي وفكر ومن ثم وعي الأسر المستهلكة استهلاك خاطئ بترشيد الاستهلاك وعائده على تحسين نوعية الحياة الأسرية.

2- التعليم والتدريب: يقوم الأخصائي الاجتماعي في تعليم وتدريب الأسر بالنسبة لخطورة الاستهلاك الخاطئ وآثاره حتى يستطيعون التوجه إلى الاستهلاك الجيد الذي من شأنه تحسين نوعية الحياة الأسرية.

3- التغيير المخطط: يقوم الأخصائي الاجتماعي بإحداث تغيير في سلوكيات الأسر المستهلكة استهلاك خاطئ وفقاً لبرنامج التدخل المهني المخطط والمعد لتحقيق تلك الغاية. (يوسف 2015م، 362).

هذه الإستراتيجيات على وجه الحصر وليس العموم حيث أن هناك العديد من الاستراتيجيات التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي في التدخل المهني مع العملاء داخل الجمعيات الأهلية ولكن تم استنباط أبرز وأهم الاستراتيجيات الأكثر تطبيقاً وتناسباً مع مشكلة الاستهلاك الخاطئ.

معوقات منظمات المجتمع المدني ومنها الجمعيات الأهلية: -

الجمعيات الأهلية تواجه العديد من المعوقات والمشكلات التي تؤثر على قيامها بأدوارها في خدمة المجتمع وتنميته. ومن هذه المعوقات ما يلي:

1- ضعف الوعي المجتمعي لدى أفراد المجتمع بمفهوم المجتمع المدني [الجمعيات الأهلية] وحقيقة ما تقوم به من أدوار.

2- التمويل: والذي يؤثر بشكل كبير على منظمات المجتمع المدني وقدرتها على القيام المتوقع منها، فهناك ضعف في التمويل المحلي الذي يقدم لهذه المنظمات.

3- حاجة بعض منظمات المجتمع المدني إلى بناء قدراتها الداخلية والخارجية: حيث تعاني بعض منظمات المجتمع المدني خاصة الجمعيات الأهلية من ضعف التنظيم الداخلي لها ووجود صراعات وعدم وضوح الرؤية لدى القائمين عليها.

4- ضعف التكامل والتشبيك بين منظمات المجتمع المدني.

5- حساسية العلاقة بين بعض منظمات المجتمع المدني والدولة: فهناك حاجة إلى تنظيم هذه العلاقة وتوضيح حدودها ووضعها في إطار الاعتماد المتبادل والتعاون والشاركة بما يمكنها قطاعيين (حكومي ومدني) من المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة وتقدم وتطور المجتمع. (حجازي والشرقاوي 2013م، 202- 203).

أدوار الأخصائي الاجتماعي التي يمكن أن يقوم بها داخل الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ لدى الأسر:

1- دور الوسيط:

يعمل الاخصائي على زيادة كفاءة توصيل الخدمات للعملاء المستحقين لها، ويقوم من خلال اتصالاته وعلاقاته بالمؤسسات الأخرى، بمنع التضارب والازدواج في الخدمات والتنسيق بين الخدمات التي تقدمها المؤسسات المختلفة. (النوحى 2007م، 395).

2- دور الخبير:

وفيه يقوم المنظم بمد المجتمع بالمعلومات والحقائق التي تيسر على المجتمع تحقيق أهدافه. وفي هذا الدور يقوم بتشخيص المجتمع، وإجراء الدراسات والبحوث، توفير المعلومات اللازمة عن المجتمع والمجتمعات الأخرى.. (علي 2010م، 208)

3- دور المخطط:

التركيز هنا على الفلسفة التي تحكم الأخصائي في توضيح الأهداف وفى وضع الخطة وذلك لا يساعد فقط على تحديد اتجاه الخطة ولكن أيضاً كأساس للتقويم (عفيفي 2007م، 301)

4- دور المرشد:

يركز المنظم على إيجاد التعاون المشترك بين سكان المجتمع المحلي لمواجهة المشكلات المجتمعية وتحديد أهداف المجتمع ومساعدته على اختيار الاتجاه الذي يرغبه مراعي العوامل المؤثرة في المجتمع. ولتحقيق ذلك يلتزم المنظم بالموضوعية والمبادأة والتعرف على المجتمع وتقبل دوره وتفسير هذا الدور خاصة للقادة الشعبيين والمهنيين للتوصل لأفضل الأساليب لتحقيق أغراض المجتمع. (علي 2010م، 208).

5- دور الممكن:

هنا يسهل المنظم الاجتماعي الجهود المحلية فهو يوجه أسئلة تبصيريته للمجتمع وقياداته تساعد على فهم المجتمع مع ملاحظة أنه لا يعطي إجابات ولكنه يوجه أسئلة لاستشارة الفكر والجهود فهو لا يحمل عبء المسؤولية للتنظيم والعمل مع المجتمع، ولكنه يعطي التشجيع والدعم لمن يعملون معه. (برقاوي وآخرون 2016م، 217).

6- دور المدافع:

يقوم الأخصائي الاجتماعي بالدفاع عن حاجات العميل لدى الأسرة أو المؤسسة أو المجتمع الخارجي. يعد هذا الدور بمثابة الدور القانوني الذي يستند إلى لوائح وأنظمة وقوانين، وعلى ذلك توفر حاجات العميل أو تدافع عن حقوق العميل المشروعة بقوة القانون أو النظام الاجتماعي أو النظام الإداري أو السياسي أو القانوني. (البريثن 2011، 171).

ولذلك على الاخصائي الاجتماعي أن يكون على علاقة وثيقة بهيئة الرقابة على المنتجات والسلع والخدمات وأن يتدخل بشكل رسمي لحماية الأسرة بعد تأكده من استغلال التجار لهم بالشكوى إلى جمعية حماية المستهلك للدفاع عن حقوق المستهلكين من الأسر.

7- دور المنسق:

ويتمثل الدور التنسيقي للمنظم الاجتماعي فيما يتعلق بعمل الاتحادات مع الجمعيات في إيجاد نوع من التعاون والتساند الوظيفي بشكل يسمح بتبادل الخبرات والامكانيات ويمنع التضارب والازدواج في تنظيم العمل بالإضافة الى تعزيز وتدعيم وتفعيل العلاقة المتبادلة بين الاتحادات والجمعيات والمجتمعات التي تخدمها. (قنديل 1997، 45).

8- دور الاداري:

ويتعلق هذا الدور بتهيئة جهاز الجمعية الاهلية للقيام بمسؤولياته بكفاءة مع توفير جميع الامكانيات الادارية التي تساعد هذا الجهاز على القيام بعمليات الخدمة الاجتماعية وهذه العمليات تتضمن التأكد من وجود العدد اللازم من العاملين ومن أهم الاعمال الادارية تنسيق الجهود داخل وخارج الجمعيات الخيرية. (برقاوي وآخرون 2016م، 216).

9- دور مغير السلوك:

يعمل الأخصائي في هذا الدور على تغيير أنماط سلوك وعادات الأفراد والأسر والجماعات، وأيضا المجتمعات، وذلك في اتجاه من شأنه الوقاية من المشاكل والأزمات، أو علاجها. فعلى مستوى الأفراد، يمكن التعامل مع الأنماط السلوكية غير السوية مثل: السرقة والعدوان والكذب، وعلى مستوى المجتمعات، يمكن العمل على تعديل الأنماط السلوكية المتعلقة بقيادة السيارات، أو استهلاك الطاقة [الاستهلاك الخاطئ] أو التدخين أو برامج إنقاص الأوزان الزائدة. (النوحى 2007م، 393).

10- دور المعلم:

يقوم الأخصائي الاجتماعي بتعليم أعضاء الأسرة كيفية المبادرة ثم المساهمة في حل مشكلاتهم بالأسلوب الصحيح. كما أن تعليمهم بعض السلوكيات والمهارات يعد دورا تعليميا يقوم به المعالج لمعالجة بعض الجوانب النفسية من الموقف، أو من المشكلات التي يعاني منها أعضاء الأسرة. (البريثن 2011، 172).

ثانيا: السلوك الاستهلاكي Consumer behavior: وأنماطه والعوامل المؤثرة في زيادة السلوك الاستهلاكي ودور الاخصائ ي الاجتماع ي في زيادة تنمية وعى الاسر بخطورة السلوكي الاستهلاكي الخاطئ.

-السلوك الاستهلاكي

يقصد بالاستهلاك: "بأنه مجموعة الأنشطة والتصرفات التي يقدم عليها المستهلكون أثناء بحثهم عن السلع والخدمات التي يحتاجون إليها بهدف إشباع حاجاتهم لها ورغباتهم فيهم، وأثناء تقييمهم لها والحصول عليها واستعمالها والتخلص منها، وما يصاحب ذلك من عمليات اتخاذ القرارات". (سليمان 2000م، 301).

يعرف السلوك الاستهلاكي بأنه: "هو ذلك السلوك الإنساني الذي يتم من خلاله استعمال السلع والخدمات لإشباع حاجات إنسانية". (عطيان 2011م، 72).

وتقصد الباحثة السلوك الاستهلاكي بتلك الدراسة:

هو مجموعة الأنشطة والتصرفات التي تقدم عليها الأسرة السعودية عند استهلاك السلع والخدمات التي تحتاجها بهدف إشباع حاجاتها ورغباتها وأثناء تقييمها لها والحصول عليها واستعمالها والتخلص منها مثل: المواد الغذائية، الملابس، أثاث المنزل، اللوازم والمناسبات الخاصة وذلك بصورة خاطئة.

أنماط الاستهلاك السائدة بين الأسر في المجتمع السعودي:

أشارت الدراسات والبحوث الى أنه هناك العديد من التقسيمات لأنماط الاستهلاك، ومن هذه التقسيمات ما يلي:

أ-الاستهلاك المعتدل:

هي الأنماط التي تتصل بالأنفاق على الحاجات الإنسانية الأساسية التي تتخذ شكلا مستمرا ومنظما وهي تشتمل على كل مظاهر الانفاق الدائم مثل: الانفاق على المسكن والاثاث الطعام والعلاج وتعليم الأبناء. (الصياد 2016م، 261).

ب-الاستهلاك التعويضي:

نمط ينتشر بين أصحاب الطبقة الدنيا كالعمال وصغار الفلاحين وغيرهم من الفقراء المجتمع الذين تنخفض مستوياتهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويتعرضون لعدم انتظام الدخل، والافتقار للوضع الاجتماعي الناضج، وهذا يجعلهم حينما

تتوفر لديهم وفرة مادية يقبلون على الاستهلاك (بشراهة) بطريقة مبالغ فيها. حيث يجدون في ذلك نوع من التعويض عما أصابهم من حرمان في إشباع حاجاتهم البيولوجية والاجتماعية والنفسية. (الدويك 2011م، 773).

ج- الاستهلاك التفاخري:

يشير هذا المصطلح إلى الإسراف في استهلاك الثروة والسلع والكماليات من قبل الغالبية من أجل التظاهر، ويهدف هذا النمط من الاستهلاك إلى الكشف عن الثراء والتظاهر والمكانة الاجتماعية لذا يمكن وصفه بأنه استهلاك مذهري وتفاخري. (الصالح 1999م، 116).

د- الاستهلاك الإيتلافي:

يعد الاستهلاك الإيتلافي أخطر أنواع الاستهلاك، وفيه نجد أن الفرد يسيء استعمال كل ما يقع تحت يديه فعلاً فلا يعود عليه وعلى الأسرة إلا بالخسارة، وخاصة في سلوكه الاستهلاكي الغذائي ولاستهلاك الملابس... الخ من الأمثلة الاستهلاكية الإيتلافية. (الزامل، 2020م، 212)

العوامل المؤثرة على زيادة السلوك الاستهلاكي الخاطئ لدى الأسر السعودية:

لا نستطيع أن نقول بأن هناك عامل واحد رئيسي يؤثر على زيادة الاستهلاك الخاطئ للأسر بل هناك مجموعة من العوامل التي قد تتداخل مع بعضها لبعضها وتؤدي إلى زيادة الاستهلاك الخاطئ تتمثل في:

أ- الدخل:

الدخل المتاح للإنفاق متغير يمكن اعتباره من أهم محددات الاستهلاك الأسري حيث يتم اتخاذ القرارات المرتبطة بالاستهلاك على ضوء هذا الدخل (صقر 2019م، 154). حيث ترى الباحثة أن ارتفاع الدخل لدى الأسر السعودية يكون له دور بارز في زيادة الاستهلاك الخاطئ، فكلما ازداد الدخل تزداد المتطلبات والرغبات الإنسانية ومن ثم يصل إلى الاستهلاك الخاطئ، وهذا ما تؤكد العديد من الدراسات الاجتماعية حيث ترى أن الدخل له علاقة قوية ومرتبطة بالسلوك الاستهلاكي مثل دراسة: (الزهراني وحساني، 2010م)

ب- ظهور منتجات جديدة:

بالنظر إلى التقدم التكنولوجي المتسارع تظهر منتجات جديدة سرعان ما تحتل مكانها في بنود الانفاق المختلفة. وفي السابق نجد أن الكثير من السلع الاستهلاكية التي لم تكن معروفة من قبل مثل: التلفزيون، الراديو، الثلاجات وغيرها من السلع، أما في الحاضر فقد أصبحت مثل هذه السلع جزءاً أساسياً من بنود الإنفاق، لذلك فإن ظهور سلع جديدة لا يلقى بظلاله فقط على هذه السلع بل يتعداها إلى باقي السلع الأخرى. (صقر 2019م، 156).

ج- التقليد والمحاكاة:

يعد التقليد ومحاكاة الآخرين من أهم العوامل المؤثرة في الاستهلاك، خاصة في المجتمعات التي تنتشر فيها الأمية، وينقص فيها الوعي. ويعد ابن خلدون من أوائل من نظر إلى عملية التقليد عندما قال: إن المغلوب مولع بتقليد الغالب، والمجتمعات العربية في عمومها تقلد المجتمعات الغربية؛ خاصة في مجال الاستهلاك؛ لشعورها بالهزيمة النفسية إزاء تفوق الغرب المادي في الجوانب الحياتية المختلفة. (الزهراني 2017م، 73).

د - توافر القروض وسهولة الحصول عليها:

كثير من الناس لا يملك القدرة الشرائية لتأمين حاجاته الاستهلاكية، وعندما يلجأ إلى تكيف ظروفه مع قدراته المحدودة عاملاً بالمثل الشعبي القائل (مد رجلك على قدر لحافك)، ولكن عندما تتسهل وتتوفر لهم الحصول على القروض بسهولة فإنه يصبح على الأسر في

المجتمع السعودي أن تستهلك الكثير بدون وعي حتى لأبسط الأمور مثل: السفر إلى الخارج للترفيه والاحتفالات المبالغ فيها بدون هدف أو معنى.

هـ-الجماعة المرجعية:

هي جماعات من الأفراد لها تأثيرها الكبير على معتقدات ومواقف وسلوك أفراد آخرين، ويتمثل تأثيرها في مجال التسويق من خلال تأثيرها الكبير على قرارات شراء السلعة أو إحدى العلامات التجارية منها من قبل المستهلك النهائي. (حقانة وزهير 2017م، 220).
الاثار الناتجة عن السلوك الاستهلاكي الخاطئ لدى الأسر السعودية:
تؤكد العديد من نتائج الدراسات والبحوث بأن السلوك الاستهلاكي ينتج عنه العديد من الآثار والتي منها ما يلي:

أ-يؤدي الاستهلاك الخاطئ الى تبذير الأطفال وضعف إحساسهم بقيمة المال.

ب-الاستهلاك الخاطئ يعد استنزافا لموارد ودخل الأسرة دون عائد.

ج-يتحول الاستهلاك الخاطئ إلى نوع من الإدمان.

د-تحول الاستهلاك الى هدف في حد ذاته وليس وفقا لحاجات الأسرة.

(ال رشود وأبو فراج، 2018).

ومن خلال الدراسة الراهنة نرى أن السلوك الاستهلاكي الخاطئ له آثار ضارة على الفرد والأسرة والمجتمع بأكمله بل وعلى الأجيال القادمة، حيث أن الإقبال الشديد على الاستهلاك الخاطئ لن تقتصر أضراره على المجتمع الحالي، بل ستمتد للأجيال القادمة التي تجد نفسها تمارس تلك السلوكيات بالقذوة، نتيجة اعتيادها عليه إذ أنه أصبح جزءاً من سلوك المجتمع ويمكن أن نجمل هذه الآثار على النحو التالي:

1-الاستهلاك الخاطئ قد يكون أحد الأسباب الرئيسية إلى نقص المعروض وارتفاع الأسعار في الأسواق.

2-الاستهلاك الخاطئ قد يعرض الأسرة للعديد من المشكلات الأسرية والتي من أبرزها الاستدانة وعدم القدرة على توفير المستلزمات الحياتية المهمة.

3-الاستهلاك الخاطئ يحرم الأسرة من الادخار مما ينتج عنه عدم قدرتها على مواجهة أي مشكلة اقتصادية طارئة تتعرض لها.

4-الاستهلاك الخاطئ قد يؤدي الى العديد من المشكلات الأسرية والتي قد تنتهي بالطلاق وتفكك الأسرة.

دور الأخصائي الاجتماعي في تنمية الوعي بالسلوك الاستهلاكي والادخاري لدى الأسرة السعودية في ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية:

تحدد ماهية الإرشاد بصفة عامة في النقاط التالية كما يلي: -

1-هو علاقة حيوية وهادفة يتبادلها طرفان هما المرشد [الأخصائي الاجتماعي] والطالب (الشخص) تخضع فيها الإجراءات لنوع حاجات المتعلم مع التركيز على مدى فهم الطالب لذاته.

2-هو مجموعة من الأنشطة التي تقوم على أساس تربوي يحاول فيه المرشد [الأخصائي الاجتماعي] مساعدة المسترشد بالانتفاع بما قدمه له من أداء وخبرات كي يحل المشكلة.

3-هو علاقة مهنية بين مرشد [الأخصائي الاجتماعي] ومستهلك وجها لوجه، وقد تضم أحيانا أكثر من شخصين، وفي جميع الحالات تقدم المساعدة للمسترشدين على تفهم ذواتهم، وكيف يصلون إلى الأهداف بأنفسهم، من خلال عدة اختيارات للمعلومات المفيدة في حل مشكلاتهم.

4-هو عملية يحدث فيها راحة نفسية للمسترشد في إطار من الأمن، يوفره له المرشد [الأخصائي الاجتماعي] والتي يستعيد فيها المسترشد لخبراته الغائية والمشتقة في ذات

جديدة. (الزامل 2020م، 221).

يتحدد دور الأخصائي الاجتماعي في تنمية الوعي بالسلوك الاستهلاكي والإدخاري لدى الأسرة السعودية في ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية وفقا للدراسة الراهنة:

- 1-توعية أفراد الأسرة بخطورة الاستهلاك الخاطئ وتأثيره عليهم في المستقبل.
- 2-تعليم الوالدين بعض الأساليب الإرشادية اللازمة لعملية التنشئة الاستهلاكية للأبناء.
- 3-تعديل الأفكار السلبية غير العقلانية المرتبطة بالسلوك الاستهلاكي الخاطئ لدى الأسر.
- 4-تبني نماذج إيجابية تهتم بترشيد الاستهلاك وعرضها للأسر لأخذ الفائدة منها وتطبيقها مع أبنائهم.
- 5-توضيح أنماط السلوك الاستهلاكي المختلفة ومدى انعكاساتها على حياة الأسرة في الحاضر والمستقبل.
- 6-الحرص الدائم على أن يكون الوالدين هم القدوة الحسنة لأبنائهم وتوجيههم التوجه الصحيح منذ الصغر.
- 7- غرس ثقافة ترشيد الاستهلاك وتوعية الأبناء بالاستهلاك السليم بدءا من الأطفال في الأسرة.
- 8- مساعدة الأسرة على وضع ميزانية مخصصة وتحديد الأولويات وفق احتياجاتهم في الشراء.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

تساؤلات الدراسة:

- 1-ما إسهامات الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية؟
- 2-ما المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية؟

وينبثق عن هذا التساؤل العديد من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

- أ-ما المعوقات المرتبطة بالجمعيات الأهلية التي تحد من إسهامها في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر؟
- ب- ما المعوقات المرتبطة بالأخصائيين الاجتماعيين التي تحد الجمعيات في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر؟
- ج- ما المعوقات المرتبطة بالأسر وتحد الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ؟
- 3- ما مقترحات عينة البحث لمواجهة المعوقات التي تحد من إسهامات الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية؟

نوع الدراسة:

تعتبر الدراسة الراهنة من الدراسات الوصفية التحليلية وفي هذه الدراسة نحاول وصف وتحليل إسهام الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية.

منهج الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد اعتمدت الدراسة الحالية على منهج المسح الاجتماعي والذي يعتبر أحد المناهج المستخدمة للبحث في الخدمة الاجتماعية، ويستخدم في الدراسات الوصفية التحليلية لوصف مجتمع البحث ببيان خصائصه المختلفة.

فقد استخدمت الباحثة في دراستها على منهج المسح الاجتماعي بطريقة الحصر الشامل لجميع الإداريين والأخصائيين الاجتماعيين بالجمعيات الأهلية محل الدراسة، وذلك لجمع أكبر قدر من المعلومات والحقائق للتوصل إلى نتائج دقيقة. ففي الدراسة الحالية نحاول

التحديد الدقيق للدور الذي يجب أن تقوم به الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ.
أدوات الدراسة.

اعتمدت الدراسة الحالية على تصميم استمارة استبيان للإداريين والأخصائيين الاجتماعيين بالجمعيات الأهلية، كما أنه تم الإعتماد على أداة الاستبيان لأنها من أكثر الأدوات استخداماً في جمع بيانات المسوح الاجتماعية. وهي الأداة المناسبة لجمع أكبر عدد من المعلومات والبيانات لتوصيف الدور الفعلي للجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية والتعرف على المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية ومن ثم الوصول إلى مقترحات تحد من تلك المعوقات التي تواجه الجمعيات من وجهة نظر الإداريين والأخصائيين الاجتماعيين، لذلك كانت أداة الاستبيان هي الأنسب لتحقيق أهداف الدراسة بشكل تام.
وصف الأداة.

تم الاعتماد في تصميم أداة الاستبيان للدراسة الحالية على الخطوات العلمية المتعارف عليها في هذا الشأن وذلك وفقاً للخطوات التالية:

- الاطلاع على التراث النظري.
 - الاطلاع على الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.
 - الاستفادة من خبرات العاملين في الجمعيات الأهلية.
- وقد أفادت هذه المرحلة في تحديد أبعاد الاستمارة وفقاً لأهداف الدراسة حيث تحددت فيما يلي:

أولاً: البيانات الأولية اللازمة للدراسة تشتمل على الجنس والعمر، الحالة الاجتماعية، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة، الدخل الشهري.
ثانياً: معرفة مدى إسهام الجمعيات الأهلية في تشجيع الأسر على تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ، والحصول على بيانات أكثر تفصيلاً حول تقديم الدعم المادي للأسر المنتجة وتشجيعها على منتجاتهم بالإضافة إلى تقديم الدورات الخاصة بالادخار والميزانية للأسر وكذلك الدورات التطويرية المقدمة للأخصائيين.
ثالثاً: التعرف على المعوقات التي تحد الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الخاطئ لدى الأسر.

رابعاً: المعوقات الراجعة إلى الجمعيات الأهلية.
خامساً: المعوقات الراجعة إلى الأسر ذات الاستهلاك الخاطئ.
سادساً: المعوقات الراجعة إلى الأخصائيين الاجتماعيين.
سابعاً: الخروج بمقترحات للحد من المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية

صدق وثبات الأداة.

أ- الصدق المنطقي:

ولتحقيق هذا النوع من الصدق قامت الباحثة بالتالي:

- قامت الباحثة بالاطلاع على الأدبيات النظرية التي تناولت السلوك الاستهلاكي الخاطئ.

- قامت الباحثة بالاطلاع على الدراسات العربية والاجنبية التي اهتمت بإسهامات الجمعيات الاهلية والدراسات التي اهتمت بتعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ.

- الاطلاع على بعض المقاييس والاستبيانات التي تضمنت متغير الجمعيات الاهلية ومتغير السلوك الاستهلاكي الخاطئ.

ب - الصدق الظاهري " صدق المحكمين":

تم عرض الاستبيان في صورته الأولية بما يحتويه من أبعاد وعبارات مرتبطة بكل متغير من المتغيرات على عدد (3) محكمين من أعضاء هيئة التدريس من (جامعة أم القرى - جامعة الملك عبد العزيز).

حيث طُلب منهم قراءة العبارات والحكم على صلاحية كل عبارة من حيث:

أ - ارتباط العبارة بالبعد المراد قياسه.

ب - سلامة الصياغة اللغوية للعبارة.

ج - ارتباط العبارة بمضمون وهدف الاستبيان.

د - إضافة عبارات تناسب أي بعد من أبعاد الاستبيان أو حذف بعض العبارات غير المرتبطة بالاستبيان.

وفي ضوء هذا التحكيم وصلت نسبة الاتفاق إلى (80%) هي الأساس في الحكم على عبارات كل بعد من الأبعاد، وتم استبعاد العبارات التي لم تصل نسبة الاتفاق بين السادة المحكمين عليها عن أقل من (80%).

حيث كانت عبارات المقياس في الصورة الأولية (70) عبارة حيث تم حذف (11) عبارة وإضافة (6) عبارات حيث أصبح الاستبيان (65) عبارة في صورته النهائية وأيضاً التعديل في صياغة بعد العبارات وقد تضمنت الأبعاد التالية:

1-البيانات الأولية: تضمنت (7) اسئلة.

2-البعد الاول: وتتضمن على (13) عبارة "وهي طبيعة الدور الذي تقوم به الجمعية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية.

3-البعد الثاني: وتتضمن على (24) عبارة وهي " المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية".

4- البعد الثالث: وتتضمن على (28) عبارة وهي " مقترحات التغلب على المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية".

ج- صدق المحتوى: معنى صدق المحتوى مدى تمثيل بنود الأداة للمحتوى المراد قياسه.

وللتحقق من صدق محتوى الاداة تم حساب معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين أبعاد

الاستبيان بعضها ببعض وارتباطها بالمجموع الكلي، وكذلك حساب معامل الارتباط

بيرسون للعلاقة بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمؤشر الذي تنتمي إليه، والعلاقة

بين درجة كل مؤشر والدرجة الكلية للأداة.

جدول (3-1)

المصفوفة الارتباطية بين أبعاد الاستبيان إسهامات الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية والمجموع الكلي

المجموع الكلي	الابعاد
0.899**	البعد الأول
0.903**	البعد الثاني
0.945**	البعد الثالث

**** تدل على أن معامل الارتباط دال عند مستوى (0.05)**

يتضح من الجدول السابق ارتباط أبعاد الاستبيان ببعضها البعض بمستوى دلالة (0.05). وهذا يؤكد أن الاداة تتمتع بدرجة عالية من الصدق.

ثبات الأداة.

تعتبر هذه الخطوة من أهم خطوات إعداد أداة البحث حيث تدل على ثبات الاداة والغرض من إعداده ليقاس ما وضع من أجله على نفس العينة وفي ظروف مختلفة، وإعطاء نفس النتائج، ومن أهم الوسائل الاحصائية:

١ - معامل الفا كرونباخ:

تم استخدام معادلة ألفا كرونباخ للتأكد من الاتساق الداخلي لفقرات الأداة، حيث تم استخراج معامل الثبات على مستوى الأداة بالكامل وعلى مستوى الابعاد، والجدول التالي يبين معامل الثبات لأداة الدراسة وابعادها:

جدول (2-3)

معامل ثبات الاستبيان باستخدام معامل الفا كرونباخ

م	الابعاد	معامل الفا كرونباخ
1	البعد الأول	0.913
2	البعد الثاني	0.884
3	البعد الثالث	0,897
4	الاستبيان ككل	0.916

من واقع نتائج المعاملات الاحصائية بالجدول السابق يتضح أن معامل ثبات الفا كرونباخ بلغ (0,916)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

٢ - معامل التجزئة النصفية لجتمان:

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة أيضا من خلال استخدام معامل التجزئة النصفية ويوضح الجدول رقم (3) قيم معاملات التجزئة النصفية لكل بعد من أبعاد الاستبانة والأداة ككل.

جدول (3-3)

معامل ثبات الاستبيان باستخدام معامل التجزئة النصفية لجتمان

م	الأبعاد	معامل التجزئة النصفية لجتمان
1	البعد الأول	0.761
2	البعد الثاني	0.903
3	البعد الثالث	0.753
4	الاستبيان ككل	0.806

يتضح من الجدول رقم (4) أن معامل ثبات التجزئة النصفية لجتمان بلغ (0,806) وبناء على هذه النتيجة فإن مستوى الثبات لمحتوى الأداة يعد ملائماً من وجهة نظر البحث العلمي:

2-الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS).

١ - التكرارات والنسبة المئوية واستخدام الوسط المرجح والوزن المرجح والقوة النسبية والمتوسطات الحسابية المرجحة..

٢ - وتم استخدام حساب معامل الارتباط بيرسون واستخدام معامل ألفا كرونباخ .

٣ - تم استخدام معامل التجزئة النصفية.

مجالات الدراسة:

المجال البشري: يتمثل الحد البشري في هذا الدراسة على الحصر الشامل للإداريين والاختصاصيين الاجتماعيين العاملين في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال الدراسة.

عينة الدراسة:

تم إجراء الدراسة الميدانية على الجمعيات الأهلية التابعة لمنطقة مكة المكرمة حيث بلغ عدد الجمعيات الأهلية بمنطقة مكة المكرمة (155) جمعية أهلية وتم اختيار أربع جمعيات منهم أربع جمعيات فقط يعتبر مجال الدراسة من مجالات نشاطها وهي: (جمعية المودة للتنمية الأسرية، جمعية التنمية الأسرية برابغ، جمعية البر الخيرية، جمعية نماء) حيث تم اختيارها ونظراً لمحدودية مجتمع الدراسة قامت الدراسة الحالية بإتباع أسلوب الحصر الشامل للإداريين والاختصاصيين الاجتماعيين في الجمعيات الأهلية وعددهم الكلي (100)، حيث بلغ عدد الإداريين في الجمعيات الأهلية (49) إداري، وعدد (51) أخصائي اجتماعي بالجمعيات الأهلية

المجال الزمني: تمت الدراسة التطبيقية وجمع البيانات عن طريق الاستبانة في الفترة من 1441/6/4 هـ الى 1441/9/15 هـ.

عرض وتحليل نتائج الدراسة

أولاً: عرض نتائج خصائص عينة الدراسة.
فيما يلي النتائج الخاصة بوصف البيانات الأولية لأفراد عينة الدراسة:
1- الجنس:

يوضح الجدول الآتي توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس:

جدول رقم (1)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للجنس (ن = 100)

م	المعاملات الإحصائية الجنس	التكرار	النسبة %	الترتيب
1	ذكر	49	49%	2
2	انثى	51	51%	1
	المجموع	100	100%	

- يتضح من الجدول السابق أن توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الجنس حيث يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً للنوع (ذكر) (49) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (49 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.
- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً للنوع (أنثى) (51) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (51 %) من إجمالي أفراد عينة البحث. وهذا يدل أن هناك تكافؤ بين عينة الدراسة من الذكور والإناث في النسبة المئوية.

2- العمر:

يوضح الجدول الآتي توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر:

جدول رقم (2)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر (ن = 100)

م	المعاملات الإحصائية العمر	التكرار	النسبة %	الترتيب
1	من 22 إلى 27 سنة	22	22%	3
2	من 28 سنة إلى 33 سنة	32	32%	1
3	من 34 سنة إلى 39 سنة	21	21%	4
4	40 سنة فأكثر	25	25%	2
	المجموع	100	100%	

- يتضح من الجدول السابق أن توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير العمر حيث يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً لمتغير العمر (من سنة 22 إلى سنة 27) بالترتيب الثالث عدد (22) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (22 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.
- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً لمتغير العمر (من سنة 28 إلى سنة 33) بالترتيب الأول عدد (32) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (32 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً لمتغير العمر (من سنة 34 إلى سنة 39) بالترتيب الرابع عدد (21) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (21 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً لمتغير العمر (من سنة 40 فأكثر) بالترتيب الثاني عدد (25) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (25 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة

3- الحالة الاجتماعية:

يوضح الجدول الآتي توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية:

جدول (3)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية (ن = 100)

م	المعاملات الإحصائية الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة %	الترتيب
1	أعزب/ عزباء	26	26%	2
2	متزوج/متزوجة	71	71%	1
3	مطلق/ مطلقة	1	1%	4
4	أرمل /أرملة	2	2%	3
	المجموع	100	100%	

-يتضح من الجدول السابق أن توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية حيث يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً للحالة (أعزب/عزباء) بالترتيب الثاني عدد (26) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (26 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً للحالة (متزوج/ة) بالترتيب الاول عدد (71) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (71 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً للحالة (مطلق/ة) بالترتيب الرابع عدد (1) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (1 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً للحالة (أرمل/ة) بالترتيب الثالث عدد (2) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (2 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة. وهذا يدل أن الغالبية العظمى من عينة البحث وفقاً للحالة الاجتماعية متزوج أو متزوجة.

4-التخصص العلمي:

يوضح الجدول الآتي توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير التخصص العلمي:

جدول (4)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير التخصص العلمي.

م	المعاملات الإحصائية التخصص العلمي	التكرار	النسبة %	الترتيب
1	علم نفس	2	2%	4
2	علم اجتماع	16	16%	3
3	الخدمة الاجتماعية	51	51%	1
4	اخرى تذكر (تخصصات مختلفة)	31	31%	2
	المجموع	100	100%	

-يتضح من الجدول السابق أن توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير التخصص العلمي حيث يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً لتخصص علم النفس بالترتيب الرابع عدد (2) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (2%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً لتخصص علم اجتماع بالترتيب الثالث عدد (16) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (16%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً لتخصص الخدمة الاجتماعية بالترتيب الاول عدد (51) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (51%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً لآخرى تذكر تخصصات مختلفة بالترتيب الثاني عدد (31) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (31%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

ويشير ذلك أن الغالبية العظمى من المبحوثين متخصصين في الخدمة الاجتماعية. مما يدل على إلى اهتمام الجمعيات الأهلية للتركيز على توظيف المتخصصين في مواجهة مشكلات الأسر.

المسمى الوظيفي:

يوضح الجدول الآتي توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي:

جدول (5)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمسمى الوظيفي ن = 100

م	المعاملات الإحصائية المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة %	الترتيب
1	اداري	49	49%	2
2	اخصائي اجتماعي	51	51%	1
	المجموع	100	100%	

-يتضح من الجدول السابق أن توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي حيث يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً للمسمى الوظيفي "إداري" بالترتيب الثاني عدد (49) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (49%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً للمسمى الوظيفي " اخصائي اجتماعي" بالترتيب الاول عدد (51) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (51%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

6- الدخل الشهري بالريال السعودي:

يوضح الجدول الآتي توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الدخل الشهري بالريال السعودي:

جدول (6)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الدخل الشهري بالريال السعودي ن = 100

م	الدخل الشهري بالريال السعودي	المعاملات الإحصائية	التكرار	النسبة %	الترتيب
1	أقل من 3000 ريال		28	28%	2
2	من 3000 لـ أقل من 7000 ريال		37	37%	1
3	من 8000 لـ أقل من 12000 ريال		16	16%	4
4	12000 فأكثر		19	19%	3
	المجموع		100	100%	

- يتضح من الجدول السابق أن توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الدخل الشهري حيث يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة راتب " أقل من 3000 ريال " بالترتيب الثاني عدد (28) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (28 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.
- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة راتب " من 3000 لـ أقل من 7000 ريال " بالترتيب الأول عدد (37) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (37 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.
- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة راتب " من 8000 لـ أقل من 12000 ريال " بالترتيب الرابع عدد (16) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (16 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.
- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة راتب " 12000 فأكثر " بالترتيب الثالث عدد (19) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (19 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

7- عدد سنوات الخبرة:

يوضح الجدول الآتي توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة:

جدول (7)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة ن = 100

م	عدد سنوات الخبرة	المعاملات الإحصائية	التكرار	النسبة %	الترتيب
1	أقل من سنة		5	5%	5
2	من سنة لأقل من 3 سنوات		27	27%	2
3	من 4 لأقل من 7 سنوات		14	14%	4
4	من 8 لأقل من 11 سنوات		18	18%	3
5	من 12 سنة فأكثر		36	36%	1
	المجموع		100	100%	

- يتضح من الجدول السابق أن توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة حيث يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة خبرة " أقل من سنة " بالترتيب الخامس عدد (5) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (5 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة خبرة " من سنة لأقل من 3 سنوات " بالترتيب الثاني عدد (27) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (27 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.
- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة خبرة " من 4 لأقل من 7 سنوات " بالترتيب الرابع عدد (14) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (14 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.
- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة خبرة " من 8 لأقل من 11 سنوات " بالترتيب الثالث عدد (18) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (18 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.
- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة خبرة " من 12 سنة فأكثر " بالترتيب الأول عدد (36) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (36 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة. وهذا يدل على أن الغالبية العظمى يتوفر لديهم خبرات عالية.

ثانيا: الإجابة على تساؤلات الدراسة.

1/ ما طبيعة الدور الذي تقوم به الجمعية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية؟

جدول (8)

يوضح طبيعة الدور الذي تقوم به الجمعية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية " ن = 100

م	العبارة	أوافق بشدة ك	أوافق إلى حد ما ك	لا أوافق ك	التكرار المرجح	الوسط المرجح	الوزن المرجح	القوة النسبية (%)	الترتيب
1	تشجع الأسر على أن يكون لها دور في مواجهة مشكلة الاستهلاك الخاطئ	52	35	13	239	2.39	79.7	79.7%	4
2	تساهم الجمعية في تقديم برامج مختلفة لزيادة الوعي بخطورة مشكلة الاستهلاك الخاطئ	51	31	18	233	2.33	77,7	77.7%	7
3	تقوم الجمعية بالحملات الاعلامية لنشر الوعي داخل المجتمع بأهمية القضاء على الاستهلاك الخاطئ	51	29	20	231	2.31	77	77%	8
4	تقيم الجمعية المعارض لتبصير الأسر بأهمية الاستهلاك الواعي	58	18	24	234	2.34	78	78%	6
5	تنظم الجمعية مؤتمرات مع جمعيات أخرى للحد من الاستهلاك الخاطئ	45	32	23	222	2.22	74	74%	12
6	تتابع الجمعية التقارير الدورية التي ترصد مدى الاستهلاك الخاطئ	43	37	20	223	2.23	74.3	74.3%	11
7	تقوم الجمعية بتصميم لوحات ارشادية لمواجهة الاستهلاك الخاطئ	48	30	22	226	2.26	75.3	75.3%	9
8	تشجع الجمعية بعرض منتجات الاسر المنتجة كبديل للمنتجات المستوردة	53	29	18	235	2.35	78.3	78.3%	5

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق إلى حد ما	لا أوافق ك	الترتيب
		ك	ك	ك	
9	تقدم الجمعية الدعم المادي للأسر المنتجة	55	36	9	2
10	تحرص الجمعية على اجراء الجلسات الجماعية لسماع اراء الأسر حول الاستهلاك الخاطئ	44	36	20	10
11	تقدم الجمعية دورات للتوعية بأهمية الادخار	54	33	13	3
12	تقدم الجمعية دورات للتوعية بكيفية ادارة ميزانية الأسرة	59	31	10	1
13	تحرص الجمعية على تقديم الدورات التطويرية للأخصائيين عن الاستهلاك الخاطئ	46	32	22	10 مكرر

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	الوسط المرجح	مجموع الاوزان المرجحة	مجموع التكرارات المرجحة	القوة النسبية (%)
	232.8	2,33	1009	3027	%77.6
					متوسطة

يوضح الجدول السابق: طبيعة الدور الذي تقوم به الجمعية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية:

وجاءت القوة النسبية لهذا البعد بنسبة 77.6% ومتوسط المرجح (232.8) وتعد هذه النسبة متوسطة طبقاً للقوة النسبية التي حصلت عليها عبارات المؤشر الخاصة باستمارة الاستبيان نجد أنه جاء ترتيب العبارات على النحو التالي:

1- في الترتيب الأول جاءت عبارة (12) "تقدم الجمعية دورات للتوعية بكيفية إدارة ميزانية الأسرة بقوة نسبية (83%) ووسط مرجح (2.49). وتشير هذه النتيجة بأن الجمعيات الأهلية تهتم بتقديم دورات لتوعية الأسر نحو إدارة الميزانية، مما يساهم بشكل كبير في الوصول إلى تحقيق الهدف الذي تسعى الجمعيات الأهلية إليه.

2- في الترتيب الثاني جاءت عبارة (9) "تقدم الجمعية الدعم المادي للأسر المنتجة" بقوة نسبية (82%) ووسط مرجح (2.46). تشير هذه النتيجة بأن الجمعيات الأهلية تقدم الدعم المادي للأسر المنتجة، مما يساعدها على ارتفاع دخلها والسعي إلى أن تصبح الأسر السعودية أسر منتجة أكثر من كونها أسر مستهلكة.

3- في الترتيب الثالث جاءت عبارة (11) "تقدم الجمعية دورات للتوعية بأهمية الادخار" بقوة نسبية (80.3%) ووسط مرجح (2.41). تشير هذه النتيجة بأن الجمعيات الأهلية تركز على تقديم الدورات للأسر لتبصيرهم بأهمية الادخار وترشيد الاستهلاك مما يساهم بشكل فعال لتقليل الاستهلاك الخاطئ لدى الأسر.

٤ - في الترتيب الحادي عشر جاءت عبارة " (6) "تتابع الجمعية التقارير الدورية التي ترصد مدى الاستهلاك الخاطئ" بقوة نسبية (74.3%) ووسط مرجح (2.23). تشير هذه النتيجة بأن الجمعيات الأهلية تهتم بمتابعة التقارير الدورية التي ترصد مدى الاستهلاك الخاطئ، نظراً لأهمية تلك التقارير التي تساعد الجمعيات لمعرفة مستوى الاستهلاك الخاطئ الشائع بالمجتمع.

٥ - في الترتيب الثاني عشر جاءت عبارة " (5) "تنظم الجمعية مؤتمرات مع جمعيات أخرى للحد من الاستهلاك الخاطئ" بقوة نسبية (74%) ووسط مرجح (2.22). وتشير هذه النتيجة بأن الجمعيات الأهلية تهتم بتنظيم مؤتمرات مع جمعيات أخرى للحد من الاستهلاك الخاطئ، لما لهذه المؤتمرات من فوائد جيدة من خلال اكتساب خبرات الآخرين لمواجهة تلك المشكلة.

2- المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية.

أ- معوقات مرتبطة بالجمعية؟

جدول (9)

يوضح المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية.

(معوقات مرتبطة بالجمعية) " ن=100

م	العبارة	أوافق بشدة ك	أوافق إلى حد ما ك	لا أوافق ك	الترتيب	الوزن المرجح	القوة النسبية (%)
1	نقص الموارد والإمكانيات الفنية اللازمة بالجمعية	63	31	6	2	85.7	%85.7
2	الجمعية لا تعطي مشكلة الاستهلاك الاهتمام الكافي	37	45	18	6	73	%73
3	ضعف الدور التنسيقي للجمعية مع الجمعيات الأخرى عن السلوك الاستهلاكي الخاطئ	50	45	5	4	81.7	%81.7
4	نقص الاختصاصيين المؤهلين للقيام بدور فعال لتعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ	60	33	7	3	84.3	%84.3
5	قصور الميزانية لدى الجمعية	57	29	14	5	81	%81
6	عدم اقتناع العاملين بالجمعية بأهمية المشكلة	61	33	16	1	88.3	%88.3
7	قد تكون الجمعية حديثة الانشاء	40	37	23	7	72.3	%72.3

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	الوسط المرجح	مجموع الاوزان المرجحة	مجموع التكرارات المرجحة	القوة النسبية (%)
	242.7	2.43	566.3	1699	80.9 قوية

يوضح الجدول السابق : المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية. (معوقات مرتبطة بالجمعية):

وجاءت القوة النسبية لهذا البعد بنسبة (80.9%) ومتوسط المرجح (242.7) وتعد هذه النسبة قوية وطبقا للقوة النسبية التي حصلت عليها عبارات المؤشر في استمارة الاستبيان وجاء ترتيب العبارات على النحو التالي:

1-في الترتيب الأول جاءت عبارة (6) "عدم اقتناع العاملين بالجمعية بأهمية المشكلة بقوة نسبية (88.3%) ووسط مرجح (2.65). وتشير هذه النتيجة بأن عدم اقتناع العاملين في الجمعيات الأهلية بأهمية المشكلة يساهم في زيادة الاستهلاك الخاطئ لدى الأسر ويعيق من دور الجمعيات الأهلية في منطقة مكة المكرمة.

2-في الترتيب الثاني جاءت عبارة (1) "نقص الموارد والامكانيات الفنية اللازمة بالجمعية" بقوة نسبية (85.7%) ووسط مرجح (2.57). تشير هذه النتيجة بأن نقص الموارد والامكانيات الفنية اللازمة بالجمعية يقلل من تقديم خدمات وأنشطة الجمعية مما يعيق إسهام الجمعيات الأهلية في منطقة مكة المكرمة.

3-في الترتيب الثالث جاءت عبارة (4) "نقص الاختصاصيين المؤهلين للقيام بدور فعال لتعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ" بقوة نسبية (84.3%) ووسط مرجح (2.53). تشير هذه النتيجة بأن نقص الاختصاصيين المؤهلين للقيام بدور فعال لتعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ يجعل الاختصاصيين غير قادرين على استخدام أفضل التكنيكيات والاستراتيجيات المناسبة لمواجهة مشكلة الاستهلاك الخاطئ وبذلك يعيق الجمعيات الأهلية على مواجهة مشكلة الاستهلاك الخاطئ.

5--في الترتيب السادس جاءت عبارة (5) "الجمعية لا تعطي مشكلة الاستهلاك الاهتمام الكافي" بقوة نسبية (73%) ووسط مرجح (2.19). تشير هذه النتيجة إلى أن الجمعيات الأهلية تعطي اهتمام إلى حد ما بمشكلة الاستهلاك الخاطئ، مما جعل المبحوثين لا يوافقون عليه بشدة.

6-في الترتيب السابع جاءت عبارة (7) "قد تكون الجمعية حديثة الانشاء" بقوة نسبية (72.3%) ووسط مرجح (2.17). تشير هذه النتيجة بأن الجمعيات الأهلية حديثة الانشاء تعاني من قصور سواء بالاختصاصيين أو الإمكانيات المادية ويصبح هناك قلة في البرامج والخدمات المتنوعة لمواجهة مشكلات الاستهلاك الخاطئ، مما يعيق الجمعيات الأهلية في الحد من تلك المشكلة.

ب- معوقات مرتبطة بالأسر:

جدول (10)

يوضح المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية.

(معوقات مرتبطة بالأسر). " ن=100

م	العبارة	أوافق بشدة ك	أوافق إلى حد ما ك	لا أوافق ك	الترتيب	الوزن المرجح	القوة النسبية (%)
1	عدم وجود الرغبة لدى الأسر لمواجهة مشكلة الاستهلاك الخاطئ	58	42	0	3	86	86%
2	عدم تقبل الأسرة للعاملين بالجمعية	36	48	16	8	73.3	73.3%
3	انتشار العادات التفاخرية بين الأسر	67	30	3	2	88	88%
4	التعارض بين أوقات حملات التوعية وأوقات فراغ الأسرة	40	53	7	7	77.7	77.7%
5	سيطرة الاعتقادات الخاطئة لدى الأسرة مثل (اسرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب)	69	27	4	1	88.3	88.3%
6	ارتفاع دخل الأسرة يساعد على الاستهلاك الخاطئ	64	22	14	5	83.3	83.3%
7	عدم اعتراف الأسرة بأن لديها سلوك خاطئ	66	33	1	1مكرر	88.3	88.3%
8	اعتقاد الأسرة ان الإسراف يعطيها مزيد من الوضع الاجتماعي بالمجتمع	62	32	6	4	85.3	85.3%
9	اعتقاد الأسر ان برامج الجمعية لا تقدم لهم الجديد	53	39	8	6	81.7	81.7%

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	الوسط المرجح	مجموع الاوزان المرجحة	مجموع التكرارات المرجحة	القوة النسبية (%)
	250.7	2.51	751.9	2256	83.6% قوية

يوضح الجدول السابق : المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية. (معوقات مرتبطة بالأسر):

وجاءت القوة النسبية لهذا البعد بنسبة (83.6%) ومتوسط المرجح (250.7) وتعد هذه النسبة قوية طبقاً للقوة النسبية التي حصلت عليها عبارات استمارة الاستبيان نجد أنه جاء ترتيب العبارات على النحو التالي:

1- في الترتيب الأول جاءت عبارات (5-7) "سيطرة الاعتقادات الخاطئة لدى الأسرة مثل (اسرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب) " عدم اعتراف الأسرة بأن لديها سلوك خاطئ" بقوة نسبية (88.3%) ووسط مرجح (2.65). وتشير هذه النتيجة بأن سيطرة العادات والتقاليد وعدم اعتراف الأسر بخطأ هذا السلوك يقلل من تعاونها مع الأخصائيين الاجتماعيين مما يعوق دور الجمعيات الأهلية لتعديل تلك السلوكيات الخاطئة.

2- في الترتيب الثاني جاءت عبارة (3) "انتشار العادات التفاخرية بين الأسر" بقوة نسبية (88%) ووسط مرجح (2.64). وتشير هذه النتيجة بأن انتشار العادات التفاخرية بين الأسر بشكل كبير يقلل من محاولة أفراد المجتمع الإقناع بما يقدمه الأخصائي الاجتماعي من برامج ومعلومات حول خطورة الاستهلاك الخاطئ، وهذا يعيق الجمعيات الأهلية على دورها نحو مواجهة الاستهلاك الخاطئ.

3- في الترتيب الثالث جاءت عبارة (4) "عدم وجود الرغبة لدى الأسر لمواجهة مشكلة الاستهلاك الخاطئ" بقوة نسبية (86%) ووسط مرجح (2.58). وتشير هذه النتيجة بأن عدم رغبة الأسر في مواجهة الاستهلاك الخاطئ يقلل من نجاح تلك البرامج والخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية ويؤدي إلى إعاقة العمل ككل.

4- في الترتيب السابع جاءت عبارة (4) "التعارض بين أوقات حملات التوعية وأوقات فراغ الأسرة" وبقوة نسبية (77.7%) ووسط مرجح (2.33). تشير هذه النتيجة بأن التعارض بين أوقات حملات التوعية وأوقات فراغ الأسر مهم لذلك من الأفضل اختيار الأوقات المناسبة مع الأسر المستهلكة حتى لا يعيق دور الجمعيات الأهلية.

5- في الترتيب الثامن جاءت عبارة (2) "عدم تقبل الأسرة للعاملين بالجمعية" وبقوة نسبية (73.7%) ووسط مرجح (2.20). تشير هذه النتيجة بأن عدم تقبل الأسرة للعاملين بالجمعية يؤدي إلى إعاقة دور الجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلة الاستهلاك الخاطئ.

ج- معوقات مرتبطة بالأخصائيين الاجتماعيين:

جدول (11)

يوضح المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية.
(معوقات مرتبطة بالأخصائيين الاجتماعيين). " ن=100

م	العبارة	وافق بشدة ك	وافق إلى حد ما ك	لا أوافق ك	التكرار المرجح	الوسط المرجح	الوزن المرجح	القوة النسبية (%)	الترتيب
1	عدم توفر العدد الكافي من الأخصائيين الاجتماعيين بالجمعية	70	25	5	265	2.65	88.3	%88.3	1
2	عدم اطلاع الأخصائيين الاجتماعيين لكل ما هو جديد	51	42	7	244	2.44	81.3	%81.3	5
3	عدم رضا الأخصائيين الاجتماعيين عن عملهم	41	45	14	227	2.27	75.7	%75.7	8
4	قلة الحوافز المادية المخصصة للأخصائيين العاملين بالجمعية	57	39	4	253	2.53	84.3	%84.3	2
5	كثرة الضغوط الملقاة على عاتق الأخصائي الاجتماعي	63	29	8	255	2.55	85	%85	3
6	ضعف الأعداد المهني للأخصائيين الاجتماعيين	55	37	8	247	2.47	82.3	%82.3	4
7	عدم تفهم الأخصائي الاجتماعي لخطورة مشكلة الاستهلاك الخاطئ	48	37	15	233	2.33	77.7	%77.7	7
8	عدم تفهم إدارة الجمعية لدور الأخصائيين الاجتماعيين بها	57	26	17	240	2.40	80	%80	6

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	الوسط المرجح	مجموع الأوزان المرجحة	مجموع التكرارات المرجحة	القوة النسبية (%)
	245.5	2.46	654.6	1964	%81.8 قوية

- يوضح الجدول السابق : المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية. (معوقات مرتبطة بالأخصائيين):
- وجاءت القوة النسبية لهذا البعد بنسبة 81.8%) ومتوسط المرجح (245.5) وتعد هذه النسبة قوية طبقاً للقوة النسبية التي حصلت عليها عبارات استمارة الاستبيان نجد أنه جاء ترتيب العبارات على النحو التالي:
- 1- في الترتيب الأول جاءت عبارة (1) "عدم توفر العدد الكافي من الأخصائيين الاجتماعيين بالجمعية" بقوة نسبية (88.3%) ووسط مرجح (2.65). تشير هذه النتيجة بأن عدم توفر عدد كافي من الأخصائيين الاجتماعيين بالجمعيات الأهلية يعيق بشكل كبير للهدف الأساسي الذي تسعى له الجمعيات الأهلية في منطقة مكة المكرمة.
 - 2- في الترتيب الثاني جاءت عبارة (4) "قلة الحوافز المادية المخصصة للأخصائيين العاملين بالجمعية" بقوة نسبية (84.3%) ووسط مرجح (2.53). تشير هذه النتيجة بأن قلة الحوافز المادية للأخصائيين الاجتماعيين تقلل من دافعيتهم نحو العمل وتعيق من أدائهم في الجمعيات الأهلية.
 - 3- في الترتيب الثالث جاءت عبارة (5) "كثرة الضغوط الملقاة على عاتق الأخصائي الاجتماعي" بقوة نسبية (85%) ووسط مرجح (2.55). تشير هذه النتيجة بأن كثرة الضغوط الملقاة على الأخصائيين تقلل من دوره الفعلي نحو المشكلات الأسرية وخاصة بالمرتبطة بالاستهلاك الخاطئ، ويؤدي ذلك إلى إعاقة الجمعيات الأهلية للحد من مواجهة مشكلة الاستهلاك الخاطئ.
 - 4- في الترتيب السابع جاءت عبارة (7) "عدم تفهم الأخصائي الاجتماعي لخطورة مشكلة الاستهلاك الخاطئ" بقوة نسبية (77.7%) ووسط مرجح (2.33). تشير هذه النتيجة بأن الأخصائي الاجتماعي لديه فهم متوسط إلى حد ما لخطورة المشكلة مما يقلل في إعاقة دور الجمعيات الأهلية بمنطقة مكة المكرمة نحو تحقيق هدفها تجاه مشكلة الاستهلاك الخاطئ.
 - 5- في الترتيب الثامن جاءت عبارة (3) "عدم رضا الأخصائيين الاجتماعيين عن عملهم" وبقوة نسبية (75.7%) ووسط مرجح (2.27). تشير هذه النتيجة بأن الأخصائيين الاجتماعيين لديهم رضا كافي عن عملهم لذلك لم تحصل هذه العبارة على درجة عالية من الموافقة من خلال المبحوثين.

- ما مقترحات التغلب على المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية؟
أ- مقترحات التغلب على المعوقات المرتبطة بالجمعية:

جدول (12)

يوضح مقترحات التغلب على المعوقات المرتبطة بالجمعية " ن=100

م	العبارة	وافق بشدة ك	وافق إلى حد ما ك	لا أوافق ك	التكرار المرجح	الوسط المرجح	الوزن المرجح	القوة النسبية (%)	الترتيب
1	زيادة الموارد والامكانات المادية بالجمعية	81	17	2	279	2.79	93	%93	8
2	اعطاء هذه المشكلة الاولوية عند التعامل مع مشاكل المجتمع	83	16	1	282	2.82	94	%94	6
3	التنسيق بين الجمعية والجمعيات الأخرى لتقديم الاستشارات بخصوص تلك المشكلة	91	9	0	291	2.91	97	%97	1
4	توفير اخصائيين مؤهلين للتعامل مع هذه المشكلة	85	15	0	285	2.85	95	%95	4
5	تخصيص ميزانية للتعامل مع تلك المشكلة	77	23	0	277	2.77	92.3	%92.3	9
6	عمل دورات داخلية للعاملين بالجمعية لإقناعهم بخطورة مشكلة سوء الاستهلاك	81	18	1	280	2.80	93.3	%93.3	7
7	عمل دورات تدريبية للمقبلين على الزواج تدور حول الاستهلاك الجيد	84	15	1	283	2.83	94.3	%94.3	5
8	عمل دورات تدريبية للأسر عن الادخار المالي	89	9	2	287	2.87	95.6	%95.6	3
9	القيام بالحملات الاعلامية تتناسب مع طبيعة الاسر لنشر الوعي بخطورة الاستهلاك الخاطئ	84	15	1	283	2.83	94.3	%94.3	5 مكرر
10	الاستعانة بفريق من الخبرات في مختلف التخصصات عند التعامل مع مشكلة السلوك الاستهلاكي الخاطئ	88	12	0	288	2.88	96	%96	2

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	الوسط المرجح	مجموع الاوزان المرجحة	مجموع التكرارات المرجحة	القوة النسبية (%)
	288	288.1	672.6	2017	96% قوية جداً

يوضح الجدول السابق: مقترحات التغلب على المعوقات التي تواجه الأسر في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية. (مقترحات مرتبطة بالأسر):

وجاءت القوة النسبية لهذا البعد بنسبة 96% ومتوسط المرجح (288) وتعد هذه النسبة قوية جداً طبقاً للقوة النسبية التي حصلت عليها عبارات المؤشر في استمارة الاستبيان نجد أنه جاء ترتيب العبارات على النحو التالي:

1- في الترتيب الأول جاءت عبارة (4) " تعديل الافكار والمعتقدات الخاطئة لدى الأسرة عن الاستهلاك الخاطئ. وبقوة نسبية (98.3%) ووسط مرجح (2.95).

2- في الترتيب الثاني جاءت عبارات (1 - 7) "توعية الأسر بمخاطر الاستهلاك الخاطئ" توضيح اضرار الاستهلاك التقاخي لأفراد الأسرة" بقوة نسبية (98%) ووسط مرجح (2.94).

3- في الترتيب الثالث جاءت عبارة (3) "تقوية العلاقة بين الاسر والاختصاصيين بالجمعية" بقوة نسبية (96.3%) ووسط مرجح (2.89).

- ما مقترحات التغلب على المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية؟
أ- مقترحات التغلب على المعوقات المرتبطة بالجمعية:

جدول (13)

يوضح مقترحات التغلب على المعوقات المرتبطة بالجمعية " ن=100

م	العبارة	أوافق بشدة ك	أوافق إلى حد ما ك	لا أوافق ك	التكرار المرجح	الوسط المرجح	الوزن المرجح	القوة النسبية (%)	الترتيب
1	يجب ان يتوفر العدد الكافي من الأخصائيين الاجتماعيين بالجمعية	89	9	2	287	2.87	95.6	95.6%	3
2	توفير دورات تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين حول كيفية تعديل السلوك الخاطئ عند الأسر	89	11	0	289	2.89	96.3	96.3%	1
3	إيجاد الية الاتصال الدائم بين الاخصائيين الاجتماعيين والأكاديمي في مجال الخدمة الاجتماعية	78	18	4	274	2.74	91.3	91.3%	9
4	مواجهة العادات والتقاليد التي تشجع الاسر على الاستهلاك الخاط	89	10	1	288	2.88	96	96%	2
5	تخصيص مزيد من الحوافز المادية للأخصائيين	76	24	0	276	2.76	92	92%	8
6	تنمية وعي الأخصائيين بأهمية المشكلة ودورهم في مواجهتها	89	11	0	289	2.89	96.3	96.3%	1 مكرر
7	تحسين علاقات الاخصائيين بإدارة الجمعية	86	14	0	286	2.86	95.3	95.3%	4
8	ايجاد التعاون بين الاخصائي الاجتماعي والجهات المعنية بالاستهلاك الخاطئ	84	16	0	284	2.84	94.6	94.6%	6
9	حرص الأخصائيين على تطبيق مبادئ الخدمة الاجتماعية عند تعاملهم مع الاسر	89	11	0	289	2.89	96.3	96.3%	1 مكرر
10	عدم تكليف الاخصائيين بالأعمال الإدارية	85	15	0	285	2.85	95	95%	5
11	قيام الاخصائي الاجتماعي بإعداد برامج تساعد الجمعية في مواج الاستهلاك الخاطئ	82	18	0	282	2.82	94	94%	7

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	الوسط المرجح	مجموع الاوزان المرجحة	مجموع التكرارات المرجحة	القوة النسبية (%)
	284.4	2.84	1042.7	3129	94.8 قوية جداً

يوضح الجدول السابق : مقترحات التغلب على المعوقات التي تواجه الاخصائيين الاجتماعيين في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية. (المقترحات المرتبطة بالأخصائيين الاجتماعيين):

وجاءت القوة النسبية لهذا البعد بنسبة 94.8% ومتوسط المرجح (284.4) وتعد هذه النسبة قوية جداً طبقاً للقوة النسبية التي حصلت عليها عبارات استمارة الاستبيان نجد أنه جاء ترتيب العبارات على النحو التالي:

1-في الترتيب الأول جاءت عبارات (2-6-9) "توفير دورات تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين حول كيفية تعديل السلوك الخاطئ عند الأسر "تنمية وعي الأخصائيين بأهمية المشكلة ودورهم في مواجهتها "حرص الأخصائيين على تطبيق مبادئ الخدمة الاجتماعية عند تعاملهم مع الأسر" بقوة نسبية (96.3%) ووسط مرجح (2.89).

2-في الترتيب الثاني جاءت عبارة (4) "مواجهة العادات والتقاليد التي تشجع الأسر على الاستهلاك الخاطئ " بقوة نسبية (96%) ووسط مرجح (2.88).

3-في الترتيب الثالث جاءت عبارة (1) "يجب أن يتوفر العدد الكافي من الاخصائيين الاجتماعيين بالجمعية" بقوة نسبية (95.6%) ووسط مرجح (2.87).

4-في الترتيب الثامن جاءت عبارة (5) "تخصيص مزيد من الحوافز المادية للأخصائيين" بقوة نسبية (92%) ووسط مرجح (2.76).

5-في الترتيب التاسع جاءت عبارة (3) " إيجاد آلية الاتصال الدائم بين الأخصائيين الاجتماعيين والأكاديميين في مجال الخدمة الاجتماعية " بقوة نسبية (91.3%) ووسط مرجح (2.74).

مناقشة نتائج الدراسة.

بعد تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية تم التوصل إلى النتائج التالية:
النتائج المرتبطة بطبيعة الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية.

يتضح من خلال استجابات المبحوثين أن الجمعيات الأهلية تساهم في تعديل السلوك الاستهلاكي للأسر السعودية، حيث حصلت هذه العبارات على أعلى نسبة، في الترتيب الأول عبارة "تقدم الجمعية دورات للتوعية بكيفية إدارة ميزانية الأسرة بقوة نسبية (83%) ووسط مرجح (2.49). وفي الترتيب الثاني جاءت عبارة "تقدم الجمعية الدعم المادي للأسر المنتجة" بقوة نسبية (82%) ووسط مرجح (2.46). وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة "تقدم الجمعية دورات للتوعية بأهمية الادخار".

وهذا يشير إلى وجود اهتمام ودور حيوي من الجمعيات الأهلية من خلال تقديم البرامج المختصة بتوعية الأسر نحو كيفية إدارة الميزانية وأهمية الادخار وخطورة الاستهلاك الخاطئ، وقد تختلف هذه النتيجة مع دراسة (عبد الرحيم) التي ترى ضمن نتائجها "قلة اهتمام مؤسسات المجتمع المدني بثقافة ترشيد الاستهلاك"، بينما تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Kumar,et.al) التي ترى أن المنظمات غير الحكومية لها دور فعال من خلال تثقيف المستهلكين بحقوقهم الاستهلاكية ونشر الاهتمام لديهم بالجانب الاستهلاكي لخلق مجتمع صحي،

النتائج المرتبطة بالمعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية. أ-معوقات مرتبطة بالجمعية:

يتضح من خلال نتائج استجابات المبحوثين أن الجمعيات الأهلية تواجه العديد من المعوقات المرتبطة بالجمعية التي تعوق الجمعيات الأهلية نحو تعديل السلوك الاستهلاكي للأسر السعودية والتي تتمثل في: - في الترتيب الأول جاءت عبارة "عدم اقتناع العاملين بالجمعية بأهمية المشكلة" بقوة نسبية (88.3%) ووسط مرجح (2.65) وفي الترتيب الثاني جاءت عبارة "نقص الموارد والامكانيات الفنية اللازمة بالجمعية" بقوة نسبية (85.7%) ووسط مرجح (2.57). وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة "نقص الاختصاصيين المؤهلين للقيام بدور فعال لتعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ" بقوة نسبية (84.3%) ووسط مرجح (2.53). وفي الترتيب الرابع جاءت عبارة "ضعف الدور التنسيقي للجمعية مع الجمعيات الأخرى عن السلوك الاستهلاكي الخاطئ" بقوة نسبية (81.7%) ووسط مرجح (2.45). وفي الترتيب الخامس جاءت عبارة "قصور الميزانية لدى الجمعية" بقوة نسبية (81%) ووسط مرجح (2.43).

تتفق تلك النتائج مع دراسة (النعناعي) التي توصلت إلى أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين المستدام للأسر الفقيرة وهي ضعف إمكانيات وموارد الجمعيات الأهلية وعدم توفر القوة البشرية الكفاء. ودراسة (الهدلول) التي تؤكد أن أهم المعوقات التي تحد من مساهمة الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المستدامة في منطقة الرياض تتمثل في ندرة الموارد المالية للجمعيات الأهلية. ودراسة (علي) التي ترى أن الجمعيات الأهلية يواجهها ندرة في الموارد المالية.

ب-معوقات مرتبطة بالأسر:

يتضح من خلال نتائج استجابات المبحوثين أن الجمعيات الأهلية تواجه العديد من المعوقات المرتبطة بالأسر التي تعوق الجمعيات الأهلية نحو تعديل السلوك الاستهلاكي للأسر السعودية والتي تتمثل في: -

في الترتيب الأول جاءت عبارات "سيطرة الاعتقادات الخاطئة لدى الأسرة مثل (اسرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب) و"عدم اعتراف الأسرة بأن لديها سلوك خاطئ" بقوة نسبية (88.3%) ووسط مرجح (2.65). وفي الترتيب الثاني جاءت عبارة "انتشار العادات التفاحرية بين الأسر" بقوة نسبية (88%) ووسط مرجح (2.64). وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة "عدم وجود الرغبة لدى الأسر لمواجهة مشكلة الاستهلاك الخاطئ" بقوة نسبية (86%) ووسط مرجح (2.58). وفي الترتيب الرابع جاءت عبارة "اعتقاد الأسرة ان الإسراف يعطيها مزيد من الوضع الاجتماعي بالمجتمع" بقوة نسبية (85.3%) ووسط مرجح (2.56). وفي الترتيب الخامس جاءت عبارة (6) "ارتفاع دخل الأسرة يساعد على السلوك الاستهلاكي الخاطئ" بقوة نسبية (83.3%) ووسط مرجح (2.50). حيث تتفق هذه النتائج مع دراسة (أحمد زايد) التي توضح من أهم نتائجها بأنه ينفق أفراد الدراسة جزء كبير من دخلهم على امتلاك السيارات وصيانتها. حيث امتلاك السيارات الثمينة من أهم السلع التي تضيف مكانة على الشخص من وجهة نظر قطاع كبير من أفراد عينة الدراسة،

ج-معوقات مرتبطة بالأخصائيين الاجتماعيين:

يتضح من خلال نتائج استجابات الباحثين أن الجمعيات الأهلية تواجه العديد من المعوقات المرتبطة بالأخصائيين التي تعوق الجمعيات الأهلية نحو تعديل السلوك الاستهلاكي للأسر السعودية والتي تتمثل في: -

الترتيب الأول جاءت عبارة "عدم توفر العدد الكافي من الاخصائيين الاجتماعيين بالجمعية" بقوة نسبية (88.3%) ووسط مرجح (2.65). وفي الترتيب الثاني جاءت عبارة "قلة الحوافز المادية المخصصة للأخصائيين العاملين بالجمعية" بقوة نسبية (84.3%) ووسط مرجح (2.53). وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة "كثرة الضغوط الملقة على عاتق الاخصائي الاجتماعي" بقوة نسبية (85%) ووسط مرجح (2.55). وفي الترتيب الرابع جاءت عبارة "ضعف الاعداد المهني للأخصائيين الاجتماعيين" بقوة نسبية (82.2%) ووسط مرجح (2.47). ويستخلص من ذلك أن الجمعيات الأهلية تحتاج إلى مزيد من الكوادر البشرية لكي تتمكن من مواجهة العقبات المرتبطة بالأخصائيين كما أنه من المهم أن يكون هؤلاء الأخصائيين مؤهلين بشكل جيد في التعامل مع المشكلات الأسرية، ويتضح أن الأخصائيين يحتاجون إلى مزيد من الحوافز المالية حتى تتحسن قدراتهم ومهاراتهم المهنية. كما يشير العديد من الباحثين أن كثرة الضغوط الملقة عليهم تجعل الأخصائي لا يستطيع التركيز مع العمل المنوط والمحدد له، مما قد يؤدي هذه إلى إعاقة العمل نحو تعديل مشكلة الاستهلاك الخاطئ الذي تسعى الجمعيات الأهلية للحد منه.

تتفق هذه النتائج مع دراسة (الرشود) التي تؤكد من أبرز نتائجها: عدم توفر الكوادر البشرية المدربة للقيام بأعمال ومتابعة النزلاء من الجمعيات . ودراسة (الهدلول) التي أوصت أن تقوم الجمعيات الأهلية باستقطاب وتعيين كوادر بشرية مناسبة على معرفة بمتطلبات التنمية الاجتماعية المستدامة وسبل تحقيقها.

النتائج المرتبطة بمقترحات التغلب على المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ.

من خلال نتائج استجابات الباحثين يتضح لنا أهم المقترحات للتغلب على المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ وتتمثل في: -
أ-مقترحات مرتبطة بالجمعيات.

تشير نتائج الباحثين حسب العبارات التالية، في الترتيب الأول جاءت عبارة "التنسيق بين الجمعية والجمعيات الأخرى لتقديم الاستشارات بخصوص تلك المشكلة" بقوة نسبية (97%) ووسط مرجح (2.91). وفي الترتيب الثاني جاءت عبارة "الاستعانة بفريق من الخبراء في مختلف التخصصات عند التعامل مع مشكلة السلوك الاستهلاكي الخاطئ" بقوة

نسبية (96%) ووسط مرجح (2.88). وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة "عمل دورات تدريبية للأسر عن الادخار المالي" بقوة نسبية (95.6%) ووسط مرجح (2.87). وفي الترتيب الرابع جاءت عبارة "توفير اخصائيين مؤهلين للتعامل مع هذه المشكلة" بقوة نسبية (95%) ووسط مرجح (2.85).

وتشير هذه النتائج إلى ضرورة التنسيق بين الجمعية مع الجمعيات الأخرى، وضرورة الاستعانة بفريق من الخبراء في مختلف التخصصات لتقديم أفضل البرامج والأساليب والاستشارات لمواجهة تلك المشكلة. كما ترى الباحثة أن هذه المقترحات على درجة عالية من الأهمية حيث أنه جميعها حصلت على نسبة مرتفعة وهذا يدعو المسؤولين للسعي نحو الحد من الاستهلاك الخاطئ للأسر السعودية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (حسين) التي هدفت إلى نشر الوعي بين أفراد المجتمع وترشيد الاستهلاك ومعرفة الدور المتوقع للجمعيات والذي يتمثل في عقد ندوات تثقيفية من خلال حضور علماء الدين وأساتذة الجامعات لتوضيح الآثار السلبية للاستهلاك غير الرشيد.

ب- مقترحات مرتبطة بالأسر.

تشير نتائج المبحثين حسب العبارات التالية، في الترتيب الأول جاءت عبارة "تعديل الأفكار والمعتقدات الخاطئة لدى الأسرة عن الاستهلاك الخاطئ. وبقوة نسبية (98.3%) ووسط مرجح (2.95). وفي الترتيب الثاني جاءت عبارات "توعية الأسر بمخاطر الاستهلاك الخاطئ" توضيح اضرار الاستهلاك التفاخري لأفراد الأسرة" بقوة نسبية (98%) ووسط مرجح (2.94). وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة (3) "تقوية العلاقة بين الأسر والاختصاصيين بالجمعية" بقوة نسبية (96.3%) ووسط مرجح (2.89). وفي الترتيب الرابع جاءت عبارة "تحفيز الأسر على الاستفادة من خدمات الجمعية" بقوة نسبية (96%) ووسط مرجح (2.88). وتشير هذه النتائج إلى ضرورة اهتمام الجمعيات الأهلية وتركيزها على تكثيف البرامج لتصحيح تلك الأفكار الخاطئة والشائعة في المجتمع السعودي حيث يتضح للباحثة أنه بمجرد تعديل تلك الأفكار الخاطئة سوف نستطيع القضاء على تلك المشكلة مع الأسر من خلال استخدام المداخل العلاجية وذلك يعود لمهارات الاختصاصيين الاجتماعيين بالجمعيات الأهلية. كما يتضح لنا أن هذه المقترحات في غاية الأهمية من خلال حصولها على مؤشرات مرتفعة جداً، لذلك ينبغي على الممارسين المهنيين في الجمعيات الأهلية استخدام الأساليب المناسبة للتمكن من الوصول إلى حلول جيدة.

ج- مقترحات مرتبطة بالاختصاصيين الاجتماعيين.

تشير نتائج المبحثين حسب العبارات التالية، في الترتيب الأول جاءت عبارات "توفير دورات تدريبية للاختصاصيين الاجتماعيين حول كيفية تعديل السلوك الخاطئ عند الأسر" تنمية وعي الاختصاصيين بأهمية المشكلة ودورهم في مواجهتها "حرص الاختصاصيين على تطبيق مبادئ الخدمة الاجتماعية عند تعاملهم مع الأسر" بنفس الأهمية بقوة نسبية (96.3%) ووسط مرجح (2.89). وفي الترتيب الثاني جاءت عبارة "مواجهة العادات والتقاليد التي تشجع الأسر على الاستهلاك الخاطئ" بقوة نسبية (96%) ووسط مرجح (2.88). وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة "يجب أن يتوفر العدد الكافي من الاختصاصيين الاجتماعيين بالجمعية" بقوة نسبية (95.6%) ووسط مرجح (2.87). وفي الترتيب الرابع جاءت عبارة "تحسين علاقات الاختصاصيين بإدارة الجمعية" بقوة نسبية (95.3%) ووسط مرجح (2.86). وفي الترتيب الخامس جاءت عبارة "عدم تكليف الاختصاصيين بالأعمال الإدارية" وبقوة نسبية (95%) ووسط مرجح (2.85).

ومن خلال هذه النتائج يتضح أن الجمعيات الأهلية يجب عليها أن تزيد من تطوير الاختصاصيين وتكثيف الدورات المرتبطة بالسلوك الاستهلاكي الخاطئ وكيفية مواجهته، حتى يصبح الاختصاصيين لديهم قدرة وكفاءة عالية في التعامل مع مشكلات الاستهلاك الخاطئ.

النتائج العامة للدراسة:

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الحالية يمكننا توضيح عرض أهم النتائج العامة للدراسة: -

فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الأول والخاص بمدى إسهام الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية.

أثبتت نتائج الدراسة أن الجمعيات الأهلية تساهم بشكل متوسط في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية.
-تهتم الجمعيات الأهلية على تقديم الدورات لتوعية الأسر بخطورة الاستهلاك الخاطئ وكيفية إدارة الميزانية وأهمية الإدخار.
- تقدم الجمعيات الأهلية الدعم المادي للأسر المنتجة وتشجع الأسر المنتجة على عرض منتجاتها كبديل للمنتجات المستوردة.
-تقوم الجمعيات الأهلية بتشجيع الأسر على أن يكون لها دور في مواجهة مشكلة الاستهلاك الخاطئ.

- تقيم الجمعيات الأهلية المعارض لتبصير الأسر بأهمية الاستهلاك الواعي.
- تقوم الجمعيات الأهلية بالحملات الإعلامية لنشر الوعي داخل المجتمع بأهمية القضاء على الاستهلاك الخاطئ.
- تحرص الجمعيات الأهلية على إجراء الجلسات الجماعية لسماع آراء الأسر حول الاستهلاك الخاطئ كما تحرص أيضا على تقديم الدورات التطويرية للأخصائيين عن الاستهلاك الخاطئ.

فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الثاني والخاص بالمعوقات المرتبطة بالجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية.

أثبتت نتائج الدراسة أن الجمعيات الأهلية تواجه العديد من المعوقات في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية.
-معوقات مرتبطة بالجمعية.

حيث أكد الباحثين على أهم المعوقات المرتبطة بالجمعية تتمثل في:
-عدم اقتناع العاملين بالجمعيات الأهلية بأهمية المشكلة.
-نقص الموارد والامكانيات الفنية اللازمة بالجمعية وقصور بميزانية الجمعيات ونقص الأخصائيين المؤهلين للقيام بدور فعال لتعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ.
-ضعف الدور التنسيقي للجمعية مع الجمعيات الأخرى عن السلوك الاستهلاكي الخاطئ.
-معوقات مرتبطة بالأسر.

حيث أكد الباحثين على أهم المعوقات المرتبطة بالأسر تتمثل في:
-يوجد لدى الأسر الكثير من الاعتقادات الخاطئة التي تجعلها مستمرة في ممارسة السلوك الاستهلاكي الخاطئ والتي تتمثل في المثل الشائع بالمجتمع: (أسرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب). واعتقاد الأسرة أن الإسراف يعطيها مزيد من الوضع الاجتماعي بالمجتمع.
-عدم اعتراف الأسرة بأن لديها سلوك خاطئ.

-انتشار العادات التفاخرية بين الأسر.
-عدم وجود الرغبة لدى الأسر لمواجهة مشكلة الاستهلاك الخاطئ.
-معوقات مرتبطة بالأخصائيين.

حيث أكد الباحثين على أهم المعوقات المرتبطة بالأخصائيين تتمثل في:
- عدم توفر العدد الكافي من الأخصائيين الاجتماعيين بالجمعية.
- قلة الحوافز المادية المخصصة للأخصائيين العاملين بالجمعية.
- كثرة الضغوط الملقاة على عاتق الأخصائي الاجتماعي.

- ضعف الاعداد المهني للأخصائيين الاجتماعيين.
- فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الثالث والخاص بالمقترحات للحد من المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية نحو تعديل مشكلة الاستهلاك الخاطئ للأسر السعودية.
- حيث أكد المبحوثين بأن معظم المقترحات المنشورة في غاية الأهمية وتمثلت في المقترحات التالية: -
- التنسيق بين الجمعية والجمعيات الأخرى لتقديم الاستشارات بخصوص تلك المشكلة.
- الاستعانة بفريق من الخبراء في مختلف التخصصات عند التعامل مع مشكلة السلوك الاستهلاكي الخاطئ.
- توفير اخصائيين مؤهلين للتعامل مع هذه المشكلة
- عمل دورات تدريبية للمقبلين على الزواج تدور حول الاستهلاك الجيد.
- القيام بالحملات الإعلامية تتناسب مع طبيعة الاسر لنشر الوعي بخطورة الاستهلاك الخاطئ.
- تعديل الافكار والمعتقدات الخاطئة لدى الاسرة عن الاستهلاك الخاطئ.
- توفير دورات تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين حول كيفية تعديل السلوك الخاطئ عند الأسر -تنمية وعي الأخصائيين بأهمية المشكلة ودورهم في مواجهتها.
- حرص الأخصائيين على تطبيق مبادئ الخدمة الاجتماعية عند تعاملهم مع الاسر.
- يجب أن يتوفر العدد الكافي من الاخصائيين الاجتماعيين بالجمعية.
- قيام الاخصائي الاجتماعي بإعداد برامج تساعد الجمعية في مواجهة الاستهلاك الخاطئ.
- توصيات الدراسة:**
- إجراء دراسات مشابهة لتشمل مناطق مختلفة في المملكة العربية السعودية للتعرف على جهودات الجمعيات الأهلية تجاه الاستهلاك الخاطئ لدى الأسر والمعوقات التي تواجهها بحيث يمكن تعميم نتائجها والاستعانة بها لتصميم برامج لتوعية الأسر.
- الاستعانة بنتائج هذه الدراسة والدراسات المشابهة وإيصالها لوزارة التنمية والشؤون الاجتماعية والجهات المختصة لمحاولة التغلب على تلك المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية بمنطقة مكة المكرمة.
- على الدولة أن تقدم مزيد من الدعم للجمعيات الأهلية حتى تقوم بأدوار فعالة في مواجهة تلك المشكلة.
- على الجمعيات الأهلية الاهتمام بتوفير عدد كافي من الأخصائيين المؤهلين للتعامل مع المشكلات الأسرية وخاصة الاستهلاك الخاطئ.

قائمة المراجع

١. ال رشود، سعد بن محمد بن سعد وأبو فراج، أشرف عبد الوهاب ونافع، سعيد عبده (2018م) ثقافة الاستهلاك لدى الأسرة السعودية: دراسة ميدانية، المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية، العدد 12: 53-164.
٢. إبراهيم ، أحمد (2010م) إدارة الحياة في ترشيد الاستهلاك ، القاهرة: الدار الأكاديمية للعلوم.
٣. برقاي، خالد وبركات، وجدي وغز، هناء وعبد اللطفي ف، هبة (2016م) تنظيم المجتمع ممارسة -مهارات- حالات ومواقف"، الرياض: مكتبة الرشد.
٤. البريثن، عبد العزيز عبد الله (2011م) الارشاد الاسري، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
٥. بسبوني ، محمد والشحات، محمد و علي، موسى (2013م) دور الأخصائيين الاجتماعيين العاملين مع جماعات الشباب في التحقيق من المشكلات المترتبة على مشاهدة الأفلام والمسلسلات المدبلجة الى العربية . جامعة حلوان: المؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرون للخدمة الاجتماعية.
٦. حبيب ، جمال شحاته (2010م) قضايا وبحوث واتجاهات حديثة في تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية ، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.
٧. حجازي، هدى والشرقاوي، نجوى (2013م) العمل التطوعي ومؤسسات المجتمع المدني، الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.
٨. حقانة، ليلي وزهير، ظافر (2017م) تأثير العوامل الاجتماعية والأسرية على سلوك المستهلك نحو اقتناء المنتج المحلي كوندور . مجلة البشائر الاقتصادية ، العدد 3: 217-236.
٩. خليفة، هبة أحمد عبد اللطيف (2013م) إسهامات الجمعيات الأهلية في نشر ثقافة السلام الاجتماعي بين الشباب، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد 34: 5678-5567.
١٠. دسوقي، ربيع عبد التواب (2011م) جهود الجمعيات الأهلية في التوعية المجتمعية من مشكلات الهجرة، رسالة ماجستير، القاهرة: جامعة حلوان.
١١. الدوسري، زينب محمد (2006م) العوامل الاجتماعية المؤثرة في السلوك الاستهلاكي للأسرة السعودية، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض.
١٢. الدويك، عبير محمود (2011م) اتجاهات الوالدين نحو الإعلانات التلفزيونية الموجهة للأطفال وعلاقتها بأنماط سلوكهم الاجتماعي والاستهلاكي للأسرة . المؤتمر العلمي السنوي العربي السادس-الدولي الثالث- تطوير برامج التعليم العالي النوعي في مصر والوطن العربي في ضوء متطلبات عصر المعرفة، العدد 2: 758-809.
١٣. الرشيد، ملاك أحمد وقاسم، رفعت وشعبان، يسرى (2006م) مهارات وحالات وخبرات في الممارسة المهنية في طريقة تنظيم المجتمع ، القاهرة: دار المهندس للطباعة.
١٤. رفاعي، صفاء علي (2013م) المجتمع المدني ومستقبل التنمية" الجمعيات الأهلية نموذجاً"، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
١٥. الزامل ، الجوهرة عبدالعزيز (2020م) دور المرشد في تنمية الوعي بالسلوك الاستهلاكي والادخاري لدى الأسرة السعودية ، السلوك الاستهلاكي للأسرة السعودية وأثره على استقرارها ، الرياض: منتدى استقرار الثاني.
١٦. زايد، أحمد والحسيني، السيد وليله، علي وأبو العنين، فتحي (1991م) الاستهلاك في المجتمع القطري وثقافته، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة.

١٧. الزهراني، عبد الرزاق بن حمود (2017م) التغيرات الاجتماعية والاستهلاك في المجتمع السعودي: دراسة تاريخية اجتماعية، مجلة الاجتماعية، العدد 13: 61-104.
١٨. الزهراني، عبد الله محمد وحساني، ممدوح كامل (2010م) السلوك الاستهلاكي لدى عينة من سكان مدينة الباحة وأساليب ترشيده في ضوء بعض محددات التربية الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 14: 129-189.
١٩. سليمان، أحمد علي (2000م) سلوك المستهلك بين النظرية والتطبيق مع التركيز على السوق السعودية، الرياض: معهد الإدارة العامة.
٢٠. الشهراني، عائض سعد أبو نخاع (2013م) الخدمة الاجتماعية شمولية التطبيق... ومهنية الممارسة، ط3، جدة: خوارزم العلمية للنشر والتوزيع.
٢١. الصالح، مصلح أحمد (1999م) الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية ، الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.
٢٢. صقر، هالة نهاد رشيد (2019م) العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى فائض الاستهلاك للأسرة السعودية: دراسة ميدانية لمدينة جدة نموذجاً، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، العدد 15: 122-177.
٢٣. الصياد، إيمان محمد (2016م) تغير ثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري: دراسة مقارنة بين الأسرة الحضرية والريفية بالتطبيق على محافظة الدقهلية. حوليات آداب عين شمس، جامعة عين شمس: كلية الآداب، العدد 255: 44-299.
٢٤. عبد السلام، مصطفى محمود محمد (2006م) دور المنظمات غير الحكومية في حماية المستهلك (حالة مصر)، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 4: 181-214.
٢٥. عبد اللطيف، رشاد أحمد (2009م) أسس طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية "مدخل دراسة المجتمع"، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
٢٦. عطيان، عبيد علي (2011م) علم اجتماع الحياة الاقتصادية ، الرياض: مكتبة الشقيري للنشر والتوزيع.
٢٧. عفيفي، عبد الخالق محمد (2007م) الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع "موجهات نظرية- تطبيقات عملية"، المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
٢٨. علي، ماهر أبو المعاطي (2010م) الاتجاهات الحديثة في الخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
٢٩. قنديل، أماني (1997م) تنمية الموارد البشرية والقدرات التنظيمية للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة: دار المستقبل العربي.
٣٠. متولي، محمد بهاء الدين (2007م) اليات تفعيل مشاركة الشباب الجامعي في الأنشطة الطلابية، المؤتمر العلمي الدولي العشرون للخدمة الاجتماعية ، العدد الثالث: 1660-1697.
٣١. محمود ، منال طلعت (2001م) دور المنظمات غير الحكومية في التنمية البشرية والصحراوية المستحدثة، القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية-جامعة حلوان.
٣٢. مخلوف، هشام حسن والشيشنري، عزت (2004م) السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، القاهرة: جمعية الديمو جرافيين.
٣٣. المراجع الأجنبية:
٣٤. مكاي، عاطف و أحمد، سعيد ومحمود، بهجت (2018م) دراسات سكانية وبيئية ، جامعة حلوان: مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي.
٣٥. النعناعي، عبير علي علي (2011م) إسهامات الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين المستدام للأسر الفقيرة ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد 30: 212-276.

٣٦. النوحى، عبد العزيز فهمي إبراهيم (2007م) الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية عملية حل المشكلة ضمن إطار نسقي/ إيكولوجي، ط3، القاهرة: سمير للطباعة.
٣٧. الهيئة العامة للأحصاء (2018م) ، نتائج مسح دخل وإنفاق الأسرة لعام 2018م ، المملكة العربية السعودية: الهيئة العامة للأحصاء.
٣٨. يوسف، عبد العزيز حسين (2015م) التدخل المهني لأخصائي تنظيم المجتمع وتنمية وحي أرباب الأسر بترشيد الاستهلاك وعائده على تحسين نوعية الحياة الأسرية، مجلة الخدمة الاجتماعية (الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين)، العدد 54: 406-339.

- 39.Klug man (2000) The Role of NGOs as Agents for Change,University of the Witwatersrand,Development Dialogue, p 95-120.
- 40.Kombitels, M (1997), Government organization rartnermg agencies , Canad: McGill university.
- 41.Kumar, R and Rao, N and Narayana, S (2015) The Role of NGOs in Consumer Protection ,International Journal of Innovative Research in Science , Acharya Nagarjuna University, Guntur, India, Vol. 4, PP:340-343.
- 42.Kumbarger, A. and Kumar, P (2017) The influence of social practices on consumer behavior, Arguing for its greater incorporation in consumer research, Access date, April 8, 2020 From: https://www.researchgate.net/publication/320908576_The_influence_of_social_practices_on_consumer_behaviour_Arguing_for_its_greater_incorporation_in_consumer
- 43.Saleh, N (2001) Capacity Building in Africa ,The role of international financial institutions, finanace and development, Vol. 37, PP:34-37.

دور الجمعيات الخيرية في المساهمة في التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية
السعودية 2030

" دراسة مطبقة على أعضاء وعضوات هيئة التدريس والهيئة المعاونة بجامعة أم القرى بمكة
المكرمة "

**The role of charities in contributing to sustainable development in
the light of the vision of the Kingdom of Saudi Arabia 2030
" A study applied to male and female faculty members and the
supporting staff at Umm Al-Qura University in Makah Al-
Mukarramah "**

إعداد

الدكتور / نادر عبد الرزاق علي يلي
أستاذ مشارك بقسم الخدمة الاجتماعية
بكلية العلوم الاجتماعية
بجامعة أم القرى

ملخص البحث :

يهدف البحث الحالي التعرف على دور الجمعيات الخيرية في المساهمة في التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 ، ولتحقيق هذا الهدف تم وضع مجموعة من التساؤلات وهم : ما الخصائص المهنية ومجالات العمل الخيري التي يشارك بها عضوات / أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بجامعة ام القرى بمكة المكرمة ؟ ، ما دور الجمعيات الخيرية في التطوير و تنمية الموارد البشرية ؟، ما دور الجمعيات الخيرية في التعليم والتدريب و التأهيل ؟، ما دور الجمعيات الخيرية في تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية ؟ ، ما دور الجمعيات الخيرية في تدعيم البعد الاجتماعي وقيم الانتماء و المواطنة ؟ ، ما دور الجمعيات الخيرية في تنمية المهارات الإدارية ؟، ما دور الجمعيات الخيرية في تدعيم جوانب الشخصية والوعي البيئي (الأيكولوجي) ؟ ، ما المعوقات التي تواجه عضوات / أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة لتطوعهم بالجمعيات الخيرية ؟ ، ما المقترحات اللازمة لمواجهة المعوقات التي تواجه عضوات / أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة لتطوعهم بالجمعيات الخيرية ؟ وتم عرض مفاهيم للبحث والمتمثلة في مفهوم الجمعيات الخيرية ، مفهوم التنمية المستدامة ، وتم استخدام المنهج الكمي الإحصائي في تحليل البيانات من خلال برنامج SPSS، وطبق البحث على عينة عشوائية وعددها (40) من عضوات / أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بجامعة ام القرى بمكة المكرمة ، وتم جمع البيانات من خلال استمارة الاستبيان والتي تم إعدادها من خلال الباحث. ومن أهم نتائج البحث الاهتمام بالتغيير الإيجابي في جميع عناصر الجمعية، دعم الخطط الوطنية الساعية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، الاهتمام بتنمية المهارات التعليمية في الجمعيات الخيرية، الاهتمام بتقديم كافة الخدمات للمرأة وتحقيق العدالة الاجتماعية لها، دعم المرأة المعيلة في التعليم والتوظيف والتأهيل والتدريب ، تنمية القيم الاجتماعية المرغوب فيها في المجتمع .

كلمات مفتاحية : الجمعيات الخيرية ، التنمية المستدامة ، رؤية المملكة العربية السعودية 2030

Abstract :

The current research aims to identify the role of charities in contributing to the achievement of sustainable development in the light of the vision of the Kingdom of Saudi Arabia 2030. To achieve this goal, a set of questions has been put forward: What are the professional characteristics and fields of charitable work in which female members / members of the faculty and the supporting staff participates in Umm Al-Qura University in Makah Al-Mukarramah? What is the role of charities in development and development of human resources? What is the role of charities in education, training and rehabilitation? What is the role of charities in empowering women and economic development? What is the role of charities in strengthening the social dimension and the values of belonging and citizenship? What is the role of charities in developing managerial skills? What is the role of charities in strengthening aspects of personality and environmental awareness? What are the obstacles faced by

members / members of the teaching staff and the supporting staff for their volunteering in charitable societies? What are the necessary proposals to face the obstacles faced by members / members of the teaching staff and the supporting staff for their volunteering in charitable societies? . The research concepts were presented represented in the concept of charities and the concept of sustainable development. The statistical quantitative research method was used in analyzing the data through the SPSS program. The research was applied to a random sample of (40) females. Members/faculty members and assistant staff at Umm Al-Qura University in Makah Al-Mukarramah Data were collected through a questionnaire prepared by the researcher. One of the most important search results Interest in positive change in all elements of the association, support for national plans seeking to implement all sustainable development goals, interest in developing educational skills in charities, interest in providing all services to women and achieving social justice for them, support for women breadwinners in education, employment, rehabilitation and training, development of desired social values therein in the community

Keywords: Charities, sustainable development, Saudi Arabia's vision 2030

مشكلة البحث

تعتبر قضايا التنمية المستدامة من اهم القضايا المجتمعية التي تسعى جميع الدول لتحقيقها , ومن بينهم المملكة العربية السعودية , حيث تولي المملكة اهتماما كبيرا في التطوير والتنمية بجميع القطاعات " تعليمية , صحية , اجتماعية , اقتصادية , وغيرها إلخ " لتحقيق التنمية المستدامة ويتضح ذلك من خلال رؤية المملكة 2030 , والجمعيات الأهلية كإحدى منظمات المجتمع المدني التي تهتم بنشر وتطبيق الثقافة التنموية , وتعتبر الجمعيات الخيرية إحدى الأدوات لتحقيق التنمية المستدامة حيث لها دورا هاما في المساهمة في تنمية المجتمع ورفقيه وتقديم العديد من الخدمات والأنشطة التنموية الهامة من تنمية الموارد البشرية , تعليم وتدريب وتأهيل , تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية , تنمية المهارات الإدارية , البعد الاجتماعي وتدعيم قيم الانتماء والمواطنة , دعم الجوانب الشخصية والوعي البيئي (الأيكولوجي) ... إلخ , حيث يحتوى كل بُعد من الأبعاد السابقة بالعديد من المحاور الهامة التي تتناول كل بُعد وتُحقق كل منهم الأهداف المرجوة , وجميع هذه الأبعاد تمارس من خلال الجمعيات الأهلية كلاً في مجال اهتمامه من خلال أنشطتها وبرامجها المختلفة , وتحتاج هذه الجمعيات العديد من الشراكات والتعاون بين الجمعيات الأخرى المماثلة في الأنشطة والفعاليات للاستفادة وتبادل الخبرات , وهذه الجمعيات تحتاج فريق عمل من المتطوعين والعاملين بها لتحقيق أهدافها , ومن بين هؤلاء المتطوعين اعضاء وعضوات هيئة التدريس والهيئة المعاونة لهم لما لديهم من علم ومعرفة وخبره ايضا في هذا المجال الهام , ومن خلالهم يتضح دور الجامعات في المساهمة بتحقيق التنمية المستدامة . وبالرغم من الأهمية القصوى لدور الجمعيات الخيرية في تحقيق التنمية المستدامة فنجد انه لا يوجد اهتمام بحثي بشكل كبير في هذا النطاق فبالرجوع الى الأبحاث ذات الصلة نجد ان البعض اهتم بدراسة استخدام الجمعيات الأهلية لبرنامج التأهيل المرتكز على المجتمع في مواجهة مشكلات الغارمات المُفرج عنهن (حسنى , 2022) والبعض الآخر اهتم بدراسة " التبادل التنموي كآلية لتفعيل مشاركة الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المستدامة (سعداوي , 2023) , ودراسة اخرى اهتمت " بدور الجمعيات الأهلية في تدعيم الوظائف الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر الاستراتيجية 2030 (عبد الرازق , 2023) واخرين اهتموا بدراسة تصور مقترح لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دمج المرأة المعيلة في المشروعات الصغيرة من أجل تحقيق التنمية (عبد المنعم , 2023) , ومن هنا يتضح أهمية البحث الحالي والمتمثل

في دور الجمعيات الخيرية في المساهمة في التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030" دراسة مطبقة على أعضاء وعضوات هيئة التدريس والهيئة المعاونة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة " .

هدف البحث وتساؤلاته :

الهدف العام لهذا البحث يتمثل في " التعرف على دور الجمعيات الخيرية في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 "

ولتحقيق هذا الهدف تم وضع تسعة تساؤلات وهم على النحو التالي:

1-ما الخصائص المهنية ومجالات العمل الخيري التي يشارك بها عضوات / أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بجامعة ام القرى بمكة المكرمة ؟

2-ما دور الجمعيات الخيرية في التطوير وتنمية الموارد البشرية ؟

3-ما دور الجمعيات الخيرية في التعليم والتدريب والتأهيل ؟

4-ما دور الجمعيات الخيرية في تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية ؟

5-ما دور الجمعيات الخيرية في تدعيم البعد الاجتماعي وقيم الانتماء والمواطنة ؟

6-ما دور الجمعيات الخيرية في تنمية المهارات الإدارية ؟

7-ما دور الجمعيات الخيرية في تدعيم جوانب الشخصية والوعي البيئي (الأيكولوجي) ؟

8-ما المعوقات التي تواجه عضوات / أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة لتطوعهم بالجمعيات الخيرية ؟

9-ماالمقترحات اللازمة لمواجهة المعوقات التي تواجه عضوات/ أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة لتطوعهم بالجمعيات الخيرية ؟

أهمية البحث :

1-المساهمة في عرض المعارف النظرية والعملية المتعلقة دور الجمعيات الخيرية في المساهمة في التنمية المستدامة.

2-الوصول إلي رؤية واضحة لدور الجمعيات الخيرية في المساهمة في التنمية المستدامة .

3-ستساهم مقترحات البحث الحالي إلى تطوير الجمعيات الخيرية من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة .

4-يساهم البحث الحالي في توسيع نطاق رؤية الجمعيات الخيرية في دورها لتحقيق التنمية المستدامة .

5-توجيه نظر الباحثين للدراسات المهمة بدور منظمات المجتمع المدني للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة

الدراسات السابقة:

دراسة (عبد الرازق, 2023) بعنوان " دور الجمعيات الأهلية في تدعيم الوظائف الخضرية لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر الاستراتيجية 2030 " الهدف العام لهذا البحث يتمثل في تحديد دور الجمعيات الأهلية في تدعيم الوظائف الخضرية لتحقيق التنمية المستدامة , كما يوجد أهداف فرعية وهى :تحديد الجمعيات الأهلية في تدعيم إدارة المخلفات والأعمال الخضرية لتحقيق التنمية المستدامة , تحديد دور الجمعيات الأهلية في تنمية المهارات والتشغيل لتحقيق التنمية المستدامة , تحديد دور الجمعيات الأهلية في تنمية المشروعات الصغيرة لتحقيق التنمية المستدامة, تحديد المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تدعيم الوظائف الخضرية لتحقيق التنمية المستدامة , تحديد مقترحات تفعيل دور الجمعيات الأهلية في تدعيم الوظائف الخضرية لتحقيق التنمية المستدامة , التوصل لتصور مقترح للخدمة الاجتماعية لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في تدعيم الوظائف الخضرية لتحقيق التنمية المستدامة . والتساؤل الرئيسي لهذا البحث هو : ما دور الجمعيات الأهلية في تدعيم الوظائف الخضرية لتحقيق التنمية المستدامة . استخدمت الدراسة الحالية الاستبانة كأداة للدراسة, تم تطبيقها على جميع أعضاء الجمعيات الاهلية المهمة بمجال التنمية والبيئة بمحافظة الفيوم , ومن أهم نتائج البحث أهمية توافر الكوادر الفنية بالجمعيات الأهلية لدعم مشاركتهم في خطط التنمية , اهمية التنسيق بين الجمعيات الأهلية لإنشاء مشروعات صغيرة , تحفيز

الابتكار والإبداع , وضع خطط مستدامة لتوفير الموارد والإمكانات اللازمة لتنفيذ المشروعات الصغيرة , توفير حوافز مادية للعاملين بالجمعية مهاراتهم المهنية .

دراسة (سعداوي , 2023) بعنوان " التبادل التنموي كآلية لتفعيل مشاركة الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المستدامة " وهدفت الدراسة إلى تحديد واقع التبادل التنموي كآلية لتفعيل مشاركة الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المستدامة , تحديد مجالات التبادل التنموي بين الجمعيات الأهلية كآلية لتفعيل مشاركتها في تحقيق التنمية المستدامة , تحديد مقترحات لتفعيل مشاركتها في تحقيق التنمية المستدامة , التوصل إلى رؤية مستقبلية من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل التبادل التنموي كآلية لزيادة فاعلية مشاركة الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المستدامة . استخدم البحث المنهج الوصفي باستخدام المسح الاجتماعي بطريقة العينة العمدية , واستخدمت استمارة الاستبيان , وأكدت الدراسة على أهمية تنمية وعي المسؤولين بأهمية التبادل التنموي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة , وتدريب كوادر بشرية متخصصة في إدارة العلاقات التبادلية , وضع استراتيجية واضحة لتنفيذ عملية التبادل التنموي , تنظيم لقاءات مشتركة بصفة دورية بين الجمعيات , استثمار الإمكانات والموارد المتاحة بين الجمعيات , استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في تفعيل أساليب الاتصال بين الجمعيات .

دراسة (عبد المنعم , 2023) بعنوان تصور مقترح لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دمج المرأة المعيلة في المشروعات الصغيرة من أجل تحقيق التنمية , الهدف العام للبحث الحالي هو التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني في دمج المرأة المعيلة في المشروعات الاجتماعية من أجل التنمية المستدامة بالإضافة إلى معرفة دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم المرأة المعيلة مهنيًا , معرفة دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم المرأة المعيلة الكمي والكيفي حيث تم استخدام المسح الاجتماعي بالعينة , ومن أهم توصيات الدراسة هي عمل شراكة بين مؤسسات المجتمع المدني من أجل تجويد الخدمات المقدمة للمرأة المعيلة الى جانب منع تكرار الخدمات , ضرورة العمل على تحسين القدرات التنظيمية للمنظمات الأهلية لضمان حسن استفادة المرأة المعيلة من برامج التنمية , ضرورة العمل على تنظيم مراكز للتدريب وتوعية المرأة المعيلة بأهمية العمل الحر وكيفية إقامة المشروعات الصغيرة , تدعيم المرأة المعيلة نفسياً واقتصادياً ومهنيًا , توفير فرص عمل متنوعة تناسب قدرات ومؤهلات المرأة المعيلة , ضرورة الاهتمام بالرعاية الصحية للمرأة المعيلة وذلك من خلال القوافل الطبية والكشف بالمجان .

دراسة (شديد , 2022) بعنوان " دور منظمات المجتمع المدني في تحسين مستوى العملية التعليمية لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الدولة 2030 دراسة تطبيقية على الجمعيات الأهلية " هدفت هذه الدراسة التعرف على دور منظمات المجتمع المدني بشكل عام وتحديد الجمعيات الأهلية في تحقيق الرؤية الاستراتيجية للدولة 2030 طبقاً لأهداف التنمية المستدامة (محور التعليم) وذلك من خلال العمل على محو الأمية الهجائية والرقمية وتمكين الطلاب من التعلم , مع العمل على تحسين القدرة التنافسية للمنظومة التعليمية على المستوى القومي , اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التطبيقي . ومن أهم نتائج الدراسة تنمية وعي الجمعيات الأهلية بأهمية العملية التعليمية لها الأهمية الأولى من ناحية قوة ارتباطها مع تحقيق التنمية المستدامة لقطاع التعليم , بالإضافة إلى تبني الجمعيات الأهلية لاستراتيجية التعليم على المستوى القومي , بالإضافة إلى ضرورة تفعيل دور الجمعيات الأهلية , كما يوجد علاقة ارتباطية بين تحقيق التنمية المستدامة للعملية التعليمية في ضوء الرؤية الاستراتيجية للدولة 2030 . ومن أهم التوصيات وضع الآليات التنظيمية على مختلف المستويات التي تضمن لمنظمات المجتمع المدني بشكل عام والجمعيات الأهلية بشكل خاص المشاركة في بلورة الخطط الوطنية التنموية وكيفية وضعها حيز التنفيذ وبناء القدرات الداخلية لمنظمات المجتمع المدني والعمل على تطوير الممارسات المؤسسية ومشاركة الفئات المستهدفة في تحديد الاحتياجات .

دراسة (حسنى , 2022) استخدام الجمعيات الأهلية لبرنامج التأهيل المرتكز على المجتمع في مواجهة مشكلات الغرامات المفرج عنهم , هدفت الدراسة إلى تحديد المشكلات التي تواجه الغرامات المفرج عنهم , تحديد عائد استخدام الجمعيات

الأهلية لبرنامج التأهيل المرتكز على المجتمع في مواجهة مشكلات الغارمات المفرج عنهم , تحديد المعوقات التي تحد من استخدام الجمعيات الأهلية لبرنامج التأهيل المرتكز على المجتمع في مواجهة مشكلات الغارمات, تحديد المقترحات اللازمة لتفعيل استخدام الجمعيات الأهلية لبرنامج التأهيل المرتكز على المجتمع في مواجهة مشكلات الغارمات المفرج عنهم, التوصل الى رؤية مستقبلية مقترحة من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل استخدام الجمعيات الأهلية لبرنامج التأهيل المرتكز على المجتمع في مواجهة مشكلات الغارمات المفرج عنهم . هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي (الشامل والعينة) , وتم تطبيق البحث على جمعية مصر الخير , ومن أهم نتائج البحث توجد علاقة طردية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية بين المؤهل الدراسي للمسؤولين وتحديدهم لعائد استخدام الجمعيات الأهلية لبرنامج التأهيل المرتكز على المجتمع في مواجهة مشكلات الغارمات المفرج عنهم, بمعنى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمسؤولين ارتفع تحديدهم لعائد استخدام الجمعيات الأهلية لبرنامج التأهيل المرتكز على المجتمع في مواجهة مشكلات الغارمات المفرج عنهم , توجد علاقة طردية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية بين عدد سنوات عمل المسؤولين وتحديدهم لعائد استخدام الجمعيات الأهلية لبرنامج التأهيل المرتكز على المجتمع في مواجهة مشكلات الغارمات المفرج عنهم, بمعنى أنه كلما ارتفعت عدد سنوات عمل المسؤولين ارتفع تحديدهم لعائد استخدام الجمعيات الأهلية لبرنامج التأهيل المرتكز على المجتمع في مواجهة مشكلات الغارمات المفرج عنهم.

دراسة (علام , 2021) بعنوان " التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع وتفعيل الحوكمة لتدبير التمويل بالجمعيات الأهلية " يمثّل الهدف العام للدراسة الحالية في تطبيق : برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع وتفعيل الحوكمة لتدبير التمويل بالجمعيات الأهلية . بالإضافة إلى الأهداف الفرعية والمتمثلة في تفعيل الشفافية لتدبير التمويل بالجمعيات الأهلية , تفعيل المحاسبة لتدبير التمويل بالجمعيات الأهلية , تفعيل المشاركة في صنع القرار لتدبير التمويل بالجمعيات الأهلية , وضع رؤية مستقبلية لتفعيل الحوكمة لتدبير التمويل بالجمعيات الأهلية في ضوء طريقة تنظيم المجتمع . استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي عن طريق الحصر الشامل . ومن أهم نتائج الدراسة صحة الفرض الرئيسي وهو توجد فروق ذات دلالة إحصائية قبل وبعد تطبيق برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع وتفعيل الحوكمة لتدبير التمويل بالجمعيات الأهلية لصالح التطبيق البعدي للبرنامج , واستخدمت الدراسة في الرؤية المستقبلية استراتيجية الإقناع , استراتيجية التعليم والتدريب , استراتيجية المشاركة , استراتيجية الاستعانة بالخبراء . هذا بالإضافة إلى استخدام تكتيك الشرح والتوضيح , تكتيك تبادل الخبراء , المناقشة الجماعية , العمل الفرقي , فتح قنوات الاتصال . كما استخدمت أدوار المنظم الاجتماعي : المساعد , الخبير , المعلم , المخطط , المنسق , الممكن . بالإضافة إلى استخدام مهارة إقامة العلاقة المهنية , مهارة الاتصال , مهارة الحوار , مهارة المشورة .

دراسة (سلامة , 2020) بعنوان " المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الجمعيات الخيرية لتحقيق أهدافها في ضوء رؤية 2030 للمملكة العربية السعودية " هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الجمعيات الخيرية لتحقيق أهدافها في ضوء رؤية 2030 للمملكة العربية السعودية , والتوصل إلى مؤشرات لتفعيل المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الجمعيات الخيرية لتحقيق أهدافها في ضوء رؤية 2030 للمملكة العربية السعودية . تُعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية , واستخدمت منهج المسح الاجتماعي الشامل وبالعينة العمدية , وطبقت بمدينة جدة , واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات . ومن أهم نتائج الدراسة دعم وتشجيع المتطوعين للعمل بالجمعيات لتحقيق أهدافها , ومساهمة أفراد المجتمع في إبداء الرأي والمشورة والأخذ بمقترحاتهم في المشروعات , بالإضافة إلى شراكات مع المنظمات المجتمعية الأخرى داخل المجتمع , توافر قاعدة بيانات ومعلومات عن أنشطة الجمعيات الأخرى , وتنسيق الأنشطة والبرامج مع الجمعيات الأخرى في وتبادل الخبرات , تشجيع الرقابة الذاتية من خلال بناء الثقافة التنظيمية للعاملين , وجود معايير ثابتة لتقييم أداء العاملين , تنوع تخصصات وخبرات العاملين وانعكاس ذلك على البرامج والمشروعات , توافر تفويض اتخاذ القرارات , بالإضافة إلى التقييم بصفة دورية , تدريب العاملين على أساليب تنمية الموارد المالية , وجود خطة استراتيجية لضمان استمرارية تمويل البرامج

والمشروعات , وجود آليات لجذب وإدارة المتطوعين بالجمعيات , توافر قاعدة معلومات وبيانات عن الجمعيات الأخرى بالمجتمع , بالإضافة إلى توافر رؤية مستقبلية للعلاقة مع الجمعيات الأخرى .

دراسة (الهرميل , 2020) بعنوان آليات الجمعيات الأهلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة " هدفت الدراسة الى تحقيق اهداف التنمية المستدامة باستخدام اليات الجمعيات الأهلية , استخدمت الدراسة سبل المعيشة المستدامة , وهذه الدراسة دراسة وصفية مع استخدام منهج المسح الاجتماعي عن طريق الحصر الشامل للأخصائيين الاجتماعيين بالمؤسسة وأعضاء مجلس إدارة الجمعية , ومن أهم نتائج البحث ضرورة التنسيق بين جهود الجمعيات الأهلية والحكومية , وزيادة الموارد والتبرعات ومشاركة الأهالي لتحقيق تنمية المجتمع , وزيادة الخدمات الصحية والاجتماعية وإقامة مشروعات صغيرة .

دراسة (الرماضي , 2018) بعنوان " التميز المؤسسي وتطوير برامج الجمعيات الأهلية دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع " هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى التميز المؤسسي بالجمعيات الأهلية , تحديد مستوى تطوير برامج الجمعيات الأهلية , تحديد مستوى التميز المؤسسي ارتباطاً بتطوير برامج الجمعيات الأهلية , تحديد الصعوبات التي تواجه تحقيق التميز المؤسسي لتطوير برامج الجمعيات الأهلية , محاولة التوصل إلى رؤية مستقبلية مقترحة من منظور تنظيم المجتمع لتحقيق التميز المؤسسي لتطوير برامج الجمعيات الأهلية . ومن أهم نتائج الدراسة تشجيع الباحثين بإعداد الأبحاث والدراسات العلمية في هذا المجال , وأكدت أيضاً على أهمية الإخلاص والانتماء والالتزام بأنظمة العمل وخدمة العملاء واستثمار الإمكانيات التكنولوجية , وأهم المهارات المهنية المستخدمة في الرؤية المستقبلية مهارة الاتصال , مهارة استخدام التكنولوجيا , مهارة الإقناع , مهارة إجراء المقابلات مع الفئات المستهدفة , وكانت أهم الأدوات المستخدمة وهي الاجتماعات , اللجان , الندوات والمؤتمرات .

دراسة (Frans Melissen & Andrew Ngawenja Mzembe , 2018) بعنوان " الخبرات المؤسسية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في المجتمع العالمي : الآثار المترتبة على التنمية المستدامة " هدفت الدراسة إلى التعرف على الجهود من خلال المؤسسات الخيرية ودورها في المسؤولية الاجتماعية في الدول النامية على التركيز على الإدارة الاجتماعية والاقتصادية والتقاليد الثقافية , وركزت الدراسة على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كعمل خيري , وتفاعل العديد من العوامل مع تحديات الحوكمة الاجتماعية والاقتصادية والتوقعات المجتمعية , وتوصى الدراسة بارتباط النظرية بالتنفيذ للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والاستفادة من مؤسسات المجتمع العالمي التي تركز على القيم والمعايير المحلية والتي تلبى احتياجات المجتمع . دراسة Lutz Hoff and Anne Hickling-Hudson (2011) بعنوان " دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تعزيز تعليم الكبار من اجل التغيير الاجتماعي : أجندة بحثية . هدفت الدراسة الحالية إلى اكتشاف دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تعليم الكبار كأداة من أدوات المجتمع المدني العالمي لتحقيق التغيير الاجتماعي , استخدمت الدراسة نظرية ما بعد الاستعمار لاستكشاف العلاقات بين مفاهيم "العولمة" و "المجتمع المدني العالمي" و "تعليم الكبار من أجل التغيير الاجتماعي , من أجل المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وبناء الخطاب الثقافي ضمن علم المعرفة وكيف يساعد هذا الخطاب في

تشكيل وتحسين الواقع الاجتماعي والمهارات

دراسة Edwin ,B & Naomi,E (2007) بعنوان " النطوع للأعمال الخيرية : الاعتراز , الاحترام والنزاهة المتطوعين " الدراسة الحالية ركزت على نموذج الهوية الاجتماعية القائمة على التعاون مع المنظمات لدراسة طبيعة التعاون بين المتطوعين , كما اهتمت بالاعتراز واحترام والنزاهة المتطوعين والاعتبارات الأخلاقية من جهة , ومن جهة أخرى ركزت على أهمية الدعم التنظيمي ودعم المؤسسات المقدمة للأعمال الخيرية التطوعية , ومن أهم نتائج الدراسة مكانة المؤسسات المتعلقة بالعمل الخيري التطوعي ومكانتها في المجتمع , كما أوصت الدراسة ضرورة إنشاء قواعد بيانات تتعلق بالمؤسسات التي تقدم العمل الخيري التطوعي لتقديم الخدمات بسهولة للمستفيدين من انشطتها والبرامج المقدمة .

من خلال عرض للدراسات السابقة اتضح أنه يوجد ندرة في الدراسات التي تناولت دور الجمعيات الخيرية في المساهمة في التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 ، ولذلك تظهر أهمية البحث الحالي ، هذا بالإضافة إلى أنه تم الاستفادة من الدراسات السابقة بجميع مراحل البحث بمعطياتها ومؤشراتها المختلفة

مفهوم الجمعيات الخيرية :

عرف (سعداوي ، 2023) الجمعيات الأهلية بأنها " تلك الجمعيات التي لا تهدف للربح وتقدم مجموعه من الخدمات المتنوعة لأفراد المجتمع ، تتبنى تلك الجمعيات سياسة تنمية متمثلة في تنفيذ بعض المشروعات التنموية التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة ، تقوم هذه الجمعيات بالعديد من أشكال العلاقات التبادلية مع الجمعيات المماثلة والهادفة لتعزيز أدوارها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

عرفت (سلامة ، 2020) الجمعيات الخيرية بأنها كيانات تطوعية لا تستهدف الربح ينظمها المواطنون على أساس علمي ، وتقوم بتقديم العديد من الخدمات الاجتماعية والإنسانية ، يعمل بها متطوعين للمشاركة في تصميم وتنفيذ ومتابعة البرامج والمشروعات تسعى لتطبيق آليات الحوكمة لتحقيق أهدافها في ضوء 2030 .

عرف (علام ، 2021) الجمعيات الأهلية بأنها إحدى نماذج منظمات المجتمع المدني التي تناولت تنظيم رسمي له صفة الاستمرارية ، تتكون من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين ومشهره طبقاً لأحكام قانون الجمعيات الأهلية ، تدار من خلال مجلس إدارة جمعية عمومية ولا تسعى إلى تحقيق الربح المادي ، وتعتمد بقدر كبير في مواردها على المساعدة المجتمعية والدعم الحكومي وغير الحكومي ، تتسم برامجها بشيء كبير من المرونة حتى يمكن تلبية احتياجات المجتمع ، تسعى إلى تطبيق الحوكمة والإدارة الرشيدة من خلال محاور ممارسة الشفافية والمحاسبية والمشاركة في صنع القرار والرؤية والاستراتيجية لتدبير التمويل ، ويعمل بها منظم وعاملون يشاركون في إنجاز الأعمال والبرامج والأنشطة المتنوعة .

عرف (عبد المنعم ، 2023) منظمات المجتمع المدني بأنها منظمات تطوعية تقوم على التضامن والتعاون من أجل مصالح عامة ، وتسعى إلى مساعدة المرأة المعيلة على توفير مصدر دخل مناسب لها ، تقوم على القوانين السائدة في المجتمع ، تراعى قيم وعادات المجتمع ، وتعمل على توفير الدعم المادي والمعنوي للمرأة المعيلة .

وعرف (رشاد ، 2010) الجمعيات الأهلية بأنها جمعيات لا تهدف للربح وتسعى إلى تنمية الموارد البشرية والبيئية والإرتقاء بالمجتمع ككل

وعرف (مصطفى ، 2020) منظمات المجتمع المدني بأنها منظمات تنشأ بشكل تطوعي بالإرادة الحرة لأفرادها ، تقوم على المشاركة الشعبية واستغلال الطاقات البشرية لتحقيق التنمية ، أهدافها غير ربحية وتهدف لتحقيق النفع العام للمواطنين والمساهمة في تنمية المجتمع ، تملك بناء وهيكل إداري وتنظيمي مرن يساعدها في تحقيق أهدافها ، تخضع لقانون الجمعيات في تكوينها وإشهارها ، تتمتع بالاستقلالية النسبية عن الدولة في أهدافها ، قد تمارس نشاط واحد أو عدة أنشطة طبقاً لأهدافها، تعمل في مجالات متعددة منها الخدمي والتوعوي والتنموي والدفاعي... وغيرها ، تتعدد مصادر تمويلها لكن تعتمد على الأكثر على التمويل الخارجي في تنفيذ أنشطتها وبرامجها .

ويؤكد الباحث على أهمية التعاون بين القطاع الحكومي والقطاع الخيري التطوعي الذي لا يسعى للربح لتحقيق التنمية المستدامة ، وهذا يتفق مع ما جاء في (Tennant ,M , 2001) ، مع ضرورة التعاون أيضاً بين المؤسسات التطوعية بعضها وبعض لتحقيق الأهداف المنشودة منها (Edwin ,B and Naomi,E,2007) ، مع أهمية هذه المؤسسات في تدعيم قيم المواطنة ، وذلك يتفق مع ما جاء في (Germain and Gitterman,1995,P.817-818) ، كما يؤكد (REAMER, F,1997) على ضرورة تعاونها مع المنظمات الأخرى في المجتمع للاستفادة بخدماتها ومواردها .

المفهوم الإجرائي للجمعيات الخيرية من خلال الباحث :

- 1- لا تهدف للربح
- 2- تقدم خدماتها لجميع فئات المجتمع
- 3- تتعاون مع أقرانها من الجمعيات المماثلة
- 4- تقدم العديد من الأنشطة والخدمات
- 5- تتميز بالتنظيم الرسمي والمشروع
- 6- تسعى إلى تلبية احتياجات المجتمع

مفهوم التنمية المستدامة :

تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبى احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها , وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية (الشبكة العربية للتميز والاستدامة , 2023)

التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية (الشبكة العربية للتميز والاستدامة , 2023)

عرفت (معاد , 2012) مفهوم إجرائي للتنمية المستدامة كالتالي : التنمية المستدامة هي هدف ووسيلة التقدم والتطور المجتمعي , لها أبعاد مترابطة ومتسلسلة ومتكاملة , تعتمد على الأسلوب والمنهج العلمي , تعتمد على تضافر وتكامل الجهود (المسؤولين , وقيادات المجتمع , والخبراء) , تسعى إلى التعرف على الموارد المجتمعية واستثمارها , تسعى إلى رفاهية الإنسان , تعتمد على استخدام التكنولوجيا , تهتم بالتعرف على احتياجات المجتمع , تسعى إلى إشباع الاحتياجات وتحقيق الرغبات , تخضع إلى التقييم المستمر من أجل تقويم الأداء , تهتم بجميع فئات المجتمع , تنطبق إلى جميع أنساق المجتمع .

المفهوم الإجرائي للتنمية المستدامة من خلال الباحث :

- 1- تشمل جميع جوانب الحياة
- 2- تركز على النمو الاقتصادي والاجتماعي
- 3- تركز على تنمية الموارد البشرية والمادية
- 4- تهتم بالموارد الطبيعية
- 5- تعتمد على استخدام الأسلوب والمنهج العلمي والتكنولوجي
- 6- تعتمد على تضافر الجهود
- 7- تخضع إلى التقييم المستمر

الإطار النظري والتحليلي للبحث

أبعاد التنمية المستدامة :

أشار (شديد , 2022) تحقيق أهداف التنمية المستدامة تتمثل في الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تحسين مستوى التعليم والصحة على جميع المستويات ونشر الوعي لمختلف فئات الشعب , وضمان أن تتحقق استراتيجيات التنمية المستدامة العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية , تحول النظام المالي إلى الاستدامة المالية للسياسات والخطط والبرامج لدعم تنفيذ التنمية المستدامة على المستوى المحلي ووضع الآليات والسياسات التمكينية بما فيها آليات التنفيذ ودور القطاعات المختلفة في تحقيق التنمية المستدامة

عرضت (معاد , 2012) ثمانية ابعاد ومعايير للتنمية المستدامة وعملياتها التنفيذية في دراستها تقييم مساهمة الأنشطة الطلابية كأحد أدوات طريقة العمل مع الجماعات لتدعيم وعي المرأة بأهمية المشاركة في التنمية المستدامة , وتتمثل في : البعد

الاقتصادي , البعد التعليمي , البعد الأيكولوجي , البعد الاجتماعي , بُعد الانتماء والمواطنة , بُعد مشاركة المرأة , بُعد تنمية المهارات الإدارية , بُعد تدعيم جوانب الشخصية .

عرضت (الشبكة العربية للتميز والاستدامة , 2023) أبعاد التنمية المستدامة في : البعد البيئي : التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية , البعد الاقتصادي : من خلال الأنشطة الاقتصادية بالمجتمع , البعد الاجتماعي : تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم , المشاركة بحيث يشارك الناس في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم , تحسين فرص التعليم , الرعاية الصحية بالنسبة للمرأة , توفير عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة , توفير الخدمات الاجتماعية وأهمية المسؤولية الاجتماعية (عباس , صلاح , 2010) , البعد التكنولوجي : التحول التكنولوجي , كما عرضت مكونات التنمية المستدامة في : الاستدامة المؤسسية : الهياكل التنظيمية القادرة على أداء دورها في خدمة مجتمعاتها , الاستدامة الاقتصادية , الاستدامة البيئية , البشرية المستدامة : العلاقة من خلال الحاجة الماسة لإيجاد توازن بين السكان من جهة وبين الموارد المتاحة من جهة أخرى , وبالتالي فهي علاقة بين الحاضر والمستقبل بهدف ضمان حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة (الشبكة العربية للتميز والاستدامة , 2023) ويتفق أيضاً مع (عباس , صلاح , 2010) الذي ركز على التطوير والتنمية واستثمار الموارد .

وفي البحث الحالي الباحث أجرى دمج لأبعاد التنمية الاجتماعية في ستة أبعاد والتي ستكون محور بحثنا وهي كالتالي (مجال التطوير وتنمية الموارد البشرية , مجال التعليم والتدريب والتأهيل , تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية , البعد الاجتماعي وتدعيم قيم الانتماء والمواطنة , تنمية المهارات الإدارية , بُعد تدعيم جوانب الشخصية والوعي البيئي (الأيكولوجي)

أهداف التنمية المستدامة

عرضت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي أهداف التنمية المستدامة كالتالي (<https://uncitral.un.org/ar/about/sdg>) **1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان** : عن طريق البرامج الهادفة للقضاء على الفقر بجميع أشكاله, تأتي موارد التنمية من مصادر متنوعة, منها الميزانيات العمومية أو الجهات المانحة (مثل القروض أو المنح المقدمة من المؤسسات الدولية) أو القطاع الخاص والأنشطة الخيرية أو مزيج من هذه المصادر.

2- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع : تعزيز المهارات التقنية والمهنية, للعمل وشغل وظائف لائقة ومباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030 **3- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات** : تقليص أو إزالة العقبات التي تواجهها النساء والفتيات في كثير من الأحيان في الحصول على التعليم والاستفادة من الفرص التجارية وخدمات الائتمان والعدالة . **4- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام, والعمالة الكاملة والمنتجة, وتوفير العمل اللائق للجميع** : تدعيم الأنشطة الإنتاجية, وفرص العمل اللائق, ومباشرة الأعمال الحرة, والقدرة على الإبداع والابتكار, مساعدة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على توسيع دائرة أعمالها واجتياز خلق فرص العمل والحفاظ على العمالة والحفاظ على الملكية الفكرية. **5 - إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود, وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام, وتشجيع الابتكار** : زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع, ولا سيما في البلدان النامية, تمثل البنية التحتية حجر الزاوية للاقتصاد في أي مجتمع, ووجودها شرط أساسي لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. وكثيراً ما يتطلب تمويل مشاريع البنى التحتية مزيجاً من الموارد المحلية والاستثمارات الأجنبية والمساعدات الدولية مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص **6- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها** : تعمل المعايير المعترف بها دولياً على تعزيز تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج ومعالجة قضايا التمييز وتحقيق التكافؤ في الفرص للجميع فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الائتمانية وتكلفتها. وقد شددت الجمعية العامة على أهمية معايير تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة والمنصفة والنمو الاقتصادي والتوظيف وجلب الاستثمارات وتيسير مباشرة الأعمال الحرة والسلام والاستقرار والرفاهة لجميع الشعوب والتعاون الاقتصادي العالمي بين جميع

الدول على أساس المساواة والإنصاف والمصلحة المشتركة واحترام سيادة القانون" والنهوض بالحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع 7- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة : توفير الدعم للفئات المحرومة منها الالتزام باللوائح الدولية الواجبة التطبيق والتدابير الممكنة لتحقيق التوازن و الفعالية والمنافسة والشفافية والعدالة والموضوعي التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات ، تعزيز تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج ومعالجة قضايا التمييز . ولذا، ينبغي تعزيز التزام الإطار المحلي بتلك المعايير الدولية في مراحل التشريع والتطبيق والتنفيذ. 8- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة : تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات وتأتي موارد التنمية من مجموعة متنوعة من المصادر، منها الاستثمارات الخاصة والتجارة الدولية. ولتحفيز الوصول إلى هذه الموارد، ينبغي بناء الإطار السياسي/القانوني/التنظيمي/التنفيذي المحلي على معايير القانون التجاري المعترف بها دوليًا

9- بناء القدرات : تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة ، بناء القدرات المحلية هو برامج التعاون التقني والتدريب والمساعدة على بناء القدرات التي ترمي إلى تعزيز الخبرات الفنية المحلية للاستفادة من المعايير والأدوات والخبرات الفنية الدولية

استراتيجية التنمية المستدامة :

الارتقاء بجودة حياة المواطن وتحسين مستوى معيشتة : الحد من الفقر بجميع أشكاله والقضاء على الجوع، توفير منظومة متكاملة وشاملة للحماية الاجتماعية، تعزيز الإتاحة وضمان جودة التعليم، تعزيز الإتاحة وضمان جودة الخدمات الصحية المقدمة، العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة : تحقيق المساواة في الحقوق والفرص، تحقيق العدالة المكانية ، تمكين المرأة والشباب والفئات الأكثر احتياجاً وضمان حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دعم المشاركة المجتمعية في التنمية لكافة الفئات، تعزيز روح الولاء والانتماء للهوية المصرية وتنوعها الثقافي، تعزيز الشمول الرقمي. اقتصاد تنافسي ومتنوع : تحقيق نمو اقتصادي مرتفع احتوائي ومستدام، رفع درجة مرونة وتنافسية الاقتصاد، زيادة معدلات التشغيل وفرص العمل اللائق، تحسين بيئة الأعمال وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال، إدراج البعد البيئي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية، تحقيق الاستدامة المالية، التحول نحو الاقتصاد الرقمي والاقتصاد القائم على المعرفة. المعرفة والابتكار والبحث العلمي : الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية، التحفيز على الابتكار ونشر ثقافته ودعم البحث العلمي، تعزيز الروابط بين التعليم والبحث العلمي والتنمية. نظام بيئي متكامل ومستدام : حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع والإصلاح الإداري وتحسين كفاءة وفاعلية الأجهزة الحكومية، ترسيخ الشفافية ومحاربة الفساد، دعم نظم الرصد والمتابعة والتقييم وإتاحة البيانات، تعزيز الشراكات بين كافة شركاء التنمية، تعزيز المساءلة وسيادة القانون، وتمكين الإدارة المحلية. السلام والأمن : ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. تعزيز الريادة : تعزيز المكانة وتعزيز الشراكات إقليمياً ودولياً لدعم عملية التنمية المستدامة على مستوى السياسات والبرامج التنفيذية في جميع المجالات، الاهتمام بـ دولي الاحتياجات الخاصة : (رؤية المملكة العربية السعودية 2030 ، رؤية مصر 2030 ، 2022) ، تفعيل دور الشراكات الدولية ، تعليم شمولي موائم لمتطلبات سوق العمل ، المواطن ، الارتقاء بالخدمات الصحية لكل المواطنين ، غرس القيم وسمات التميز ، دعم المرأة، الأمن الفكري ونبذ العنف (رؤية المملكة العربية السعودية 2030)

النظرية المستخدمة في البحث :

نظرية المنظمات

تعرف المنظمة بأنها مجموعة من الأشخاص يتفاعلون من أجل تحقيق أهداف المنظمة وأهداف مشتركة بين الأعضاء, نظرية المنظمات يمكن من خلالها مواجهة الاحتياجات الأساسية للمجتمع, وتحليل العلاقات الاجتماعية داخل المنظمة, وتحليل اتجاهات الأفراد وسلوكهم, تحليل مستوى المنظمات ككل. وتنظيم العلاقات بين مختلف أقسام المنظمة, وتوزيع العمل بالمنظمة علي أساس التخصص, بالإضافة إلى تحديد الأدوار, وملائمة لاتخاذ القرار, وكيفية الحصول علي الموارد اللازمة للمنظمة من البيئة الطبيعية والاجتماعية, وتحديد القيم بين العاملين بالمنظمة, وإشباع الاحتياجات الإنسانية والعاطفية والروحية والاقتصادية, ورفع مستوى العاملين مادياً وأدبياً. وتحديد مشكلات المنظمات وكيفية مواجهتها, واكتساب المهارات المناسبة لإحداث التغيير, واستخدام المنظمة كأداة للتأثير في سلوك الأفراد وتوجيهها إيجابياً, وتدعيم الشعور بالانتماء, تنمية موارد وإمكانيات المنظمة, تطوير وتنمية المنظمة ومساعدتها علي تحقيق أهدافها, كما تري نظرية المنظمات أن المكافآت للعاملين في المنظمة تسهم في انجاز أهدافها (عبد اللطيف, 2003, 2004, 2005), كما عرف (بدر والصباغ, 2020) المنظمة هي نظام اجتماعي مفتوح تعمل لتحقيق أهدافها الموضوعية , يتكون هذا النظام من مجموعة من المدخلات والمخرجات والعمليات التحويلية داخل النظام , يتأثر هذا النظام بالبيئة الخارجية والداخلية التي يعمل في ظلها . كما أن لنظرية المنظمات دوراً مميزاً في الارتقاء بعمل منظمات الأعمال من خلال تطويرها لأساليب وآليات مفردات عمل المنظمة وعناصرها ويتحقق ذلك الدور بمهام دراسة تصميم المنظمة وتغيرها ودراسة الثقافة التنظيمية وما تتطلبه من تركيب تنظيمي .تم الاستفادة من هذه النظرية في اغلب مراحل البحث الحالي (تشييد استمارة الاستبيان , مناقشة نتائج البحث ,...ألخ) , حيث تم الاستفادة من نظرية المنظمات في جميع مراحل البحث

الإطار المنهجي للبحث :

يعتمد البحث الحالي علي مجموعة من الإجراءات المنهجية وهي على النحو التالي :

طبيعة البحث :

البحث الحالي احد البحوث الكمية التي اعتمدت على معطيات مُحدده .

نوع البحث :

يُعد هذا البحث من البحوث الوصفية التحليلية التي توصف دور الجمعيات الخيرية في المساهمة في التنمية المستدامة

المنهج المستخدم:

البحث الحالي اعتمد علي منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة العشوائية من عضوات / أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

أدوات جمع البيانات :

يعتمد البحث علي استمارة استبيان تتعلق بدور الجمعيات الخيرية في المساهمة في التنمية المستدامة , حيث تم إعداد الاستمارة للإجابة علي تساؤلات البحث والمتمثلة في : ما الخصائص المهنية ومجالات العمل الخيري التي يشارك بها عضوات / أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة ؟ ما دور الجمعيات الخيرية في التطوير وتنمية الموارد البشرية ؟ ما دور الجمعيات الخيرية في التعليم والتدريب و التأهيل ؟ ما دور الجمعيات الخيرية في تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية ؟ ما دور الجمعيات الخيرية في تدعيم البعد الاجتماعي وقيم الانتماء و المواطنة ؟ ما دور الجمعيات الخيرية في تنمية المهارات الإدارية ؟ ما دور الجمعيات الخيرية في تدعيم جوانب الشخصية ؟ ما الصعوبات التي تواجه الجمعيات الخيرية في المساهمة في التنمية المستدامة ؟ ما المقترحات لمواجهة الصعوبات التي تواجه الجمعيات الخيرية المساهمة في التنمية المستدامة ؟

خطوات إعداد استمارة الاستبيان وجمع البيانات :

تم إعداد استمارة الاستبيان من خلال الإطار التحليلي والاعتماد علي تساؤلات وأهداف البحث في صياغة تساؤلات الاستمارة وللتحقق من صدق الاستمارة تم عرضها علي مجموعة من المحكمين من أساتذة الخدمة الاجتماعية بجامعة أم القرى وجامعة اسبوط , وأيضاً نخبة من الخبراء والممارسين في مجال العمل الخيري التطوعي, وذلك للتأكد من وضوح العبارات وتأمين وإنها سوف تحقق الهدف المطلوب منها, وتم حساب معامل الثبات باستخدام طريقة إعادة الاختبار, وتحديد الفرق بين الاختبارين الأول والثاني لكل سؤال علي حده , وتم اختبار الاستمارة من بعض المبحوثين عدد (4) قبل جمع البيانات للتحقق من فهم جميع محاور وتحقيق الهدف منها , ومن ثم تم جمع البيانات إلكترونياً من المبحوثين / المبحوثات .

جدول يوضح أرقام عبارات استمارة الاستبيان المتعلقة بكل تساؤل من تساؤلات البحث

أرقام أسئلة الاستمارة المتعلقة بموضوع البحث	تساؤلات البحث
أ (11-1)	ما الخصائص المهنية ومجالات العمل الخيري التي يشارك بها عضوات / أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ؟
ب (23-1)	ما دور الجمعيات الخيرية في التطوير وتنمية الموارد البشرية ؟
ب (42-24)	ما دور الجمعيات الخيرية في التعليم والتدريب والتأهيل ؟
ب (63-43)	ما دور الجمعيات الخيرية في تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية ؟
ب (84 - 64)	ما دور الجمعيات الخيرية في تدعيم البعد الاجتماعي وقيم الانتماء والمواطنة ؟
ب (120 - 85)	ما دور الجمعيات الخيرية في تنمية المهارات الإدارية ؟
ب (146 - 121)	ما دور الجمعيات الخيرية في تدعيم جوانب الشخصية والوعي البيئي (الأيكولوجي) ؟
ج (1)	ما المعوقات التي تواجه عضوات / أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة لتطوعهم بالجمعيات الخيرية ؟
ج (2)	ما المقترحات اللازمة لمواجهة المعوقات التي تواجه عضوات / أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة لتطوعهم بالجمعيات الخيرية ؟

مجالات البحث:

أولاً : المجال البشري : تم أخذ عينة عشوائية أعضاء /عضوات هيئة التدريس والهيئة المعاونة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة وعددهم (400)

ثانياً : المجال المكاني : تم تطبيق هذا البحث بجامعة ام القرى بمكة المكرمة .

ثالثاً : المجال الزمني : عام كامل مارس 2022 إلى مارس 2023 م

تحليل البيانات والاعتبارات الأخلاقية للبحث:

تم تحليل البيانات من خلال البرنامج الإحصائي SPSS, حيث تم إدخال جميع العبارات , و تفريغ الإجابات لكل سؤال , حيث تم إجراء التأكد من صدق إدخال البيانات, وذلك عن طريق اختبار البيانات المفردة لعدد (3) استمارات وأُعيد البحث على التحليل الإحصائي الوصفي والذي شمل التوزيع التكراري والإحصائيات الوصفية لكل متغير من متغيرات البحث والتي تضمنت (النسب المئوية , المتوسطات الحسابية , الانحرافات المعيارية , الترتيب). هذا بالإضافة إلى تأمين سرية المعلومات والأخذ في الاعتبار جميع الإجابات واحترامها أثناء التفريغ .

حدود البحث :

1. تم تطبيق البحث علي عينة عشوائية من أعضاء / عضوات هيئة التدريس والهيئة المعاونة بجامعة ام القرى بمكة المكرمة وليس جميعهم .

2. تم تطبيق البحث على جامعة ام القرى بمكة المكرمة وليس جميع مؤسسات التعليم العالي بمكة المكرمة .

نتائج البحث الميداني:

جدول (1)

يوضح خصائص المبحوثين

النسبة المئوية	التكرار N=40	طبيعة الخصائص
النوع :		
52.5	21	- ذكر
47.5	19	- أنثي
100	40	المجموع
العمر :		
2.5	1	من 21-30 سنة
35.0	14	من 31 إلى 40 سنة
45.0	18	- من 41 إلى 50 سنة
10.0	4	- من 51 الي 60 سنة
7.5	3	- 1 6 سنة فأكثر
الحالة الاجتماعية:		
5.0	2	لم يسبق لي الزواج.
82.5	33	متزوجة / متزوج
2.5	1	مطلقة / مطلق
10.0	4	أرمله / أرمل

الدرجة العلمية:		
22.5	9	- أستاذ
37.5	15	- أستاذ مشارك
30.0	12	- أستاذ مساعد
5.0	2	- محاضر
2.5	1	- معيد
2.5	1	- متعاون
الكلية التي ينتمي إليها المبحوثين:		
67.5	27	- كلية نظرية
32.5	13	- كلية عملية

تشير نتائج الجدول السابق للخصائص الشخصية للمبحوثات / المبحوثين من أعضاء وعضوات هيئة التدريس والهيئة المعاونة بجامعة أم القرى المتطوعين والمتطوعات في الجمعيات الخيرية بمكة المكرمة، ومنه يتضح أن 52.5 % من المبحوثين من جنس الذكور، وأن 47.5 % من جنس الإناث، وفيما يتعلق بأعمار المبحوثين، أوضحت النتائج أن 45.0 % من المبحوثين يقعون في الفئة من 41 إلى 50 سنة ، وأن 35.0 % من المبحوثين يقعون في الفئة العمرية من 31 إلى 40 سنة ، وأن 10.0 % يقعون في الفئة العمرية م من 1 إلى 5 60 سنة وأن أقل نسبة جاءت للمبحوثين الذين يقعون في الفئة العمرية من 21 إلى 30 سنة ونسبتهم 2.5 %. وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية للمبحوثين، أوضحت النتائج أن الغالبية العظمى من المبحوثين ونسبتهم 82.5 % من المتزوجات والمتزوجين، وأن 10.0 % من المبحوثين حالتهم الاجتماعية أرمل، وأن 5.0 % من المبحوثين حالتهم الاجتماعية أعزب. ولقد جاءت أقل نسبة للمبحوثين التي حالتهم الاجتماعية مطلق ونسبتهم 2.5 %. وفيما يتعلق بالدرجة العلمية للمبحوثين، أوضحت النتائج أن أكثر من ثلث المبحوثات والمبحوثين ونسبتهم 37.5 % درجتهم العلمية أستاذ مشارك، وأن أقل من ثلث المبحوثين بقليل ونسبتهم 30.0 % درجتهم العلمية أستاذ مساعد، وأن 22.5 % درجتهم العلمية أستاذ، وأن أقل نسبة جاءت للذين درجتهم العلمية معيد ومتعاون ونسبتهم 5.0 % من إجمالي مجتمع البحث بواقع 2.5 % لكل منهما على التوالي، تعكس نتائج البحث أن الغالبية العظمى من المبحوثات والمبحوثين المتطوعات والمتطوعين في الجمعيات الخيرية من الحاصلين على الدكتوراه والذين تفاوتت درجاتهم العلمية ما بين أستاذ مشارك، مساعد وأستاذ دكتور، وهذا يعكس اهتمام الكثير من أعضاء وعضوات هيئة التدريس بالمشاركة في الاعمال التطوعية بالجمعيات الخيرية والذي بدوره سيعود بالفائدة على الجمعيات الخيرية والمستفيدين من خدماتها. وفيما يتعلق بالكلية التي ينتمي إليها المبحوثين، أوضحت النتائج أن أكثر من ثلثي المبحوثين ونسبتهم 67.5 % من إجمالي مجتمع البحث ينتمون الي الكليات النظرية والإنسانية ، وأن أقل من ثلث المبحوثين ونسبتهم 32.5 % ينتمون الي الكليات العملية.

جدول (2)

يوضح أسباب التطوع للمبحوثين / المبحوثات

المتغيرات	التكرار	N=40	النسبة المئوية
تطوع المبحوثين بأحد الجمعيات الخيرية بمكة المكرمة			
- نعم	40	100.0	

-	-	- لا
100,0	40	المجموع
أسباب التطوع للمبحوثين		
37.5	15	العمل من أجل الصالح العام للمجتمع
20.0	8	الإحساس بالمسئولية اتجاه المجتمع
100.0	40	الرغبة في مساعدة الآخرين
15.0	6	الرغبة في مساعدة الجمعيات على تحقيق أهدافها
27.5	11	الرغبة في المشاركة في أنشطة الجمعية
7.5	3	الرغبة في شغل بعض الوقت بطريقة مفيدة
52.5	21	مجال اهتمامي وتخصصي
10.0	4	أسباب دينية
نسبة الوقت الذي يخصصه المبحوثين في المشاركة في العمل الخيري التطوعي بالجمعية		
92.5	37	أقل من 25% من وقتك
7.5	3	ما بين 25% و 49% من وقتك
-	-	ما بين 50 و 75% من وقتك
-	-	أكثر من 75% من وقتك

تظهر نتائج الجدول السابق أسباب التطوع للمبحوثات والمبحوثين من أعضاء وعضوات هيئة التدريس والهيئة المعاونه بجامعة أم القرى المتطوعين والمتطوعات في الجمعيات الخيرية بمكة المكرمة، ومنه يتضح أن جميع المبحوثات والمبحوثين ونسبتهم 100.0% أشاروا بأنهم متطوعين بأحد الجمعيات الخيرية بمكة المكرمة، كما تبرز نتائج الجدول السابق الأسباب والدوافع التي تدعو المبحوثين والمبحوثات للتطوع بالجمعيات الخيرية بمكة المكرمة، ومنه يتضح أن أهم وأول الأسباب التي تدعو المبحوثين للتطوع (رغبتهم في مساعدة الآخرين) بنسبة 100.0%، وأن ثاني أهم الأسباب التي تدعو المبحوثات والمبحوثين للتطوع في الجمعيات الخيرية بمكة المكرمة (مجال اهتمامي وتخصصي) حيث أشار الي ذلك أكثر من نصف المبحوثين ونسبتهم 52.5% من اجمالي عدد المبحوثات والمبحوثين، وأن ثالث وأهم الأسباب (العمل من أجل الصالح العام للمجتمع) حيث أشار الي ذلك أكثر من ثلث المبحوثين ونسبتهم 37.5%، وأن رابع أهم الأسباب (الرغبة في المشاركة في أنشطة الجمعية) بنسبة 27.5%، وأن خامس أهم الأسباب (الإحساس بالمسئولية اتجاه المجتمع) بنسبة 20.0%، وأن سادس أهم الأسباب (الرغبة في مساعدة الجمعيات على تحقيق أهدافها) بنسبة 15.0%، وأن آخر الأسباب التي جاءت (الرغبة في شغل بعض الوقت بطريقة مفيدة) بنسبه 7.5% من اجمالي عدد المبحوثين والمبحوثات. وفيما يتعلق بنسبة الوقت الذي يخصصه المبحوثين في المشاركة في العمل الخيري التطوعي بالجمعية، أوضحت النتائج أن الغالبية العظمى من المبحوثات والمبحوثين ونسبتهم 92.5% أشاروا بأنهم يقضون ما نسبته أقل من 25% من وقتهم في التطوع في الجمعيات الخيرية، وأن 7.5% من المبحوثين أشاروا بأنهم يقضون ما بين 25% و 49% من وقتهم للتطوع بالجمعيات الخيرية.

جدول (3)

يوضح دور الجمعيات الخيرية في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 (يُعد التطوير وتنمية الموارد البشرية)

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
----------	-----------------	-------------------	---------

1	.554	4.73	الاهتمام بالتغيير الإيجابي في جميع عناصر الجمعية
2	.594	4.58	الاهتمام بالتطوير المستمر لجميع عناصر الجمعيات الخيرية
13	.774	4.38	الاهتمام بالمبادأة للتنمية والتطوير للبرامج بالجمعية
7	.641	4.50	التخطيط والتنظيم الجيد والملائم للخدمات المقدمة
10	.677	4.45	أهمية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتطوير وتنمية الموارد البشرية
3	.784	4.57	أهمية تنمية الموارد المادية
6	.563	4.52	متابعة تنفيذ البرامج والمهام
5	.554	4.53	تقييم وتقويم البرامج والمهام
11	.712	4.43	تحديد مستوى التميز المؤسسي بالجمعيات الخيرية
8	.679	4.49	تحديد مستوى تطوير برامج الجمعيات الخيرية
6	.640	4.52	تحديد الصعوبات التي تواجه تحقيق التميز المؤسسي لتطوير برامج الجمعيات الخيرية
17	.960	4.28	تدريب العاملين على أساليب تنمية الموارد المالية
12	.672	4.40	الحكومة القادرة على أداء دورها في الجمعيات الخيرية
4	.597	4.55	الاهتمام بدور الجمعيات الخيرية في تنمية مجتمعاتها
10	.639	4.45	الموائمة بين الموارد المادية والبشرية المتاحة بالجمعية وتقديم الخدمات
14	.685	4.36	تقييم الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمستفيدين من خدمات الجمعية والمجتمع ايضاً
2	.549	4.58	دعم المشاركة المجتمعية في البرامج التنموية بالجمعيات الخيرية
11	.675	4.43	الاهتمام ببناء القدرات الإبداعية لمنسوبي الجمعيات الخيرية والمستفيدين من خدماتها
12	.672	4.40	الاهتمام بالتحفيز على الابتكار لمنسوبي الجمعيات الخيرية والمستفيدين من خدماتها
16	.752	4.31	نشر ثقافته البحث العلمي لمنسوبي الجمعيات الخيرية
9	.599	4.48	الاهتمام بتعزيز الروابط بين التعليم والبحث العلمي والتنمية لجميع برامج الجمعيات الخيرية
15	.730	4.33	الاهتمام باليات الحفاظ على الملكية الفكرية من خلال البرامج المقدمة من الجمعية
7	.641	4.50	دعم الخطط الوطنية الساعية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة

تبرز نتائج الجدول السابق دور الجمعيات الخيرية في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 (بعد التطوير وتنمية الموارد البشرية) ومنه يتضح أن أهم وأول المؤشرات المرتبطة بـ بعد تطوير وتنمية الموارد البشرية جاء في المرتبة الاولى (الاهتمام بالتغيير الإيجابي في جميع عناصر الجمعية) بمتوسط حسابي 4.73 وانحراف معياري 554. ، ولقد جاء في المرتبة الثانية كلاً من (الاهتمام بالتطوير المستمر لجميع عناصر الجمعيات الخيرية و دعم المشاركة المجتمعية في البرامج التنموية بالجمعيات الخيرية) بمتوسط حسابي 4.58 لكل منهما على التوالي وانحراف معياري 594. للأولى 549. ، والثانية، ويأتي في المرتبة الثالثة (أهمية تنمية الموارد المادية بالجمعية) بمتوسط حسابي 4.57 وانحراف معياري 784. ،

ويأتي في المرتبة الرابعة (الاهتمام بدور الجمعيات الخيرية في تنمية مجتمعاتها) بمتوسط حسابي 4.55 وانحراف معياري 597.، كما جاء في المرتبة الخامسة (تقييم وتقويم البرامج والمهام بالجمعية) بمتوسط حسابي 4.53 وانحراف معياري 554.، ولقد جاء في المرتبة السادسة كلاً من (متابعة تنفيذ البرامج والمهام بالجمعية وتحديد الصعوبات التي تواجه تحقيق التميز المؤسسي لتطوير برامج الجمعيات الخيرية) بمتوسط حسابي 4.52 لكل منهما على التوالي وانحراف معياري 563. للأولى 640. للثانية، ويأتي في المرتبة السابعة كلاً من (التخطيط والتنظيم الجيد والملائم للخدمات المقدمة من خلال الجمعية ودعم الخطط الوطنية الساعية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة) بمتوسط حسابي 4.50 لكل منهما على التوالي وانحراف معياري 641. للأولى، والثانية،

كما جاء في المرتبة الثامنة (تحديد مستوى تطوير برامج الجمعيات الخيرية) بمتوسط حسابي 4.49 وانحراف معياري 679.، ويأتي في المرتبة التاسعة (الاهتمام بتعزيز الروابط بين التعليم والبحث العلمي والتنمية لجميع برامج الجمعيات الخيرية) بمتوسط حسابي 4.48 وانحراف معياري 599.، ولقد جاء في المرتبة العاشرة كلاً من (أهمية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية الموارد البشرية والموائمة بين الموارد المادية والبشرية المتاحة بالجمعية وتقديم الخدمات) بمتوسط حسابي 4.45 لكل منهما على التوالي وانحراف معياري 677. للأولى و639. للثانية، ويأتي في المرتبة السادسة عشر وقبل الأخيرة (نشر ثقافته البحث العلمي لمنسوبي الجمعيات الخيرية) بمتوسط حسابي 4.31 وانحراف معياري 752.، وأخيراً يأتي في المرتبة السابعة عشر والأخيرة (تدريب العاملين على أساليب تنمية الموارد المالية) بمتوسط حسابي 4.28 وانحراف معياري 960. .

وبصفة عامة تعكس نتائج الجدول السابق أن استجابات المبحوثين جاءت مرتفعة في مجملها على أغلب العبارات المرتبطة (ببعد التطوير وتنمية الموارد البشرية) المرتبط بدور الجمعيات الخيرية بمكة المكرمة في تحقيق التنمية المستدامة مما يعكس الاهتمام الواضح من جانب الجمعيات في المساعدة تحقيق ذلك جنباً إلى جنب مع دور الدولة وأن أنشطة وبرامج الجمعيات تهتم بشكل واضح بتطوير وتنمية الموارد البشرية، كما تعكس نتائج الجدول السابق أن بعض استجابات المبحوثين والمبحوثين كانت فوق متوسطة على القليل من المؤشرات المرتبطة ببعد تطوير وتنمية الموارد البشرية (كنشر ثقافة البحث العلمي لمنسوبي الجمعيات الخيرية وتدريب العاملين على أساليب تنمية الموارد المالية) وهذا يؤكد أيضاً على الاهتمام المتزايد من جانب الجمعيات في تطوير وتنمية الموارد البشرية كأحد الأبعاد الهامة لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع السعودي وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م.

جدول (4)

يوضح دور الجمعيات الخيرية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 (بعد التعليم والتدريب والتأهيل)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
13	1.236	4.01	الاهتمام بقضايا تطوير التعليم بالمملكة
10	1.023	4.08	الاهتمام بتدعيم ثقافة البحث العلمي بالمملكة
16	1.381	3.80	الاهتمام باحترام ثقافة التخصص الدقيق
11	1.037	4.05	نشر ثقافة جودة الأداء في العمل
15	.832	3.98	الاهتمام بضمان جودة وتنافسية التعليم بالمملكة
9	.982	4.10	الاهتمام بالعدالة في التعليم بجميع مراحله
4	.853	4.30	المساهمة في تقديم برامج محو الأمية بمكة المكرمة
2	.639	4.45	الاهتمام بتنمية المهارات التعليمية في الجمعيات الخيرية

10	1.023	4.08	تكامل الجهود الحكومية والأهلية من خلال برامج التعاون والشراكة بينهم
17	1.377	3.77	الاهتمام بتعزيز المهارات التقنية والمهنية لمنسوبي الجمعية والمستفيدين من خدماتها
14	1.086	4.00	تدعيم العمل بشغل وظائف لائقة ومباشرة الاعمال الحرة بحلول عام 2030
12	.800	4.03	الاهتمام بدعم برامج التعاون التقني والتدريب بين الجمعيات الخيرية
3	.864	4.35	التعاون بين الجمعيات الخيرية لتحسين مستوى الاداء في مجال التعليم والتأهيل
4	.791	4.30	الاهتمام بتوفير الموارد المادية والبشرية لدعم التعليم والتدريب
5	.776	4.25	اهمية الوعي بتطبيق استراتيجية التعليم بالمملكة وفقاً لرؤية 2030
6	1.083	4.18	الاهتمام بالتحول التكنولوجي والرقمي في برامج التعليم والتدريب والتأهيل
7	.900	4.15	الاهتمام بتعليم متميز يؤهل لمتطلبات سوق العمل
10	.859	4.08	الاهتمام ببرامج ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير تعليم يضمن استقلاليتهم واندماجهم في المجتمع
8	.853	4.13	الاهتمام ببرامج التوظيف والتدريب المقدمة من خلال الجمعيات الخيرية
1	.641	4.50	دعم الخطط الوطنية الساعية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة

تبين نتائج الجدول السابق دور الجمعيات الخيرية في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 (بُعد التعليم والتدريب والتأهيل) ومنه يتضح أن أهم وأول المؤشرات المرتبطة ببُعد التعليم والتدريب والتأهيل جاء في المرتبة الأولى (دعم الخطط الوطنية الساعية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة) بمتوسط حسابي 4.50 وانحراف معياري 0.641، ويأتي في المرتبة الثانية (الاهتمام بتنمية المهارات التعليمية في الجمعيات الخيرية) بمتوسط حسابي 4.45 وانحراف معياري 0.639، ولقد جاء في المرتبة الثالثة (التعاون بين الجمعيات الخيرية لتحسين مستوى الأداء في مجال التعليم والتأهيل) بمتوسط حسابي 4.35 وانحراف معياري 0.864، ويأتي في المرتبة الرابعة كلاً من (المساهمة في تقديم برامج محو الأمية بمكة المكرمة والاهتمام بتوفير الموارد المادية والبشرية لدعم التعليم والتدريب) بمتوسط حسابي 4.30 لكل منهما على التوالي وانحراف معياري 0.853. للأولى 0.791. للثانية، ويأتي في المرتبة الخامسة (أهمية الوعي بتطبيق استراتيجية التعليم بالمملكة وفقاً لرؤية 2030) بمتوسط حسابي 4.25 وانحراف معياري 0.776، كما جاء في المرتبة السادسة (الاهتمام بالتحول التكنولوجي والرقمي في برامج التعليم والتدريب والتأهيل) بمتوسط حسابي 4.18 وانحراف معياري 1.083، ولقد جاء في المرتبة السابعة (الاهتمام بتعليم متميز يؤهل لمتطلبات سوق العمل) بمتوسط حسابي 4.15 وانحراف معياري 0.900، ويأتي في المرتبة الثامنة (الاهتمام ببرامج التوظيف والتدريب المقدمة من خلال الجمعيات الخيرية) بمتوسط حسابي 4.13 وانحراف معياري 0.853، كما جاء في المرتبة التاسعة (الاهتمام بالعدالة في التعليم بجميع مراحله) بمتوسط حسابي 4.10 وانحراف معياري 0.982، ويأتي في المرتبة العاشرة كلاً من (الاهتمام بتدعيم ثقافة البحث العلمي بالمملكة، تكامل الجهود الحكومية والأهلية من خلال برامج التعاون والشراكة بينهم والاهتمام ببرامج ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير تعليم يضمن استقلاليتهم واندماجهم في المجتمع) بمتوسط حسابي 4.08 لكل منهما على التوالي وانحراف معياري 1.023. للأولى وكذلك للثانية و بانحراف معياري 0.859. للثالثة، ولقد جاء في المرتبة في المرتبة السادسة عشر وقبل الأخيرة (الاهتمام باحترام ثقافة التخصص الدقيق) بمتوسط حسابي 3.80 وانحراف معياري 1.381، وأخيراً يأتي في المرتبة السابعة عشر والأخيرة (الاهتمام بتعزيز المهارات التقنية والمهنية لمنسوبي الجمعية والمستفيدين من خدماتها) بمتوسط حسابي 3.77 وانحراف معياري 1.377.

وبصفة عامة تعكس نتائج الجدول السابق أن استجابات الباحثين والمبجوثات والمبجوثين جاءت مرتفعة على بعض العبارات وفوق متوسطة على البعض الآخر وجاءت متوسطة على القليل من العبارات المرتبطة (ببُعد التعليم والتدريب والتأهيل) المرتبط

بدور الجمعيات الخيرية بمكة المكرمة في تحقيق التنمية المستدامة، مما يعكس الاهتمام الواضح من جانب الجمعيات من خلال أنشطتها وبرامجها في تحقيق ذلك البعد الهام من أبعاد التنمية المستدامة.

جدول (5)

يوضح دور الجمعيات الخيرية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 (بُعد تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
13	1.141	3.88	الاهتمام ببرامج التوعية بأهمية تعليم المرأة
18	1.317	3.41	الاهتمام بزيادة فرص العمل للمرأة من خلال الخطط الاستراتيجية بالجمعية
3	.707	4.25	الاهتمام بتنمية مهارات المرأة التي تؤهلها لسوق العمل
14	1.043	3.86	الاهتمام بضرورة الاستقلال الاقتصادي للمرأة من خلال برامج الجمعية
4	.883	4.20	الاهتمام بضرورة مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية
1	.506	4.48	الاهتمام بتقديم كافة الخدمات للمرأة وتحقيق العدالة الاجتماعية لها
2	.501	4.43	دعم المرأة المعيلة في التعليم والتوظيف والتأهيل والتدريب من خلال البرامج المقدمة من الجمعية
11	.917	3.92	دور الجمعية في دعم المرأة المعيلة اقتصاديا
16	1.381	3.80	الاهتمام بدعم المرأة في الاستفادة من الأنشطة الاقتصادية بالمجتمع
12	1.128	3.90	تحقيق العدالة والمساواة للمرأة في الحصول على الخدمات المقدمة من الجمعية
16	1.381	3.80	تمكين المرأة لمباشرة الأعمال الحرة من خلال برامج التمويل
9	1.025	3.97	توفير فرص عمل لائقة تتناسب مع المستوى التعليمي والمهاري للمرأة
15	1.394	3.82	الاهتمام بتوفير القروض أو المنح المقدمة من القطاع الخاص والأنشطة الخيرية أو مزيج من هذه المصادر
8	1.038	4.00	معالجة قضايا التمييز وتحقيق التكافؤ في الفرص للجميع
10	1.339	3.95	التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة
5	.700	4.15	تحقيق المساواة في الحقوق والفرص للمرأة
7	.764	4.07	تعزيز ثقافة ريادة الأعمال للمرأة
6	1.185	4.08	المساهمة في الارتقاء بالخدمات الصحية للمرأة
19	1.334	3.37	المساهمة بتوعية المجتمع بقضايا الأسرة في المجتمع
17	1.339	3.72	التوعية بأهمية التحول نحو الاقتصاد الرقمي
20	1.429	3.26	برامج التوعية بأهمية الاقتصاد القائم على المعرفة

تعكس نتائج الجدول السابق دور الجمعيات الخيرية في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 (بُعد تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية) ومنه يتضح أن أهم وأول المؤشرات المرتبطة ببُعد تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية جاء في المرتبة الأولى (الاهتمام بتقديم كافة الخدمات للمرأة وتحقيق العدالة الاجتماعية لها) بمتوسط حسابي 4.48 وانحراف معياري 506.، ويأتي في المرتبة الثانية (دعم المرأة المعيلة في التعليم والتوظيف والتأهيل والتدريب من خلال البرامج المقدمة من الجمعية) بمتوسط حسابي 4.43 وانحراف معياري 501.، ولقد جاء في المرتبة الثالثة (الاهتمام بتنمية مهارات المرأة التي تؤهلها لسوق العمل) بمتوسط حسابي 4.25 وانحراف معياري 707.، ويأتي في المرتبة الرابعة (الاهتمام بضرورة مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية) بمتوسط حسابي 4.20 وانحراف معياري 883.، ويأتي في المرتبة الخامسة (تحقيق المساواة في الحقوق والفرص للمرأة) بمتوسط حسابي 4.15 وانحراف معياري 700.، كما جاء في المرتبة السادسة (المساهمة في الارتقاء بالخدمات الصحية للمرأة) بمتوسط حسابي 4.08 وانحراف معياري 1.185.، ولقد جاء في المرتبة السابعة (تعزيز ثقافة ريادة الأعمال للمرأة) بمتوسط حسابي 4.07 وانحراف معياري 764.، ويأتي في المرتبة الثامنة (معالجة قضايا التمييز

وتحقيق التكافؤ في الفرص للجميع) بمتوسط حسابي 4.00 وانحراف معياري 1.038، كما جاء في المرتبة التاسعة (توفير فرص عمل لائقة تتناسب مع المستوى التعليمي والمهاري للمرأة) بمتوسط حسابي 3.97 وانحراف معياري 1.025، ويأتي في المرتبة العاشرة (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة) بمتوسط حسابي 3.95 وانحراف معياري 1.339، ولقد جاء في المرتبة الحادية عشر (دور الجمعية في دعم المرأة المعيلة اقتصادياً) بمتوسط حسابي 3.92 وانحراف معياري 0.917، ويأتي في المرتبة الثانية عشر (تحقيق العدالة والمساواة للمرأة في الحصول على الخدمات المقدمة من الجمعية) بمتوسط حسابي 3.90 وانحراف معياري 1.128، ولقد جاء في المرتبة الثالثة عشر (الاهتمام ببرامج التوعية بأهمية تعليم المرأة) بمتوسط حسابي 3.88 وانحراف معياري 1.141، ولقد جاء في المرتبة الرابعة عشر (دعم وتمكين المرأة السعودية وتحقيق التنمية الاقتصادية كأحد أهم الابعاد الهامة في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع السعودي).

جدول (6)

يوضح دور الجمعيات الخيرية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 (البُعد الاجتماعي وتدعيم قيم الانتماء والمواطنة)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
1	.599	4.54	تنمية القيم الاجتماعية المرغوب فيها في المجتمع
7	.591	4.40	تدعيم علاقة الإنسان الإيجابية بمجتمعه
10	.672	4.33	تدعيم قيم الانتماء للوطن لأهميتها للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة
14	.768	4.23	نشر ثقافة التطوع للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة
5	.636	4.43	تدعيم ثقافة المسؤولية الاجتماعية من خلال برامج وأنشطة الجمعية
12	.716	4.28	الحرص على تقديم الخدمات دون تمييز من أي نوع على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة
7	.591	4.40	تعزيز روح الولاء والانتماء للهوية السعودية وتنوعها الثقافي
13	.742	4.25	تدعيم قيم المواطنة وذلك لأهميتها للمساهمة في التنمية المستدامة
8	.586	4.38	غرس القيم الإيجابية وسمات التميز من خلال برامج وأنشطة الجمعية
16	.846	4.05	الاهتمام بالقضايا الاجتماعية مثل البطالة والأمية والطلاق
2	.555	4.50	تدعيم احترام التقاليد والأعراف المجتمعية من خلال برامج وأنشطة الجمعية
4	.597	4.45	المساهمة في تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليمية
11	.628	4.29	نشر ثقافة المساهمة في صنع القرارات التنموية في المجتمع
9	.667	4.37	تدعيم قيم الديمقراطية لأهميتها في المشاركة في عملية التنمية المستدامة
5	.549	4.43	المساهمة في تقديم برامج مكافحة الفقر
15	.778	4.21	الاهتمام ببرامج الحماية الاجتماعية المقدمة من خلال الجمعية
3	.552	4.48	المساهمة في ضمان جودة الخدمات الصحية لجميع فئات المجتمع من خلال برامج الجمعية
2	.555	4.50	التوعية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة من خلال برامج وأنشطة الجمعية
4	.639	4.45	المساهمة بتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في الحصول على فرص عمل مناسبة
6	.632	4.41	المساهمة في متابعة البرامج والخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة
10	.694	4.33	المساهمة في تحسين نوعية حياة ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال برامج وأنشطة الجمعية

توضح نتائج الجدول السابق دور الجمعيات الخيرية في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 (البُعد الاجتماعي وتدعيم قيم الانتماء والمواطنة) ومنه يتضح أن أهم وأول المؤشرات المرتبطة بالبُعد الاجتماعي وتدعيم قيم الانتماء والمواطنة حيث جاء في المرتبة الأولى (تنمية القيم الاجتماعية المرغوب فيها في المجتمع) بمتوسط حسابي 4.54 وانحراف معياري 599.، و لقد جاء في المرتبة الثانية كلاً من (تدعيم احترام التقاليد والأعراف المجتمعية من خلال برامج وأنشطة الجمعية والتوعية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة من خلال برامج وأنشطة الجمعية) بمتوسط حسابي 4.50 لكل منهما على التوالي وانحراف معياري 555. للأولى والثانية، ويأتي في المرتبة الثالثة (المساهمة في ضمان جودة الخدمات الصحية لجميع فئات المجتمع من خلال برامج الجمعية) بمتوسط حسابي 4.48 وانحراف معياري 552.، ويأتي في المرتبة الرابعة كلاً من (المساهمة في تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليمية والمساهمة بتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في الحصول على فرص عمل مناسبة) بمتوسط حسابي 4.45 لكل منهما على التوالي وانحراف معياري 597. للأولى، وللثانية، كما جاء في المرتبة الخامسة كلاً من (تدعيم ثقافة المسؤولية الاجتماعية من خلال برامج وأنشطة الجمعية والمساهمة في تقديم برامج مكافحة الفقر) بمتوسط حسابي 4.43 وانحراف معياري 636. للأولى و 549. للثانية، ولقد جاء في المرتبة السادسة (المساهمة في متابعة البرامج والخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة) بمتوسط حسابي 4.41 وانحراف معياري 632.، ويأتي في المرتبة السابعة كلاً من (تدعيم علاقة الإنسان الإيجابية بمجتمعه وتعزيز روح الولاء والانتماء للهوية السعودية وتنوعها الثقافي) بمتوسط حسابي 4.41 لكل منهما على التوالي وانحراف معياري 591. للأولى والثانية، كما جاء في المرتبة الثامنة (غرس القيم الإيجابية وسمات التميز من خلال برامج وأنشطة الجمعية) بمتوسط حسابي 4.38 وانحراف معياري 586.، ويأتي في المرتبة التاسعة (تدعيم قيم الديمقراطية لأهميتها في المشاركة في عملية التنمية المستدامة) بمتوسط حسابي 4.37 وانحراف معياري 667.، ولقد جاء في المرتبة العاشرة كلاً من (تدعيم قيم الانتماء للوطن لأهميتها للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والمساهمة في تحسين نوعية حياة ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال برامج وأنشطة الجمعية) بمتوسط حسابي 4.33 لكل منهما على التوالي وانحراف معياري 672. للأولى و 694. للثانية، ويأتي في المرتبة الخامسة عشر وقبل الأخيرة (الاهتمام ببرامج الحماية الاجتماعية المقدمة من خلال الجمعية) بمتوسط حسابي 4.21 وانحراف معياري 778.، وأخيراً يأتي في المرتبة السادسة عشر والأخيرة (الاهتمام بالقضايا الاجتماعية مثل البطالة والامية والطلاق) بمتوسط حسابي 4.05 وانحراف معياري 846. وبصفة عامة تعكس نتائج الجدول السابق أن استجابات المبحوثات والمبحوثين جاءت مرتفعة في مجملها على أغلب العبارات المرتبطة (البُعد الاجتماعي وتدعيم قيم الانتماء والمواطنة) كأحد أهم الابعاد المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة مما يعكس أن الجمعيات تلعب دور حيوي وفعال في هذا النطاق، وربما يفسر ذلك أن المجتمع السعودي يعتمد الشريعة الإسلامية السمحة بقيمها ومبادئه وأساسه كدستور للبلاد يلتزم به الافراد والجماعات والمؤسسات بالمجتمع حتى أن رؤية المملكة العربية السعودية 2030م اعتمدت في أركانها ومحاورها على أسس الشريعة الإسلامية كموجه عام لتحقيقها.

جدول (7)

يوضح دور الجمعيات الخيرية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 (بُعد تنمية المهارات الإدارية)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
7	.586	4.37	القدرة على التطوير والتنمية
18	.791	4.12	القدرة على استثمار الموارد
16	1.001	4.15	تبني ثقافة المشاركة المجتمعية
22	.862	4.03	الشفافية، الفعالية، المنافسة، التوازن، العدالة
28	1.056	3.75	نشر واستخدام ثقافة التكنولوجيا الإدارية

23	1.062	4.00	القدرة على العمل المنظم الهادف
20	.764	4.08	القدرة على القيادة والتبعية
29	1.305	3.70	الوعي بالمعايير والقواعد العالمية للعمل الناجح
26	1.122	3.85	القدرة على إدارة المواقف المختلفة
25	1.128	3.90	تفعيل دور الشراكات الدولية في الإدارة
20	1.289	4.08	نشر ثقافة ضرورة توافر خطة استراتيجية لضمان استمرارية تمويل البرامج والمشروعات بالجمعية
27	1.436	3.80	ضرورة توافر قاعدة معلومات وبيانات عن الجمعيات الأخرى بالمجتمع
3	.552	4.45	نشر ثقافة العمل الفريقي بالجمعية
6	.632	4.40	القدرة على الإبداع والابتكار
24	.920	3.97	النهوض بالحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية
19	.982	4.10	القدرة على وضع روي استراتيجية لجميع البرامج
16	.949	4.15	تحديد الاحتياجات للفتات المستهدفة من الجمعية
5	.549	4.42	المهارة في عقد الاجتماعات
15	.840	4.25	المهارة في آليات تكوين اللجان
5	.549	4.42	المهارة في عقد الندوات
6	.632	4.40	المهارة في عقد المؤتمرات
1	.554	4.53	تدعيم قيم الإخلاص والانتماء للعمل
2	.555	4.50	الالتزام بأنظمة العمل و خدمة العملاء
17	.992	4.13	توافر رؤية مستقبلية للعلاقة مع الجمعيات الأخرى
7	.586	4.37	القدرة على تنسيق الأنشطة والبرامج مع الجمعيات الأخرى وتبادل الخبرات
21	1.037	4.05	ضرورة وجود معايير ثابتة لتقييم أداء العاملين بالجمعية
9	.616	4.32	أهمية تنوع تخصصات وخبرات العاملين بالجمعية وانعكاس ذلك على البرامج والمشروعات
14	.679	4.26	نشر ثقافة توافر تفويض اتخاذ القرارات
12	.640	4.29	وجود آليات لجذب وإدارة المتطوعين بالجمعيات
8	.694	4.33	ثقافة تمكين الإدارة المحلية
13	.716	4.27	الإصلاح الإداري وتحسين كفاءة وفاعلية الأجهزة بالجمعيات الخيرية
4	.594	4.43	ترسيخ الشفافية ومحاربة الفساد
11	.564	4.30	دعم نظم المتابعة والتقييم وإتاحة البيانات
30	1.385	3.61	تعزيز الشراكات بين كافة شركاء التنمية المحلية والإقليمية والدولية
10	.656	4.31	تعزيز المساءلة وسيادة القانون
22	1.187	4.03	الشراكة في البرامج التنفيذية في جميع المجالات المقدمة من خلال الجمعية

تبين نتائج الجدول السابق دور الجمعيات الخيرية في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 (بُعد تنمية المهارات الإدارية) ومنه يتضح أن أهم وأول المؤشرات المرتبطة بـبُعد تنمية المهارات الإدارية كأحد أبعاد تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع السعودي حيث جاء في المرتبة الأولى (تدعيم قيم الإخلاص والانتماء للعمل) بمتوسط حسابي 4.53 وانحراف معياري 554.، ويأتي في المرتبة الثانية (الالتزام بأنظمة العمل و خدمة العملاء) بمتوسط حسابي 4.50 وانحراف معياري 555.، ولقد جاء في المرتبة الثالثة (نشر ثقافة العمل الفريقي بالجمعية) بمتوسط حسابي 4.45 وانحراف معياري 552.، ويأتي في المرتبة الرابعة (ترسيخ الشفافية ومحاربة الفساد) بمتوسط حسابي 4.43 وانحراف معياري 594.، ويأتي في المرتبة الخامسة كلاً من (المهارة في عقد الاجتماعات و المهارة في عقد الندوات) بمتوسط حسابي 4.42 لكل منهما على التوالي وانحراف معياري 549. للأولى والثانية ، كما جاء في المرتبة السادسة كلاً من (القدرة على الإبداع والابتكار و المهارة في عقد المؤتمرات) بمتوسط حسابي 4.40 لكل منهما على التوالي وانحراف معياري 632. للأولى والثانية، ولقد جاء في المرتبة السابعة كلاً من (القدرة على التطوير والتنمية والقدرة على تنسيق الأنشطة والبرامج مع الجمعيات

الأخرى وتبادل الخبرات) بمتوسط حسابي 4.37 لكل منهما على التوالي وبانحراف معياري 586.5. للأولى والثانية، ويأتي في المرتبة الثامنة (ثقافة تمكين الإدارة المحلية) بمتوسط حسابي 4.33 وبانحراف معياري 694.6، كما جاء في المرتبة التاسعة (أهمية تنوع تخصصات وخبرات العاملين بالجمعية وانعكاس ذلك على البرامج والمشروعات) بمتوسط حسابي 4.32 وانحراف معياري 616.6، ويأتي في المرتبة العاشرة (تعزيز المساءلة وسيادة القانون) بمتوسط حسابي 4.31 وبانحراف معياري 656.6، ولقد جاء في المرتبة الحادية عشر (دعم نظم المتابعة والتقييم وإتاحة البيانات) بمتوسط حسابي 4.30 وبانحراف معياري 564.5، ويأتي في المرتبة الثانية عشر (وجود آليات لجذب وإدارة المتطوعين بالجمعيات الخيرية) بمتوسط حسابي 4.29 وانحراف معياري 640.6، ولقد جاء في المرتبة الثالثة عشر (الإصلاح الإداري وتحسين كفاءة وفعالية الأجهزة بالجمعيات الخيرية) بمتوسط حسابي 4.27 وانحراف معياري 716.7، ولقد جاء في المرتبة الرابعة عشر (نشر ثقافة توافر تفويض اتخاذ القرارات) بمتوسط حسابي 4.26 وانحراف معياري 679.6، ويأتي في المرتبة الخامسة عشر (المهارة في آليات تكوين اللجان) بمتوسط حسابي 4.25 وانحراف معياري 840.8، ويأتي في المرتبة التاسعة والعشرون وقبل الأخيرة (الوعي بالمعايير والقواعد العالمية للعمل الناجح) بمتوسط حسابي 3.70 وانحراف معياري 1.305، وأخيراً يأتي في المرتبة الثلاثون والأخيرة (تعزيز الشراكات بين كافة شركاء التنمية المحلية والإقليمية والدولية) بمتوسط حسابي 3.61 وانحراف معياري 1.385. وبصفة عامة تعكس نتائج الجدول السابق أن استجابات المبحوثين جاءت مرتفعة بشكل ملحوظ على الكثير من العبارات المرتبطة بـ تنمية المهارات الإدارية وفوق متوسطة ومتوسطة على القليل منها، مما يعكس الاهتمام الواضح من جانب الجمعيات الخيرية بمكة المكرمة تنمية المهارات الإدارية كأحد أهم الأبعاد الهامة في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع السعودي.

جدول (8)

يوضح دور الجمعيات الخيرية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 (بُعد تدعيم جوانب الشخصية والوعي البيئي (الأيكولوجي)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
8	.832	4.23	تدعيم الجوانب النفسية والاجتماعية
14	.997	4.08	الشعور بالتماسك الاجتماعي
4	.700	4.35	تدعيم الهوية الثقافية
21	1.260	3.55	المشاركة في التعبير عن الرأي في صنع القرارات التنموية
13	.939	4.11	صقل الشخصية من خلال تنمية المهارات المختلفة
17	1.300	3.95	تدعيم مفهوم الاستقلالية والاعتماد على النفس
18	1.277	3.90	تدعيم تحمل المسؤولية
5	.723	4.30	تدعيم تقدير أهمية الوقت
15	1.037	4.05	القدرة على تكوين علاقات اجتماعية طيبة
12	.921	4.12	المساعدة على بناء القدرات الوطنية الساعية إلى تعزيز الخبرات الفنية
20	1.265	3.70	الاستفادة من المعايير والادوات والخبرات الفنية الدولية في مجال التنمية المستدامة
11	.864	4.15	تدعيم مهارة الحوار مع الآخر
8	.733	4.23	تدعيم مهارة الاتصال
9	.723	4.20	تدعيم مهارة استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة
10	.747	4.18	تدعيم مهارة الإقناع
3	.636	4.43	تدعيم مهارة إجراء المقابلات مع الفئات المستهدفة
14	.944	4.08	تدعيم مهارة المناقشة الجماعية
1	.599	4.48	نشر ثقافته الأمن الفكري ونبد العنف
7	.687	4.26	تشجيع التقييم الذاتي
19	1.130	3.82	نشر ثقافته التقييم الدوري
3	.594	4.43	برامج التوعية بترشيد استهلاك المياه والكهرباء

5	.648	4.30	التوعية باستثمار الموارد الطبيعية في البيئة
2	.597	4.45	برامج التوعية بالاهتمام بنظافة البيئة والحفاظ عليها
16	.920	4.03	برامج ترشيد استهلاك البترول وغيره من مواد الوقود
2	.597	4.45	برامج التوعية بالبعد عن تلوث المياه
6	.679	4.27	برامج وأنشطة تجميل البيئة وتشجيرها

توضح نتائج الجدول السابق دور الجمعيات الخيرية في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 (بعد تدعيم جوانب الشخصية والوعي البيئي (الأيكولوجي) , ومنه يتضح أن أهم وأول المؤشرات المرتبطة بـتدعيم جوانب الشخصية والوعي البيئي (الأيكولوجي) كأحد أبعاد تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع السعودي حيث جاء في المرتبة الأولى (نشر ثقافة الأمن الفكري ونبذ العنف) بمتوسط حسابي 4.48 وانحراف معياري 599.، ويأتي في المرتبة الثانية كلاً من (برامج التوعية بالاهتمام بنظافة البيئة والحفاظ عليها وبرامج التوعية بالبعد عن تلوث المياه) بمتوسط حسابي 4.45 لكل منهما على التوالي وانحراف معياري 597.، وللأولى والثانية، ولقد جاء في المرتبة الثالثة كلاً من (تدعيم مهارة إجراء المقابلات مع الفئات المستهدفة وبرامج التوعية بترشيد استهلاك المياه والكهرباء) بمتوسط حسابي 4.43 لكل منهما على التوالي وانحراف معياري 636.، وللأولى و 594.، والثانية، ويأتي في المرتبة الرابعة (تدعيم الهوية الثقافية) بمتوسط حسابي 4.35 وانحراف معياري 700.، ويأتي في المرتبة الخامسة كلاً من (تدعيم تقدير أهمية الوقت والتوعية باستثمار الموارد الطبيعية في البيئة) بمتوسط حسابي 4.30 لكل منهما على التوالي وانحراف معياري 723.، وللأولى و 648.، والثانية، كما جاء في المرتبة السادسة (برامج وأنشطة تجميل البيئة وتشجيرها) بمتوسط حسابي 4.27 وانحراف معياري 679.، ولقد جاء في المرتبة السابعة (تشجيع التقييم الذاتي) بمتوسط حسابي 4.26 وانحراف معياري 687.، ويأتي في المرتبة الثامنة كلاً من (تدعيم الجوانب النفسية والاجتماعية وتدعيم مهارة الاتصال) بمتوسط حسابي 4.23 لكل منهما على التوالي وانحراف معياري 832.، وللأولى و 733.، والثانية، كما جاء في المرتبة التاسعة (تدعيم مهارة استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة) بمتوسط حسابي 4.20 وانحراف معياري 723.، ويأتي في المرتبة العاشرة (تدعيم مهارة الإقناع) بمتوسط حسابي 4.18 وانحراف معياري 747.، ولقد جاء في المرتبة الحادية عشر (تدعيم مهارة الحوار مع الآخر) بمتوسط حسابي 4.15 وانحراف معياري 864.، ويأتي في المرتبة الثانية عشر (المساعدة على بناء القدرات الوطنية الساعية إلى تعزيز الخبرات الفنية) بمتوسط حسابي 4.12 وانحراف معياري 921.، ولقد جاء في المرتبة الثالثة عشر (صقل الشخصية من خلال تنمية المهارات المختلفة) بمتوسط حسابي 4.11 وانحراف معياري 939.، وفي المقابل جاءت في المراتب الأخيرة منها المرتبة الثامنة عشر (تدعيم تحمل المسؤولية) بمتوسط حسابي 3.90 وانحراف معياري 1.277، وجاءت في المرتبة التاسعة عشر عبارة (نشر ثقافة التقييم الدوري) بمتوسط حسابي 3.82 وانحراف معياري 1.130، ولقد جاء في المرتبة العشرون وقبل الأخيرة (الاستفادة من المعايير والأدوات والخبرات الفنية الدولية في مجال التنمية المستدامة) بمتوسط حسابي 3.70 وانحراف معياري 1.265، وأخيراً يأتي في المرتبة الواحد والعشرون والأخيرة (المشاركة في التعبير عن الرأي في صنع القرارات التنموية) بمتوسط حسابي 3.55 وانحراف معياري 1.260، وبصفة عامة تعكس نتائج الجدول السابق أن استجابات المبحوثين / المبحوثين جاءت مرتفعة في مجملها على أغلب العبارات المرتبطة (بالبعد المرتبط بتدعيم جوانب الشخصية والوعي البيئي (الأيكولوجي) كأحد أهم الأبعاد المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة مما يعكس أن الجمعيات الخيرية بمكة المكرمة تعطي اهتمام واضح في أنشطتها وبرامجها لبعد البيئي وجوانب تدعيم الشخصية وهذا ما يعكسه الواقع الفعلي لهذه الجمعيات.

جدول (9)

يوضح المعوقات التي تواجه عضوات / أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة لتطوعهم بالجمعيات الخيرية

الصعوبات	التكرار N= 40	النسبة المئوية	الترتيب
نقص الموارد والإمكانيات المادية بالجمعيات	33	82.5	1
البيروقراطية الإدارية في العمل بالجمعيات	27	67.5	2
عدم وجود إستراتيجية واضحة لدى الجمعيات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	11	27.5	3

6	20.0	8	ضعف المتابعة الادارية في تنفيذ البرامج
4	25.0	10	نقص التعاون بين الجمعيات الخيرية وبعضها البعض
5	22.5	9	نقص الخبرات المهنية المتخصصة في الجمعيات
8	15.0	6	عدم وجود حوافز مالية ومعنوية للعاملين بالجمعيات
11	7.5	3	عدم وجود آلية واضحة للعمل بالجمعيات
10	10.0	4	المركزية في اتخاذ القرارات من قبل الإدارة يعرقل العمل وانجاز الأنشطة والبرامج بالجمعيات
9	12.5	5	ضعف استخدام أسلوب التقييم المستمر لبرامج وخدمات المؤسسة
7	17.5	7	نقص التجهيزات الفنية والتكنولوجية بالجمعيات
9	12.5	5	النقص في أعداد الفنيين العاملين بالجمعيات
11	7.5	3	عدم التجديد والتغيير في الأنشطة المقدمة من خلال الجمعيات
10	10.0	4	نقص التعاون بين أعضاء فريق العمل بالجمعيات
12	5.0	2	إهمال المشاريع الاستثمارية كمصدر هام للتمويل لبرامج الجمعيات
13	2.5	1	نقص المهارات الفنية لدى بعض العاملين بالجمعيات
9	12.5	5	نقص الخبرات المهنية لدى بعض العاملين بالجمعيات
8	15.0	6	نقص تدريب العاملين بالجمعيات على القضايا المرتبطة بالتنمية المستدامة

تبرز نتائج الجدول السابق المعوقات التي تواجه عضوات / أعضاء هيئة التدريس لتطوعهم بالجمعيات الخيرية ، ومنه يتضح أن أهم وأول الصعوبات التي عبر عنها المبحوثات والمبحوثين (نقص الموارد والامكانيات المادية بالجمعيات) بنسبة 82.5% من اجمالي المجيبين، وأن ثاني أهم الصعوبات هو (البيروقراطية الإدارية في العمل بالجمعيات) بنسبة 67.5% من اجمالي المجيبين، ويأتي كالثالث أهم الصعوبات من وجهة نظر المجيبين (عدم وجود استراتيجية واضحة لدى الجمعيات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة) بنسبة 27.5%، ويأتي (نقص التعاون بين الجمعيات الخيرية وبعضها البعض) كرابع أهم الصعوبات بنسبة 25.0% من اجمالي المجيبين، وأن خامس أهم الصعوبات من وجهة نظر المجيبين (نقص الخبرات المهنية المتخصصة في الجمعيات) بنسبة 22.5%، كما أشار المجيبين الي أن (ضعف المتابعة الادارية في تنفيذ البرامج) تأتي كسادس أهم الصعوبات من وجهة نظر المجيبين بنسبة 20.0%، ولقد أشار المجيبين الي أن (نقص التجهيزات الفنية والتكنولوجية بالجمعيات) كسابع أهم الصعوبات بنسبة 17.5%، وأن ثامن أهم الصعوبات من وجهة نظر المجيبين (عدم وجود حوافز مالية ومعنوية للعاملين بالجمعيات ونقص تدريب العاملين بالجمعيات على القضايا المرتبطة بالتنمية المستدامة) بنسبة 15.0% لكل منهما على التوالي، ولقد جاء في المرتبة التاسعة من وجهة نظر المجيبين (ضعف استخدام أسلوب التقييم المستمر لبرامج وخدمات المؤسسة ونقص الخبرات المهنية لدى بعض العاملين بالجمعيات) بنسبة 12.5% لكل منهما على التوالي، بينما جاء في المرتبة العاشرة (المركزية في اتخاذ القرارات من قبل الإدارة يعرقل العمل وانجاز الأنشطة والبرامج بالجمعيات ونقص التعاون بين أعضاء فريق العمل بالجمعيات) بنسبة 10.0% من اجمالي المجيبين لكل منهما على التوالي، ويأتي في المرتبة الحادية عشر (عدم وجود آلية واضحة للعمل بالجمعيات وعدم التجديد والتغيير في الأنشطة المقدمة من خلال الجمعيات) بنسبة 7.5% من اجمالي المجيبين لكل منهما على التوالي، ولقد جاء في المرتبة الثانية عشر وقبل الأخيرة (إهمال المشاريع الاستثمارية كمصدر هام للتمويل لبرامج الجمعيات) بنسبة 5.0% من اجمالي المجيبين، ويأتي في المرتبة الثالثة عشر والأخيرة (نقص المهارات الفنية لدى بعض العاملين بالجمعيات) بنسبة 2.5% من اجمالي المجيبين.

جدول (10)

يوضح المقترحات اللازمة لمواجهة المعوقات التي تواجه عضوات / أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة لتطوعهم بالجمعيات الخيرية

الترتيب	النسبة المئوية	التكرار=40	المقترحات
---------	----------------	------------	-----------

1	87.5	35	زيادة الموارد والامكانيات للمجموعات
2	62.5	25	المرونة الإدارية في العمل بالمجموعات
5	25.0	10	ضرورة وجود استراتيجية واضحة لدى المجموعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
6	22.5	9	ضرورة المتابعة الإدارية في تنفيذ البرامج
3	30.0	12	زيادة التعاون بين المجموعات الخيرية وبعضها البعض
4	27.5	11	زيادة الموارد البشرية والمتخصصين بالمجموعات
7	20.0	8	ضرورة تقديم حوافز مالية ومعنوية للمتطوعين بالمجموعات
12	7.5	3	ضرورة توافر آلية واضحة للعمل بالمجموعات
8	17.5	7	الاهتمام بزيادة الخبرات المهنية المتخصصة في المجموعات
12	7.5	3	انشاء دليل خاص بالمجموعات
11	10.0	4	اللامركزية في اتخاذ القرارات من قبل الإدارة لإنجاز الأنشطة والبرامج بالمجموعات
10	12.5	5	استخدام أسلوب التقويم المستمر لبرامج وخدمات المجموعات
11	10.0	4	زيادة التجهيزات الفنية والتكنولوجية بالمجموعات
10	12.5	5	الزيادة في أعداد الفنيين العاملين بالمجموعات
11	10.0	4	الاهتمام بالتجديد والتغيير في الأنشطة المقدمة من خلال المجموعات
9	15.0	6	التعاون بين أعضاء فريق العمل بالمجموعات
13	5.0	2	زيادة الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية كمصدر هام لتمويل البرامج بالمجموعات
13	5.0	2	الاهتمام بالمهارات الفنية للعاملين بالمجموعات
11	10.0	4	زيادة الخبرات المهنية للعاملين بالمجموعات
8	17.5	7	تدريب العاملين بالمجموعات على القضايا المرتبطة بالتنمية المستدامة

تعكس نتائج الجدول السابق المقترحات اللازمة لمواجهة المعوقات التي تواجه عضوات / أعضاء هيئة التدريس لتطوعهم بالمجموعات الخيرية ومنه يتضح أن أهم وأول المقترحات التي عبر عنها المبحوثين (زيادة الموارد والامكانيات المادية للمجموعات) بنسبة 87.5% من إجمالي المجيبين، وأن ثاني أهم المقترحات هو (المرونة الإدارية في العمل بالمجموعات) بنسبة 62.5% من إجمالي المجيبين، ويأتي كالثالث أهم المقترحات من وجهة نظر المجيبين (زيادة التعاون بين المجموعات الخيرية وبعضها البعض) بنسبة 30.0%، ويأتي (زيادة الموارد البشرية و المتخصصين بالمجموعات) كرابع أهم المقترحات بنسبة 27.5% من إجمالي المجيبين، وأن خامس أهم المقترحات من وجهة نظر المجيبين (ضرورة وجود استراتيجية واضحة لدى المجموعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة) بنسبة 25.0%، كما أشار المجيبين الي أن (ضرورة المتابعة الادارية في تنفيذ البرامج) تأتي كسادس أهم المقترحات من وجهة نظر المجيبين بنسبة 22.5%، ولقد أشار المجيبين الي أن (ضرورة تقديم حوافز مالية ومعنوية للمتطوعين بالمجموعات) كسابع أهم المقترحات بنسبة 20.0%، وأن ثامن أهم المقترحات من وجهة نظر المجيبين (الاهتمام بزيادة الخبرات المهنية المتخصصة في المجموعات وتدريب العاملين بالمجموعات على القضايا المرتبطة بالتنمية المستدامة) بنسبة 17.5% لكل منهما على التوالي، ولقد جاء في المرتبة التاسعة من وجهة نظر المجيبين (التعاون بين أعضاء فريق العمل بالمجموعات) بنسبة 15.0% ، ويأتي في المرتبة العاشرة (استخدام أسلوب التقويم المستمر لبرامج وخدمات المجموعات والزيادة في أعداد الفنيين العاملين بالمجموعات) بنسبة 12.5% من إجمالي المجيبين لكل منهما على التوالي، كما عبر المجيبين أن من المقترحات اللازمة لمواجهة الصعوبات التي تواجه المجموعات الخيرية في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة (اللامركزية في اتخاذ القرارات من قبل الإدارة لإنجاز الأنشطة والبرامج بالمجموعات، زيادة التجهيزات الفنية والتكنولوجية بالمجموعات، الاهتمام بالتجديد والتغيير في الأنشطة المقدمة من خلال المجموعات وزيادة الخبرات المهنية للعاملين

بالجمعيات) والتي جاءت في المرتبة الحادية عشر بنسبة 10.0% لكل منهما على التوالي، كما أشار المجيبين الي أن (ضرورة توافر آلية واضحة للعمل بالجمعيات و انشاء دليل خاص بالجمعيات) من المقترحات اللازمة للتغلب على الصعوبات والتي جاءت في المرتبة الثانية عشر وقبل الأخيرة بنسبة 7.5% لكل منهما على التوالي، وأخيراً يأتي (زيادة الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية كمصدر هام لتمويل البرامج بالجمعيات والاهتمام بالمهارات الفنية للعاملين بالجمعيات) في المرتبة الثالثة عشر والأخيرة بنسبة 5.0% لكل منهما على التوالي من اجمالي المجيبين

مناقشة نتائج البحث:

النتائج المرتبطة بدور الجمعيات الخيرية في التطوير وتنمية الموارد البشرية:

أوضحت نتائج البحث أن الجمعيات الخيرية بمكة المكرمة تساهم بشكل كبير في تطوير وتنمية الموارد البشرية حيث جاءت أهم سبعة محاور لتحقيق ذلك من وجهة نظر الباحثين / المبحوثات على النحو التالي: (الاهتمام بالتغيير الإيجابي في جميع عناصر الجمعية، الاهتمام بالتطوير المستمر لجميع عناصر الجمعيات الخيرية، دعم المشاركة المجتمعية في البرامج التنموية بالجمعيات الخيرية، الاهتمام بتنمية الموارد المادية بالجمعية، الاهتمام بدور الجمعيات الخيرية في تنمية مجتمعاتها، تقييم وتقويم البرامج والمهام بالجمعية، متابعة تنفيذ البرامج والمهام بالجمعية، تحديد الصعوبات التي تواجه تحقيق التميز المؤسسي لتطوير برامج الجمعيات الخيرية، التخطيط والتنظيم الجيد والملائم للخدمات المقدمة من خلال الجمعية، دعم الخطط الوطنية الساعية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة) ، وهذا يؤكد على أهمية مثل هذه المؤسسات في تنمية المجتمع وتطوره ، وتنمية الموارد البشرية، والمساهمة بشكل فعال في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تنمية الموارد البشرية ، وهذا يتفق مع دراسة (عبد الرازق , 2023) و (رؤية المملكة العربية السعودية 2030)

النتائج المرتبطة بدور الجمعيات الخيرية في التعليم والتدريب والتأهيل:

أوضحت نتائج البحث أن الجمعيات الخيرية بمكة المكرمة تساهم بشكل كبير في التعليم والتدريب والتأهيل حيث جاءت أهم سبعة محاور لتحقيق ذلك من وجهة نظر الباحثين على النحو التالي: (دعم الخطط الوطنية الساعية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، الاهتمام بتنمية المهارات التعليمية في الجمعيات الخيرية، التعاون بين الجمعيات الخيرية لتحسين مستوى الأداء في مجال التعليم والتأهيل وهذا يتفق مع دراسة (علام , 2021) ، ويتفق أيضاً مع دراسة (شديد , 2022) بأهمية التعليم للمساهمة في عملية التنمية المستدامة . ، هذا بالإضافة إلى أهمية متغير المساهمة في تقديم برامج محو الأمية بمكة المكرمة، الاهتمام بتوفير الموارد المادية والبشرية لدعم التعليم والتدريب، أهمية الوعي بتطبيق استراتيجية التعليم بالمملكة وفقاً لرؤية 2030، الاهتمام بالتحول التكنولوجي والرقمي في برامج التعليم والتدريب والتأهيل، الاهتمام بتعليم متميز يؤهل لمتطلبات سوق العمل) وهذا يتفق مع دراسة (Frans Melissen & Andrew Ngawenja Mzembe , 2018) ، و (رؤية المملكة العربية السعودية 2030) بأهمية مثل هذه المؤسسات المجتمعية بمسؤوليتها الاجتماعية نحو التطور والتنمية .

النتائج المرتبطة بدور الجمعيات الخيرية في تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية:

أوضحت نتائج البحث أن الجمعيات الخيرية بمكة المكرمة تساهم بشكل كبير في تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية حيث جاءت أهم سبعة محاور لتحقيق ذلك من وجهة نظر الباحثين على النحو التالي: (الاهتمام بتقديم كافة الخدمات للمرأة وتحقيق العدالة الاجتماعية لها، دعم المرأة المعيلة في التعليم والتوظيف والتأهيل والتدريب من خلال البرامج المقدمة من الجمعية وهذا يتفق مع دراسة (علام , 2021) و دراسة (شديد , 2022) ، و(رؤية المملكة العربية السعودية 2030) ، الاهتمام بتنمية مهارات المرأة التي تؤهلها لسوق العمل، الاهتمام بضرورة مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية، تحقيق المساواة في الحقوق

والفرص للمرأة، المساهمة في الارتقاء بالخدمات الصحية للمرأة، تعزيز ثقافة ريادة الأعمال للمرأة) والتي حظيت جميعها على استجابات مرتفعة من وجهة نظر الباحثين.

النتائج المرتبطة بدور الجمعيات الخيرية في البعد الاجتماعي وتعزيز قيم الانتماء والمواطنة:

أوضحت نتائج البحث أن الجمعيات الخيرية بمكة المكرمة تسهم بشكل كبير في البعد الاجتماعي وتعزيز قيم الانتماء والمواطنة حيث جاءت أهم سبعة محاور لتحقيق ذلك من وجهة نظر الباحثين على النحو التالي: (تنمية القيم الاجتماعية المرغوب فيها في المجتمع، تدعيم احترام التقاليد والأعراف المجتمعية من خلال برامج وأنشطة الجمعية والتوعية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة من خلال برامج وأنشطة الجمعية، المساهمة في ضمان جودة الخدمات الصحية لجميع فئات المجتمع من خلال برامج الجمعية، المساهمة في تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليمية والمساهمة بتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في الحصول على فرص عمل مناسبة، تدعيم ثقافة المسؤولية الاجتماعية من خلال برامج وأنشطة الجمعية والمساهمة في تقديم برامج مكافحة الفقر، المساهمة في متابعة البرامج والخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، تدعيم علاقة الإنسان الإيجابية بمجتمعه وتعزيز روح الولاء والانتماء للهوية السعودية وتنوعها الثقافي، والتي حظيت جميعها على استجابات مرتفعة من وجهة نظر الباحثين ، وهذا يتفق مع ما جاء في دراسة

(Edwin ,B & Naomi,E, 2007) والتي ركزت على الهوية والوطنية والانتماء للوطن ، وهذا يتفق مع دراسة (Frans Melissen & Andrew Ngawenja Mzembe , 2018) بالمسؤولية الاجتماعية ، و(رؤية المملكة العربية السعودية 2030) ، مع ما أكد عليه (Germain and Gitterman,1995,P.817-818) على أهمية هذه المؤسسات المجتمعية في تدعيم قيم الانتماء والمواطنة .

النتائج المرتبطة بدور الجمعيات الخيرية في تنمية المهارات الإدارية:

أوضحت نتائج البحث أن الجمعيات الخيرية بمكة المكرمة تسهم بشكل كبير في تنمية المهارات الإدارية حيث جاءت أهم سبعة محاور لتحقيق ذلك من وجهة نظر الباحثين على النحو التالي: (تدعيم قيم الإخلاص والانتماء للعمل، الالتزام بأنظمة العمل و خدمة العملاء، نشر ثقافة العمل الفريقي بالجمعية، ترسيخ الشفافية ومحاربة الفساد، المهارة في عقد الاجتماعات والمهارة في عقد الندوات، القدرة على الإبداع والابتكار والمهارة في عقد المؤتمرات، القدرة على التطوير والتنمية والقدرة على تنسيق الأنشطة والبرامج مع الجمعيات الأخرى وتبادل الخبرات) والتي حظيت جميعها على استجابات مرتفعة من وجهة نظر الباحثين، وهذا يتفق مع دراسة (سلامة ، 2020) والتي ركزت على أهمية الشراكات مع الجمعيات الأخرى ذات الصلة ، و(رؤية المملكة العربية السعودية 2030) ، ويتفق أيضاً مع (عباس ، صلاح ، 2010) والذي ركز على التطوير والتنمية ، استثمار الموارد البشرية والجوانب الإدارية .

النتائج المرتبطة بدور الجمعيات الخيرية في تدعيم جوانب الشخصية والوعي البيئي(الأيكولوجي):

أوضحت نتائج البحث أن الجمعيات الخيرية بمكة المكرمة تسهم بشكل كبير في تدعيم جوانب الشخصية والوعي البيئي(الأيكولوجي) حيث جاءت أهم سبعة محاور لتحقيق ذلك من وجهة نظر الباحثين على النحو التالي: (نشر ثقافة الأمن الفكري ونبد العنف، برامج التوعية بالاهتمام بنظافة البيئة والحفاظ عليها وبرامج التوعية بالبعد عن تلوث المياه، تدعيم مهارة إجراء المقابلات مع الفئات المستهدفة وبرامج التوعية بترشيد استهلاك المياه والكهرباء، تدعيم الهوية الثقافية، تدعيم تقدير أهمية الوقت والتوعية باستثمار الموارد الطبيعية في البيئة، برامج وأنشطة تجميل البيئة وتشجيرها، تشجيع التقييم الذاتي) والتي

حظيت جميعها على استجابات مرتفعة من وجهة نظر الباحثين ، هذا يتفق مع ما ركزت عليه دراسة (عبد الرازق , 2023)
والتي أهتمت بأهمية الوعي البيئي وتنميته , و(رؤية المملكة العربية السعودية 2030)

النتائج المرتبطة بالمعوقات التي تواجه عضوات / أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة لتطوعهم بالجمعيات

الخيرية

اتضح من نتائج البحث أن نقص الموارد والامكانيات المادية بالجمعيات، البيروقراطية الإدارية في العمل بالجمعيات، ويؤكد الباحث أن نقص الإمكانيات المادية والبشرية تعتبر من اهم المعوقات التي تعوق التطوع ، وهذا يتفق مع ما جاء في دراسة (سعداوي , 2023) ، مع عدم وجود استراتيجية واضحة لدي للجمعيات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، حيث يرى الباحث أهمية توافر استراتيجية للعمل واضحة ومحددة للسير بالعمل على أسس سليمة ، وجاءت أيضاً من أهم المعوقات نقص التعاون بين الجمعيات الخيرية وبعضها البعض، نقص الخبرات المهنية المتخصصة في الجمعيات، ضعف المتابعة الادارية في تنفيذ البرامج، نقص التجهيزات الفنية والتكنولوجية بالجمعيات، عدم وجود حوافز مالية ومعنوية للعاملين بالجمعيات ونقص تدريب العاملين بالجمعيات على القضايا المرتبطة بالتنمية المستدامة

النتائج المرتبطة بالمقترحات اللازمة لمواجهة المعوقات التي تواجه عضوات / أعضاء هيئة التدريس والهيئة

المعاونة لتطوعهم بالجمعيات الخيرية

اتضح من نتائج البحث أن زيادة الموارد والامكانيات المادية للجمعيات، المرونة الإدارية في العمل بالجمعيات، زيادة التعاون بين الجمعيات الخيرية وبعضها البعض وهذا يتفق مع ما جاء في دراسة (سعداوي , 2023) ، هذا بالإضافة إلى أهمية زيادة الموارد البشرية والمتخصصين بالجمعيات، ضرورة وجود استراتيجية واضحة لدي للجمعيات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ضرورة المتابعة الادارية في تنفيذ البرامج، ضرورة تقديم حوافز مالية ومعنوية للمتطوعين بالجمعيات، الاهتمام بزيادة الخبرات المهنية المتخصصة في الجمعيات ، وتدريب العاملين بالجمعيات على القضايا المرتبطة بالتنمية المستدامة ، حيث يرى الباحث أن التدريب من أهم المحاور الهامة للمساهمة في عملية التنمية المستدامة ، كما وضحت نتائج البحث أن التعاون بين أعضاء فريق العمل بالجمعيات ومن وجهة نظر الباحث أن التعاون بين فريق العمل بالمؤسسات من أهم المحاور التي تساهم في عملية التنمية المستدامة .

المراجع

الرمادي , آية . (2018) . التميز المؤسسي وتطوير برامج الجمعيات الأهلية دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع : مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية . جامعة الفيوم ، المجلد 13 ، ع 13 ، ص 235- 291
الهرميل , نها . (2020) . آليات الجمعيات الأهلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة : مجلة راسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، المجلد 1 ، ع 52 ، ص 269- 303

الشبكة العربية للتميز والاستدامة . (2023) . التنمية المستدامة مفهوم تعريف وابعاد ومكونات

<https://sustainability-excellence.com> :

الأمم المتحدة. (2022) . لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي <https://uncitral.un.org/ar/about/sdg>

بدر , فاطمة والصباغ , معاذ . (2020) . نظرية المنظمات : الجامعة الافتراضية السورية , المشاع المبدع , سوريا , ص 6-2

https://pedia.svuonline.org/pluginfile.php/2486/mod_resource/content/6/BMN503.pdf

حسنى , هبة (2022) . استخدام الجمعيات الأهلية لبرنامج التأهيل المرتكز على المجتمع في مواجهة مشكلات الغارمات المفرج عنهن : مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية . جامعة حلوان , المجلد 60 , ع 2 , ص 505-549
رؤية مصر 2030 . (2022) . استراتيجية التنمية المستدامة : <https://www.sis.gov.eg/Story/235782>

رؤية المملكة العربية السعودية 2030 . (2022) . التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة :
[/https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents](https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents)

سلامة , سهام . (2020) . المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الجمعيات الخيرية لتحقيق أهدافها في ضوء رؤية 2030 للمملكة العربية السعودية : مجلة الخدمة الاجتماعية . الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين, المجلد 66 , ع 1 , ص 129-159

سعداوي , محمد . (2023) . التبادل التنموي كآلية لتفعيل مشاركة الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المستدامة :مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية . جامعة الفيوم, المجلد 30 ع 1 , ص 15-56

شديد, مصطفى (2022) . دور منظمات المجتمع المدني في تحسين مستوى العملية التعليمية لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الدولة 2030 دراسة تطبيقية على الجمعيات الأهلية : المجلة العربية للإدارة , أكاديمية السادات للعلوم الإدارية . كلية العلوم الإدارية . القاهرة, المجلد 42 , ع 4 , ص 183-214

عبد اللطيف, رشاد. (2003) . نماذج ومهارات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية (مدخل متكامل): المكتب الجامعي الحديث, الإسكندرية, ص 143-159

عبد اللطيف, رشاد . (2004-2005) . تنظيم المجتمع وقضايا التعولم :مدخل مهنية ونظريات علمية, المكتب الجامعي الحديث, الإسكندرية , ص 318-330

عبد اللطيف , رشاد . (2010) . تنمية المنظمات الاجتماعية : مدخل مهني لطريقة تنظيم المجتمع , الإسكندرية , دار الوفا للطباعة والنشر , ص 26

عبد المنعم , إيمان . (2023) . تصور مقترح لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دمج المرأة المعيلة في المشروعات الصغيرة من أجل تحقيق التنمية : مجلة الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية , جامعة الفيوم , المجلد 30 , ع 1 , ص 57-94

علام , محمد . (2021) . التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع وتفعيل الحوكمة لتدبير التمويل بالجمعيات الأهلية : مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية : جامعة حلوان , المجلد 56 , العدد 3 , ص 679-718

عباس , صلاح . (2010) . التنمية المستدامة في الوطن العربي , مؤسسة شباب الجامعة , الإسكندرية

عبد الرازق , شيماء (2023) . دور الجمعيات الأهلية في تدعيم الوظائف الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر الاستراتيجية 2030 : مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية . جامعة الفيوم . المجلد 30 , ع 1 , ص 191-242

معاد , سلطانه . (2012) . تقييم مساهمة الأنشطة الطلابية كأحد أدوات طريقة العمل مع الجماعات لتدعيم وعي المرأة بأهمية المشاركة في التنمية المستدامة : مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية . جامعة حلوان , مجلد 8 , ع 31 , ص 3693-3757

مصطفى , السيد . (2020) . رؤية مستقبلية لتطوير دور منظمات المجتمع المدني في نشر وتدعيم حقوق الإنسان : مجلة الخدمة الاجتماعية . الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين , مجلد 63 , ع 1 , ص 235-285

Edwin ,B & Naomi,E . (2007). Volunteering for charity: Pride, respect, and the commitment of volunteers: Journal of Applied Psychology, Vol. 92 N .3

Edwin ,B and Naomi,E . (2007) . Volunteering for charity: Pride, respect, and the commitment of volunteers" Journal of Applied Psychology, Vol 92 ,N3

Frans Melissen & Andrew Ngawenja Mzembe .(2018) . Institutional Antecedents of the Corporate Social Responsibility (CSR) Narrative in the Developing World Context: Implications for Sustainable Development : Business Strategy and the Environment ,vol . 27 , N . 6 , P 657 – 676

Germain, Carel and Gitterman Alex . (1995) . Ecological Perspective : Encyclopedia of social Work, P816-817.

REAMER, F. (1997). Ethical Standards in Social Work : The NASW code of Ethics Encyclopedia of Social Work , NASW 19e Edition , P. 113-123 .

Lutz Hoff and Anne Hickling-Hudson .(2011). The role of International Non-Governmental Organizations in promoting adult education for social change: A research agenda: International Journal of Educational Development, vol 31, N 2

Tennant,M (2001) " Governments and voluntary sector welfare: historians perspectives"
Social Policy Journal of New Zealand , vol 32 , N 17

TY - JOUR

AB - Purpose Women empowerment is essential for the growth and development of the nation. This study aims to identify the role of non-government organisations (NGOs) in promoting women empowerment through immediate livelihood facilities. Women are creative enough to start their own venture, but they are not able to explore the available opportunities because of male dominance, lack of education and proper government support. Thus, NGOs play a major role in training and empowering women to attain immediate livelihood. Design/methodology/approach The role of NGOs in empowering women has been explored using the case study method. A total of five case studies of women who attained training and started their own venture have been developed using in-depth interviews. Findings Women empowerment occurs through venture creation and entrepreneurship, which can be attained with proper training and information. Motivation and effective leadership help women in gaining confidence, and they aim to achieve their goals. Proper information about government policies, networking with customers, relationship with self-help groups (SHGs) and NGOs also help them in attaining empowerment. Practical implications This study indicates to the government and researchers that, instead of initiating new policies, it is important to focus on the existing policies and improve them. NGOs or SHGs must focus on providing immediate livelihood through venture creation or entrepreneurial activities. Social implications Women need to be more socialised and develop a habit of partnership with their friends and neighbours to extend their ventures (Dixit et al., 2020). To meet the demand of sustainable and green environment, women must be trained about green manufacturing and to prepare products which are environmentally friendly and sustainable (Agarwal et al., 2020). Instead of initiating new policies, government must review their existing policies and provide equal opportunities to increase female workforce. Originality/value This study focusses on the role of NGOs in empowering women by focussing on their immediate livelihood through venture creation or entrepreneurship.

VL - 15

IS - 1

SN - 1750-6204

DO - 10.1108/JEC-04-2020-0066

UR - <https://doi.org/10.1108/JEC-04-2020-0066>

AU - Gupta, Minisha

PY - 2021

Y1 - 2021/01/01

TI - Role of NGOs in women empowerment: case studies from Uttarakhand, India

T2 - Journal of Enterprising Communities: People and Places in the Global Economy

PB - Emerald Publishing Limited

SP - 26

EP - 41

Y2 - 2024/11/02

ER -

Role of Local Non-Governmental Organizations (NGOs) in Community Development in Zamfara State, Nigeria

A Hashim, S.H Sidi, B.Z Abubakar, B.F Umar, H.M Aliero, F.J Yelwa

Department of Agricultural extension and rural development, Usmanu Danfodiyo University, Sokoto, Nigeria.

Email: Corresponding author: ahmadhashim70@gmail.com

Abstract— The study was conducted in Zamfara State, Nigeria to assess the role of local Non-Governmental Organizations (NGOs) in community development. A questionnaire was administered to 200 randomly selected beneficiaries of NGOs activities. Another questionnaire was administered to 58 purposively sampled officials of local NGOs for the study. Descriptive such as (frequencies and percentages) and inferential statistics like t-test and correlation were used to analyze the data collected from the field. The study revealed that, local NGOs contributes significantly to community development in various ways such as through community self-help efforts; training and re-training of community members and awareness creation and sensitization of community members. It was revealed that, these efforts resulted to many improvements such as increased enrolments of children in schools; improved health care service delivery; and increased agricultural yields. The research has shown that, beneficiaries provide water; labour and venue during execution of community development efforts. The study identified problems militating against smooth running of NGOs activities: inadequate funds and personnel; low level of beneficiaries 'commitments; and low level of government support. It was recommended that, government, individuals and development partners should provide more financial, technical and human resources support to NGOs in order to make them effective and efficient in delivery of community development services.

Keywords— Role; Local Non-Governmental Organizations (NGOs); Community development.

I. INTRODUCTION

Poor performance of governments in meeting the socio-economic quests of its citizens has been identified as one of the reasons behind the proliferation of Community Based Organizations (CBOs) and Non-Governmental Organizations (NGOs) in the present Millennium. Non-Governmental Organizations (NGOs) are voluntary clubs, societies and associations or groups of people within the society or community that come together to achieve certain objectives (United Nations 1990). They may have similar identities and share some needs and aspirations. These organizations are non-profit or business oriented. Non-Governmental Organizations (NGOs) are organizations or societies that have little or no direct bearing with any of the three levels of government; in most cases they do not have permanent paid officials (United Nations, 1990).

There is increasing evidence that all three sectors of society-government, private and civil society (NGOs)-have important roles to play in nations' building and particularly

in development efforts to improve the quality of lives of citizens. When they are able to work well together they mutually reinforce each other's work and can together do what none of them can do on its own. These collaborative and working relationships have not been documented in the case of Zamfara State.

The study was conducted to achieve the following Objectives:

- i. Describe the socio-economic characteristics of beneficiaries of community development activities;
- ii. Identify the roles played by the NGOs in community development;
- iii. Find out Roles of beneficiaries towards execution of community development activities in the area;
- iv. Identify the perception of beneficiaries towards NGOs in community development;
- v. Find out forms of assistance provided by government in supplementing the efforts of the NGOs in the study area; and

- vi. Investigate problems of NGOs as perceived by the beneficiaries in the study area;

II. METHODOLOGY

The research was conducted in Zamfara State, Nigeria; Gusau is the capital of the state. The area is located on latitude 12° 10'N and longitude 12° 16'E. It was created in October 1996 by the then head of state Late General Sani Abacha; It has 14 Local government areas sparsely distributed across the state. It was created from former Sokoto state. The State is bordered in the north by Niger republic, to the south by Kaduna State, in the east it is bordered by Katsina state and the west by Sokoto, Kebbi and Niger States, (Zamfara State government Bulletin, 2012). The total area covered by the state is 39,762km² with of 3,602,356 people (NPC, 2006). Ninety percent of populations are farmers and or offering services to the growing agricultural industries in the area (NPC, 2006). The climate of the area favors growth and development of millet, sorghum, maize, cotton, groundnuts, cowpea, tobacco and locust beans etc. and also is generally relative to its tropical position. Highest maximum and minimum annual temperatures are 38^oc and 18^oc respectively. A hamattan period, which falls between December to February, is characterized by very cold temperature and dust-laden winds, often accompanied by thick fog of high intensity. The main annual rainfall is 853.40mm, which is enough to support healthy growth of lot of tropical crops (Zamfara State Government Bulletin, 2012). The soil is generally sandy loam moderately fertile and easy to cultivate. There are two major ethnic groups; Hausa and Fulani who were predominantly farmers, rearers and businessmen, other tribes are also available which include; Yoruba, Igbo, Ibir, Tiv, Nupe, Zabarmawa and many other minority tribes. Islam is the predominant religion in the area. The vegetation characteristics are of the Sudan Savannah type with abundant grassland and sparse trees. The area is situated in the southern Sudan Savannah zone. (Zamfara State Government Bulletin, 2012).

The research work was carried out using a list of 58 registered local NGOs operating in the state. This formed the study sample frame. The list was obtained from Zamfara State Agency for NGOs affairs. In selecting the beneficiaries, purposive and simple random sampling techniques were used. Village heads and 9 other persons from each village were selected from 20 villages. A total of 200 copies of beneficiaries' questionnaire were administered. In each of 20 surveyed villages, a Focused Group Discussion was held.

Both primary and secondary data were used. Well-structured questionnaires were framed and relevant information from Non-Governmental Organizations (NGOs) and selected community members who benefited from NGOs interventions were obtained. The questionnaires were administered to officials of the NGOs and beneficiaries in the study area. A Focused Group Discussion guide was also developed and used. The data collection was done in May 2018 using the three instruments highlighted above. Other techniques used in data collection included; likert scale, triangulation and ranking.

III. RESULTS AND DISCUSSION

Table 1: Socio-Economic Characteristics of Beneficiaries of NGOs efforts (n=200)

Parameters	Frequency	Percentage
Sex		
Male	141	70.5
Female	59	29.5
Age Group (Years)		
10-20	40	20.0
21-30	56	28.0
31-40	77	38.5
41-50	22	11.0
51-60	5	2.5
Education status		
Islamic education	26	13.0
Adult education	15	7.5
Primary education	99	49.5
Secondary education	39	19.5
Tertiary education	11	5.5
Occupation		
Civil servant	48	24.0
Farmer	114	57.0
Trader	26	13.0
Other petty business	12	6.0
Marital status		
Married	170	85.0
Single	17	8.5
Divorced	11	5.5
Widow	2	1.0
Family size (Persons)		
Less than 5	99	49.5
5-10	86	43.0
11-20	13	6.5
21 and above	2	1.0

Family	Income		
Level per Annum			
N100,000	–	111	55.5
N500,000			
N500,001	–	79	39.5
N1,000,000			
N1,000,001	and	10	5.0
above			
Total		200	100.0

Source: Field Work 2018

Table 1 represents socio-economic characteristics of beneficiaries; sex distribution shows that, 70.5% of the beneficiaries were male while only 29.5 were females. This implies that, males benefits more from the community development initiatives of NGOs perhaps due to cultural norms that placed women folk as second class citizens. In northern Nigeria, women participate less in decision making and community development especially self-help efforts for reasons of long patriarchy. This is in line with Yusuf (2002) who reported that women in northern Nigeria are constrained to engage in crop production by several factors such as religious and traditional restrictions also women are exposed to time consuming domestic work or household activities. According to him, women spend long hours on collection of water from distant sources, collection of firewood, processing cooking food. Age distribution of beneficiaries shows 38.5% falls within the age range of 31-40years. While, only 2.5% were within the age range of 51-60 years. This implies that, youth participate more in community development may be due to their activeness and physical structure. Youthful age is the most critical age for human productivity in the present millennium; old age might not be able to contribute as youth can. The age bracket fallen within the age bracket defined by David *et al.* (2009) as economically productive in a population that is 15-65 years; also the age range is an incentive for a long lasting development. Educational qualification shows that, 49.5% of the beneficiaries had primary education while the least percentages of (7.5) and (5.5) were recorded by adult and tertiary education respectively. Education is a weapon for transformation and making people release their full potentials. This result is not a surprise considering myths and misconceptions around western education in the study area. In agreement to this finding, Aliyu (2001) documented that, low level of western education in Northern Nigeria is due to holding firmly to the ethics of Islam and having reservation

against western style of education. Similarly, Edet (2004) and Cohen (1987) established that, education is a key ingredient of political, economic and social empowerment which invariably could affect engagement in rural development programmes. It has clearly show, active participation in community development efforts is dependent upon level of education of an individual or group of individuals. The more educated a community is, the more enlighten and the more they actively partake in community development in their area. Occupation distribution shows that 57% of the beneficiaries have farming as their main occupation while the least (6.0%) were engaged in petty businesses as such handcraft, Kiosk keeping, barbing saloon, commercial motorcycles riders and water vendors. This is not unexpected because the agricultural nature of the area justified the need for emancipating the resource poor farming communities through community development activities. This is in line with Yusuf (2002) who reported that, Zamfara State is cited slightly sloppy topography with good soil suitable for agricultural production. This makes the area to have a slogan “Farming is our Pride” this finding proves that, communities participating in agricultural activities like, land clearing, irrigation and processing in the study area are practically possible. The marital status indicates 85% of the beneficiaries are married while only 15 are either single, divorced or widows. This means that marriage is not a barrier to participation in community development activities. The married are more matured and responsive to development issues. This is in agreement with findings of Sani, (2008) who argued that; marriage is highly cherished high in the rural communities of the study area. The beneficiaries’ family sizes shows that, 49.5% of the beneficiaries have family size of less than 5 while the least (1.0%) have a family size of 20 and above. This implies that, majority of the beneficiaries have less or equals to a maximum of 5 family members; they have lesser burden that might hinder their participation in community development activities. However, the family size could have effect on the income level of the beneficiaries as some of the members could contribute to the economic status of the entire family. This is contrary to findings of Manga (2012) who reported that, the average household size was 10 people per household. According to her, this large house hold size is a common characteristic of rural household especially in Northern Nigeria where polygamy is mostly practiced. The income level reveals that, 55.5% of the beneficiaries have an income of N100, 000 – N500, 000 per annum while the least 5% have an income level of N1, 000,000 and above per annum. This is not a

surprise because better economic status can enhance participation in community development activities through increased financial contributions towards execution of community development activities. This could also be related to kinds of occupations of the beneficiaries. If an individual is gainfully employed, he or she stands better chance of generating more incomes than unemployed. The tendency to make cash contributions for community development efforts is much higher in the former than the later.

The study revealed a positive correlation (0.631) between family income and occupation. Meaning, there is significant relation between occupations and family income levels of beneficiaries. Beneficiaries with low incomes were found to be farmers and low grade civil servants. Traders and business persons reported to have higher income levels, may be due to high profits being generated from their business. To further buttress the point that, income is related to occupation of an individual and in turn can affect participation to community development activities.

Table 2: Distribution of roles of NGOs in community development as identified by NGOs

Roles of NGOs	Frequency	Percentage
Promoting community self-help efforts	20	34.5
Training and re-training of beneficiaries	44	75.9
Promoting active Participation	28	48.3
Provision of Welfare Package	17	29.3
Awareness Creation and Sensitization	33	56.1
Enhance Income Generation activity	14	24.1
Improving Social Services	23	39.7
Mentoring Community Based Organizations	16	27.6
Representation of citizens at decision making	21	36.2

Source: Field Work 2018

Table 2 shows that, 75.9% of the NGOs had attributed immense roles they played through training and re-training of community members to appreciate the value of self-help efforts. This was vigorously pursued through enlightenment and sensitization for self – awakening. This is in line with Anyanwu, (1990) that, Citizens' participation could best be achieved through training and re-training on the values of

self-help which is of the people, by the people and for the people. Also Aliyu, (2012) reported that, training and capacity building is aimed at strengthening the effectiveness of an individual, which in turn enhances the level of participation in any community development programme. The finding is similar to that of Aliyu, (2012) quoting Oshuntogun (1996) who found that training strengthens people and makes them to be very efficient in discharge of their activities. Only 24.1% played role of promoting income generation activities perhaps due to their nature, most of the Local NGOs are not for profit. This implies that, community members might not be economically independent of local NGOs near future.

Table 3: Distribution of beneficiaries based on their perceptions of the contribution of NGOs in community development.

Contribution/effects of NGOs activities	Frequency	Percentage
Increased enrolment of children in schools	154	77
Enhanced health care service delivery	141	70.5
Increased yield and production levels	133	66.5
Increased women participation in development	97	48.5
Increased income levels of community	77	38.5
Increased supply of basic social services	65	32.5
Improved shelter and clean environment	48	24
Supported eradication of extreme poverty	39	19.5
Increased access to information and knowledge	30	15
Reduced maternal and child mortality rates	12	6

Source: Field Work 2018

Table 3 shows a number of effects of community development activities executed in the area by the NGOs. Increased enrolment of children in schools through mobilization and enlightenment took the lead. Where people are educated their capacities would be developed and could facilitate sense of belonging and ownership of community

development activities and partake in community development programme. This is in line with Samuel (2005) who reported that, education being a weapon for human transformation had resulted into meaningful achievements of the yearnings and aspiration of the community through organized effort that enable the beneficiaries to realize and exploit their potentialities to the fullest. The least score

recorded for reduction of maternal and child mortality is not unconnected with the fact that, majority of local NGOs don't have interest on maternal and child health related issues; the international development organizations takes lead of promoting maternal and child health related issues in the state.

Table 4: Comparism of roles played by NGOs and beneficiaries perception about NGOs contributions in community development.

Parameters	N	Mean	Std. Deviation	Df	Level of Significance	t _{Calculated}	t _{Critical}	Remarks
Roles played by NGOs in community development	9	11.122	4.4480	17	0.05	0.446	1.740	Not significant
Beneficiaries perception towards contributions of NGOs	10	10.000	6.2498					

Source: Field work, 2018

p<0.05

Table 4 shows that, t_{Calculated} and t_{Critical} values are 0.446 and 1.740 respectively at 0.05 level of significance. Since t_{Calculated} = 0.446 < t_{Critical} = 1.740, this shows that, there is no significant difference in roles and perception of the contributions of NGOs in community development in the study area. Therefore, both NGOs and beneficiaries indicated same roles and contributions of NGOs to community development. This implies that, community members recognize the roles played by the local NGOs in promoting community development in their areas and that, the local NGOs claims have been verified.

Table 5: Distribution of beneficiaries based on their rules in community development

Types of roles	Frequency	Percentage
Provision of communal labour	188	94
Provision of water	149	74.5
Provision of venue for training activities	125	62.5
Provision of transportation	97	48.5
Making cash donations	60	30
Active participation include	37	18.5

planning		
Others	22	11

Source: Field Work 2018

Table 5 shows that, beneficiaries have participated actively in various community development activities through provision of labour and other forms of assistance that are essential in the realization of community development Objectives. This is not a surprise because community members are the greatest resources for their own betterment. This is contrary to the findings of Samuel (2005) that reported monetary contribution and family labour were the main modes of community participation by both male and female (40.3% and 37.5%) respectively. According to him, majority of female group (47.9) quoting Akinsorotan and Olujide (2003) who assessed the level of participation of community development association members in self-help project in Lagos State where 52% of the respondents contributed money, time and labour, 14% participated by providing money, only 4% and 26% served as implementation committee members.

Table 6: Perception of beneficiaries on NGOs efforts towards community development (n=200)

Parameters	Frequency	Percentage
Improvement of living standards		
SA	108	54.0
A	66	33.0
N	14	7.0
D	9	4.5
SD	3	1.5
Promotion of self-help Efforts		
SA	59	29.5
A	89	44.5
N	34	17.0
D	12	6.0
SD	6	3.0
Improve Welfare		
SA	81	40.5
A	66	33.0
N	29	14.5
D	11	5.5
SD	13	6.5
Extent of contribution		
Great	75	37.5
Moderate	88	44.0
Low	30	15.0
None of All	7	3.5
Total	200	100.0

Source: Field Work 2018

Key: SA = Strongly Agreed; A =Agreed; N = Neutral; D = Disagreed; SD = Strongly Disagreed

Table 6 shows that, the NGOs had contributed immensely towards improvement of lives and expectancy and had resulted in the improvement of community welfare and productivity. This is likely so because people always appreciate who benefit them. The indifferent could be attributed to low level of education of the beneficiaries that could not critically analyze previous and current situations to be able to tell if there is any change. In agreement to this finding is the result of Manga (2012) who reported that support is sometimes extended to individuals, group and communities and is aimed at improving their livelihood activities and is expected to result in their improved wellbeing.

Table 6 shows that, beneficiaries had attested to the fact that, NGOs promotes self-help efforts in the community. This is not surprising as government and non-governmental interventions are not permanent in the communities and hence, the need for the community member to help themselves. This is in line with Zaki (2003) 'rural communities are faced with numerous problems and government alone cannot provide everything for all its citizens, hence community groups are formed to arrest such problems. This was further corroborated with principles of community development by Anyanwu (1999) who reported that *principle of self-help* – this is the main end product of community development. Enables people to exploit to their advantages the resources which could otherwise be dormant. Make use of under-utilized labour. Increase the component and confidence of a community in the heading of its affairs. Constitute a pre-requisite for survival in the modern world. Enables people to change the way they look at their responsibilities, and help them to cultivate the sense of local initiative and effort. Enhances the development of democratic values and processes; promote the idea of ultimate control by the people; fosters a substantial degree of freedom by individual and groups; leads to a considerable amount of government decentralization. Promotes wide spread citizens participation.

Table 6 shows, that beneficiaries have confessed that, NGOs activities in the study area are enormous to changing welfare status of beneficiaries through series of welfare packages and income generation activities that improves economic capabilities of beneficiaries. If people sufferings are eliminated they tend to be removed from bondage of poverty and insecurity. Their lives will be better up. This result is similar that of Adeola, *et al.* (2008) that conducted a research on the effect of the federal government special programme on rice yield and farmers' income and reported an increase in mean income of the respondents after the programme and concluded that the programme has impacted positively on the respondents.

Table 6 shows that NGOs efforts in improving community are of great importance to the beneficiaries and had acknowledged NGOs roles. These efforts were well received and appreciated by the beneficiaries. The least score 3.5% that reported none at all might be due to lack of awareness that a particular effort is done by an NGO not government.

Table 7: Comparison of the perception of the roles of NGOs by the beneficiaries according to Sex.

Sex	N	Mean	Std. Deviation	Df	Level of Significance	t _{Calculated}	t _{Critical}	Remarks
Male	141	7.50	2.609	198	0.05	0.695	1.645	Not significant
Female	59	7.81	3.442					

Source: Field work, 2018

Table 7 revealed that, $t_{\text{Calculated}}$ and t_{Critical} values are 0.695 and 1.645 respectively at 0.05 level of significance. Since $t_{\text{Calculated}} = 0.695 < t_{\text{Critical}} = 1.645$. This indicates that, there is no significant difference in perceptions of the roles of NGOs by beneficiaries based on sex. Hence, both males and females in this study perceived the roles of NGOs as the same. Even though women were not many in the study but the result shows same perceptions perhaps men had influenced their choice. Women are always submissive to the will of their husband, hence the influence.

Table 8: Distribution of beneficiaries' perception of problem of NGOs

Problems of community Development	Frequency	Percentage
Financial constraints	189	94.5
Inadequate personnel to implement program	164	82
Low level of community commitments	120	60
Low level of government support to NGOs	123	61.5
Negative attitudes of beneficiaries to community development	20	10

Source: Field Work 2018

***Multiple response**

Table 8 shows that NGOs face a number of problems that hinder their development. Inadequate funds and funding support constitutes a great challenge towards achieving their desired objectives. While the least was the poor attitudes of

beneficiaries to community development. This is in line with Keck and Kathryn, (1998)" Funds play a vital role in any NGO for execution of its projects, Programmes or activities, which are development oriented to their community. Hence funding agencies, donors, sponsors, are very important to all NGOs".

Table 9: Distribution of problems of NGOs as perceived by themselves (NGOs)

Problems of NGOs	Frequency	Percentage
Financial constraints	50	86.2
Inadequate personnel/staff	24	41.4
Low level of community commitments	21	36.2
Low level of government and donor support	29	50
Negative attitude of beneficiaries to community development	29	50

Source: Field Work 2018

***Multiple response**

Table 9 shows that, NGOs have realized that they face some problems that affect their full performance and financial constraint took the lead. The least 10.1% was the poor attitudes of beneficiaries towards community development activities. This implies that, inadequate funds and funding support constitutes a great challenge towards achieving the desired objectives. This means that, achieving significant impacts of promoting community development initiatives in the study area might not be realized if funds are not available.

Table 10: Comparison of proportion of NGOs problems by beneficiaries and NGOs

Person square	Chi-	Number of valid cases	Df	Level of Significance	X ² Calculated	X ² Critical	Remarks
Beneficiaries and NGOs		200	4	0.05	7.134	9.49	Not significant

Source: Field work, 2018

Table 10 shows that $\chi^2_{\text{Calculated}}$ and χ^2_{Critical} values are 7.134 respectively at 0.05 level of significance. Since $\chi^2_{\text{Calculated}} = 7.134 < \chi^2_{\text{Critical}} = 9.49$. This indicates that, there is no significant difference in the proportion of problems of NGOs as perceived by the beneficiaries and the NGOs themselves. Hence, both have same perceptions in regards to Problems that hinder NGOs progress towards community development programs. This implies that, NGOs and beneficiaries can jointly work together to address the impediments identified and that, the problems identified is no longer that of NGOs alone but the communities themselves.

Table 11: Distribution of beneficiaries according to forms of assistance required from government to supplement the efforts of the NGOs

Forms of assistance	Frequency	Percentage
Increase funding support	149	74.5
Increase level playing ground	126	63
Collaboration and engagement	130	65
Support program implementation	130	65
Administrative support	87	43.5
Capacity development opportunities	35	17.5
Enabling environment for donors	33	16.5

Source: Field Work 2018

**Multiple response*

Table 11 shows that, for NGOs to be effective in their functions, there is need for government and other institutions to provide assistance such as funds and skills to the NGOs. In line with Samuel (2005) who reported that, government provides funds, contracts and training opportunities to give special encouragement to NGOs activities in priority areas without undermining NGOs autonomy and independence; broad agreement is sought with NGOs on such priorities by establishing formal consultation with NGO leaders. For a such as the Council for Advancement of People Action and Rural Technology (the body which channels government funds to NGOs in India) and the forthcoming Community Action Program (a local government scheme for financing NGOs and community initiatives in Uganda) are illustrations.

IV. CONCLUSION

From the findings of the study, it could be concluded that NGOs has immensely contributed to community development initiatives through training and re-training as well as sensitization and mobilization of beneficiaries on the importance of self-help. It could be concluded that beneficiaries also contributes to their development if adequately mobilize to do so. It was further more concluded that, beneficiaries have positive perception to the critical roles of NGOs towards improving their livelihoods. It could be also concluded that, occupation of beneficiaries determines their income level and that is no significant difference in the perceptions of beneficiaries on the roles and problems of NGOs in the study area.

V. RECOMMENDATIONS

After careful examining the roles of local NGOs in community development in the study area and results that depicts challenges to community development in the area; the following recommendations were proposed to make NGOs effective in delivering community development services.

1. Government, individuals and other agencies should increase their support to NGOs. these support should include, provision of enabling working environment, provision financial, materials and technical report.
2. Beneficiaries of community development programmes and activities should continue to support activities of the NGOs in their areas and should ensure maintenance and sustainability of the completed community development projects.
3. Citizens should form and more local NGOs to complement government efforts towards community development.
4. NGOs should be more dedicated in execution of community development activities especially through promotion of self-help. They should also be interested in promoting livelihoods of rural dwellers;
5. NGOs should always carry beneficiaries along planning, execution and even evaluation of any community development activities in their domain. This will promote sustainability and ownership of the project.
6. Beneficiaries should increase their participation levels in community development through actively contributing to all community development efforts.

Maintenance culture of beneficiaries for project executed by the NGOs should be sustain;

REFERENCES

- [1] Adeola, R.G, O.O Adebayo and G.O Oyelere (2008), Effects of Federal Government Special Rice Programme on Rice Yield and Farmers income in Oyo state. *International Journal of Agricultural Economics and Rural Development*. Vol. 1 No. 1 pp 124.
- [2] Aliyu, B (2002), Introduction to Sociology Studies. 1st ed. Kano; Zonnet Press. Pp 47
- [3] Anyanwu, C.N. (1999), *Introduction to Community Development*. Gabesther Education Publishers Ibadan, Pg 143.
- [4] Cohen, J.M (187). *Rural Development participation. Concepts and measure for project design implementation and evaluation*. 3rd ed. New York: itace Publishers, Pp 123
- [5] David, H.D.S, Abdulrahman, R.M, Sani, S. Kushawa and M Nasiru (2009), Resource use efficiency in irrigated Crop Production by Fadama users in Bauchi State, Nigeria; implication for Food Security and Poverty alleviation. Proceedings of the 23rd annual conference of Farm management of Nigeria, Faculty of Agriculture, Usmanu Danfodiyo University, Sokoto, Nigeria, 14th – 17th December, 2009, Pp 111.
- [6] Edet, C (2004). *Impact of rural development on infrastructural development. A case study of Zaria LGA* An unpublished thesis, ABU Zaria Pp. 187
- [7] Keck, M.E and S Kathryn (1998), *Non-governmental organizations and their efforts*. Oxford University Press; pp 284
- [8] Manga, A.T (2012), Role of International Fund for Agricultural Development/Community based Agriculture and Rural Development in Poverty Reduction among women in Kebbi state, Nigeria. Unpublished MSc. Thesis Department of Agricultural Extension and Rural Development, Usmanu Danfodiyo University Sokoto, Nigeria
- [9] National Population Commission NPC) 2006 census data. www.npc.gov.ng
- [10] Samuel, U.T (2005), the Role of Non-governmental Organizations (NGOs) in Development. A paper prepared for Coalition of NGOs in Delta State. Nigeria Village square Publishers.
- [11] Sani, M.K (2008). Impact of Community based Agricultural and Rural Development Programme on Livelihoods of selected LGAs of Sokoto State, Nigeria, Unpublished Msc thesis. Department of Agricultural Economics and Extension, Usmanu Danfodiyo University Sokoto, Nigeria.
- [12] United Nations (1990), Community New York, Oxford University Press.
- [13] Yusuf, A. (2002), Roles of Government in Financing NGOs. The Central Bank of Nigeria Journal of Economics 39(5); Pp 162
- [14] Zaki, B.A (2003), *Rural Community development*. Lecture manuscripts, Usmanu Danfodiyo University, Sokoto; Unpublished document.
- [15] Zamfara State Government Bulletin, 2012 First edition, State Government Press. Pp. 45.